



من إصدارات

**ليدي فيرجن سنتر**

**للمساعدات القانونية والقضائية والتحكيم الدولي  
دار القضاء الإتفاقي بأسوان**

**Lady Virgin Center**

**Legal And Judicial Assistance International**

**Court Of Arbitration In Aswan**

**شرح لقانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ وتعديلاته**

**بقلم الباحث القانوني**



المستشار / عماد فيلبس ميخائيل

دبلوم الدراسات العليا في القانون والتحكيم الدولي جامعه عين شمس

ليسانس حقوق جامعه عين شمس  
tel. (+2)01226324351 / 01223671695 / 01127084910

tel. (+2)01226324351 / 01223671695 / 01127084910

email: l.v.c.arbitration@outlook.com

<http://kenanaonline.com/LadyVirginCente>

<https://www.facebook.com/groups/804848563788896>

(اتعهد امام الله و امام الهيئته الموقره ان احترم الدستور والقانون  
والنظام العام والاداب ومبادئ احكام الشريعة الاسلاميه والعرف  
المعمول به بجمهوريه مصر العربيه وان احكم بالعدل)



اهداء

اهدى هذا الكتيب الى ابنتى الاجباء

الى زوجتى الفاضله

الى ابويا المحترمان الذين علماني عفت و طهاره القلب

والتواكل المفروضه

اهدى هذا الكتيب الى

الساده قضاه مصر اصحاب المقام الرفيع

اهدى هذا الكتيب الى الساده محامين مصر

## الباب الاول

شرح لقانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤

### ماهية التحكيم

يعد التحكيم طريق استثنائي لفض المنازعات ووسيلة تختلف عن طرق التقاضي العادية ولا يتعلق التمسك بشرط التحكيم بالنظام العام و المحكمة لا تعنى بإعماله من تلقاء نفسها ويجوز التنازل عنه صراحةً أو ضمناً ويسقط الحق فيه بإثارته متأخراً بعد التكلم في الموضوع

ماده ١٠٨ مرافعات والماده ١/١٣ من قانون التحكيم رقم ١٩٩٤/٢٧

وقد قضت محكمة النقض :

التحكيم هو طريق استثنائي لفض المنازعات والخروج عن طرق التقاضي العادية ولا يتعلق التمسك بشرط التحكيم بالنظام العام ويجب التمسك به أمام المحكمة فهي لا تعنى بإعماله من تلقاء نفسها ويجوز التنازل عنه صراحةً أو ضمناً ويسقط الحق فيه بإثارته متأخراً بعد التكلم في الموضوع

[نقض ٧٠/٨٦ ق جلسة ٢٦/١١/٢٠٠١]

### تعريف اتفاق التحكيم

أن القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ عرف اتفاق التحكيم في المادة (١٠) بأنه اتفاق التحكيم هو اتفاق الطرفين على الالتجاء إلى التحكيم لتسوية كل أو بعض المنازعات التي نشأت أو يمكن أن تنشأ بينهما بمناسبة علاقة قانونية معينة سواء كانت عقدية أو غير عقدية

- يجوز أن يكون اتفاق التحكيم سابق على قيام النزاع سواء قام مستقلاً بذاته أو ورد في عقد معين بشأن كل أو بعض المنازعات التي قد تنشأ بين الطرفين وهنا يكون التحكيم شرطاً ، ويجب أن يحدد موضوع النزاع في بيان الدعوى المشار إليه عملاً بمقتضى احكام الماده ٣٠ الفقرة الأولى من القانون ، كما يجوز أن يتم الاتفاق التحكيم بعد قيام النزاع ولو كانت قد أقيمت في شأنه دعوى أمام جهة قضائية وفى هذه الحالة وهنا يكون اتفاق التحكيم مشارطه ويجب أن يحدد الاتفاق المسائل التي يشملها التحكيم إلا كان الاتفاق باطل .

- ويعتبر اتفاق على التحكيم كل إحالة ترد في العقد إلى وثيقة تتضمن شرط تحكيم إذا كانت الإحالة واضحة في اعتبار شرط التحكيم جزء من العقد .

- وقد أيدت محكمة النقض الطبيعة التعاقدية لاتفاق التحكيم مؤكدة أنه وإن كان في الأصل وليد إرادة الخصوم إلا أن أحكام المحكمين شأن أحكام القضاء تحوز الحجية طالما بقى الحكم قائم ولم يقضى ببطلانه وبذلك لا يجوز للمحكمة أن تقضى بإعماله من تلقاء نفسها

ويتعين التمسك به قبل الدخول في الموضوع ويتعين التمسك بشرط التحكيم ويجوز النزول عنه صراحةً أو ضمناً

### **- ولتعريف ماهو الاتفاق على التحكيم**

إن الاتفاق على اللجوء للتحكيم عند المنازعة قبل حدوثها سواء كان الاتفاق في عقد مستقل بذاته أو كبند ورد في عقد ما استند فيه على اللجوء للتحكيم بشأن كل أو بعض المنازعات ، عدم اشتراط المشرع تحديد موضوع النزاع سلفاً فيهما وجوب النص عليه من بيان الدعوى الذي يتطابق في بياناته مع صحيفة افتتاح الدعوى م ٣٠ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ، فإن مخالفة ذلك يترتب عليه إنهاء هيئة التحكيم لإجراءاته ما لم يتفق الطرفان على غير ذلك وإذا استمرت هيئته التحكيم على الاستمرار فى الاجراءات يكون تلك الاجراءات باطله ومايصدر من احكام سواء وقتيه او تمهيديه او نهائيه تكون قابله للحكم ببطانها ، وقد ذكرت المادة ٣٤ من ذات القانون أن استقرار أحد طرفي النزاع في إجراءاته مع علمه بوقوع مخالفة لشرط اتفاق التحكيم أو لحكم من أحكام هذا القانون مما يجوز الاتفاق عليه مخالفته فإن عدم الاعتراض عليه في الميعاد المتفق عليه أو في وقت معقول عند عدم الاتفاق يعتبر نزولاً منه عن حقه في الاعتراض

### **شرط التحكيم ومشاركة التحكيم**

- إذا ورد فى العقد الذى ثارت بشأن النزاع اتفاق فى بنوده على شرط اللجوء للتحكيم كحل للنزاع يسمى هنا شرط التحكيم أما إذا جاء الاتفاق على إحالة الموضوع وحله عن طريق التحكيم بعد نشوء النزاع يسمى مشاركة التحكيم وغالباً تأخذ شكل عقد اتفاق مستقل عن عقد النزاع الاصلى الذى اختلف بشأنه الأطراف مثال لو اتفق الأطراف على عقد مقاوله ووضع من ضمن بنوده إن اى نزاع يثور بشأن تنفيذ هذا العقد يتم حله عن طريق هيئته تحكيم يسمى هنا شرط التحكيم أما إذا خلا العقد من هذا الشرط وبعد النزاع اتفق الأطراف فى عقد مكتوب على التحكيم تسمى مشاركة التحكيم .

### **عناصر مشاركة التحكيم**

يتفق فيها الأطراف على القانون الموضوعي على النزاع وقانون التحكيم الذي يحكم الإجراءات والمحكمة التى سيودع فيها الحكم وأسماء المحكمون إن أرادوا ذلك لأنه يجوز لأطراف النزاع تسمية المحكمون بعد عقد المشاركة بعقد لاحق واللغة التى سيتم بها التحكيم وتحديد مقاطع النزاع التى سيطرح على هيئة التحكيم اى ماهو نطاق التحكيم ولا تتجاوز الهيئة حدود هذا الاتفاق

### **نطاق اتفاق وشرط التحكيم**

إن القاعدة العامة في قانون المرافعات انه لا يجوز للمحكمة أن تقضى بما لم يطلبه الخصوم وان العقود أساسها الرضائية والعقد شريعة لأطرافه وبالتالي نجد العقد له حدود ونطاق لا يمكن إن يمتد العمل لأكثر من نطاق حدوده لذلك التحكيم فأساسه هو أساس العقود الرضائية وهنا تبرز لنا أهمية الكتابة (ماده ١٢ من القانون ١٩٩٤/٢٧) حتى لا يتصل احد وقضت محكمة النقض. من أطرافه مما اتفق عليه حيث أن التحكيم هو طريق استثنائي لفض الخصومة - وهو مقصور على ما تنصرف إليه إرادة المحتكمين في عرضه على هيئة التحكيم يستوي في ذلك أن يكون الاتفاق على التحكيم في نزاع معين بوثيقة خاصة أو يشمل جميع المنازعات التي تنشأ من تنفيذ عقد معين ، ولا يمتد نطاق التحكيم إلى عقد آخر لم تنصرف إرادة الطرفين إلى فض عن طريق التحكيم أو إلى اتفاق لاحق ما لم يكن بينهما رباط لا ينفصم بحيث لا يستكمل دون الجمع بينهما اتفاق أو يفض مع الفصل بينهما خلاف ، وكان خروج المحكمين عن نطاق مشاركة التحكيم أو امتداد نطاق التحكيم إلى غير ما اتفق عليه الطرفان أو الحكم في نزاع معين دون قيام مشاركة تحكيم جديدة هو من الأسباب القانونية التي يخالطها واقع وكان الطاعن لم يتمسك بها أمام محكمة الاستئناف ، ومن ثم لا يجوز له إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض.

[طعن ١٦٤٠ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٤/٢/١٩٨٨]

### **يجب أن يكون اتفاق التحكيم مكتوباً وإلا كان باطلاً**

- لا بد أن يكون اتفاق التحكيم متضمن محرر ووقعه الطرفان أو إذا تضمنته ما تبادلته الطرفان من رسائل أو برقيات أو غيرها من وسائل الاتصال المكتوبة (المادة ١٦ إثبات)
- والبطلان هنا بطلان مطلق لأن الكتابة شرط أساسي لقبول وانعقاد اتفاق التحكيم (المادة ١٢)

- لا بد أن يكون تنفيذ التحكيم ممكن حتى تمنع المحاكم من نظر النزاع المطروح أمامها عند

### **وجود شروط التحكيم**

**من له الحق في ابرام شرط تحكيم او مشاركته تحكيم او الحضور فيه و تقديم**

**مذكرات او دفوع او مرافعات**

**وكما يقال قولا واحدا المنوط له اما الشخص الطبيعي بذاته او بوكيله الخاص عملا**

**بمقتضى احكام المواد ٧٠٢ مدنى و٧٦٦ مرافعات و١/٣ محاماه**

**اما الشخص المعنوى او الاعتبارى فانه لايجوز له الا الاصيل وبمقتضى تفويض خاص**

**سوى ان كان اعتبارايا عاما من رئيس الوزراء واذا كان اعتبارايا خاصا يكون من**

## **الجمعية العمومية مصدق عليه من مجلس الإدارة وتطبق القاعده المفوض لايفوض**

- أن منع المحاكم من نظر النزاع عند وجود شرط التحكيم ، لا يكون إلا إذا كان تنفيذ التحكيم ممكن، أي أن يكون التحكيم في مسائل يجوز التحكيم فيها قانونًا اذ تقرر عدم السماح للمحكمن بنظر دعاوى تحكيميه فى بعض المسائل القانونيه والعقديديه حال وجود نزاع قضائى فيها ومن اهمها الحالات التى لايجوز فيها الصلح ، والحالات التى نظمها النظام العام او الاداب ومسائل الجنسيه والاحوال الشخصيه ويكون من اهم المسائل التى يسمح فيها بعرضها على محكميين التى تقبل الصلح حتى لا يحرم أطراف المنازعة من عرض النزاع على أي جهة لاتخاذ إجراءات التحكيم والفصل فيها

- أضف إلى ذلك أن التمسك بشرط التحكيم يسقط الحق في التمسك به إذا تكلم صاحبه في الموضوع لأنه دفع شكلي

يمتد الى اختصاص القاضى المختص بنظر الدعوى فاذا تنازل ضمنيا او فعليا المدعى عليه .  
بالتكلم فى الموضوع سقط الحق فى ابدائه

### **متى يكون التحكيم تجارياً دولياً ؟**

- إذا نشأ النزاع حول علاقة قانونية ذات طابع اقتصادي سواء كان أساسها عقد أو لا ويشمل ذلك على سبيل المثال توريد السلع أو الخدمات والوكالات التجارية وعقود التشييد والخبرة الهندسية ومنح التراخيص الصناعية والسياحية وغيرها ، إضافة لذلك نقل التكنولوجيا والاستثمار وعقود التنمية وعمليات البنوك والتأمين والضرائب والافلاس والجنائى لواقعه اصدار شيك بدون رصيد لتطبيق احكام قانون التجاره ١٧/١٩٩٩ والذى يقضى مقتضاه بالتصالح حتى لو بعد بينوته الامر المقضى به بل ويمتد الى نفاذه يخلى سبيله فوراً اذا قدمت مصالحه او حكما بتعويض موقع من محكم وقد قضت المحكمه الدستوريه العليا بحكم شهير لها برقم ٢٢/٨ق دستوريه عليا جلسه ٢٠٠١/٨/٤ فى واقعه تنازع اختصاص بين حكمى جنائى والاخر تحكيمى فقد قضت انه يوخذ وينفذ حكم التحكيم ويطرح الحكم الجنائى حيث قضت بالاتى حكمت المحكمه بالاعتداء بالحكم الصادر من هيئه التحكيم المشكله فى طلب التحكيم رقم ٤/١٩٩٤ حيث انه تعرضت المحكمه الجنائيه بانشغال ذمه الساحب بمبلغ الشيك وهذا الامر متفق عليه انه اختصاص التحكيم بعقد فمن ثم اعتبرت المحكمه الدستوريه ان القضاء الجنائى تدخل فى اختصاص غير مقرر له ومخالف لاتفاق وحيث ان الصلح تقرر بوضوح بقانون التجاره ١٧/١٩٩٨ فان الامر اصبح جائز قانونا فيه التحكيم وايضا النقل وعمليات التنقيب وتوريد الطاقة

### **- ويكون التحكيم تجارياً دولياً في احد الحالات الآتية**

أ - إذا كان موضوع التحكيم يتعلق بالتجارة الدولية

ب - إذا كان موضوع النزاع الذي يشمل اتفاق التحكيم يرتبط بأكثر من دولة واحدة  
ج - محل مباشرة نشاط طرفي التحكيم فإذا كان المركز الرئيسي لأعمال أي من طرفي  
التحكيم يقع في دولتين مختلفتين وإذا لم يكن لأحد طرفي التحكيم مركز أعمال فالعبرة بمحل  
إقامته المعتاد

د - باتفاق طرفي التحكيم إذا اتفق طرفي التحكيم في اتفاق التحكيم على أن يتولى فض النزاع  
بالتحكيم في منظمة تحكيم أو مركز تحكيم مقره داخل مصر أو خارجها  
هـ إذا كان المركز الرئيسي لطرفي التحكيم في نفس الدولة وقت إبرام اتفاق التحكيم وكان  
أحد الأماكن التالية واقعاً خارج هذه الدولة

### **٢. مكان إجراء التحكيم خارج دولة طرفي التحكيم**

- مكان تنفيذ جانب جوهرى من الالتزامات الناشئة عن العلاقة التجارية بين الطرفين خارج  
دولة طرفي التحكيم و المكان هنا الأكثر ارتباطاً بموضوع النزاع

### **٣. لا يجوز التحكيم إلا في المسائل التي يجوز فيها الصلح**

لا يجوز الاتفاق على التحكيم إلا للشخص الطبيعي أو الاعتباري ، الذي يملك التصرف في  
حقوقه ، ولا يجوز التحكيم إلا في المسائل التي يحدث فيها الصلح (المادة ١١)  
- يجوز لطرفي التحكيم الاتفاق على إخضاع العلاقة لاتفاقية دولية  
- إذا اتفق طرفي التحكيم على إخضاع العلاقة القانونية بينهما لأحكام عقد نموذجي أو اتفاقية  
دولية أو أية وثيقة أخرى وجب العمل بأحكام هذه الوثيقة بما تشمله من أحكام خاصة  
بالتحكيم (٦) من القانون ١٩٩٤/٢٧ وبذلك يكون تطبيقها احتراماً لمبدأ سلطان الإرادة  
- ويتم تطبيق كافة أحكامها والقوانين والإجراءات على التحكيم هذا لأن التحكيم يخضع في  
أساسه لسلطان الإرادة لطرفي التحكيم.

### **٤. بداية إجراءات التحكيم**

من المقرر أن يعتبر تاريخ بدء التحكيم عند الاتفاق عليه بدلاً للقضاء، إنما تبدأ من اليوم  
الذي يتسلم فيه المدعى عليه طلب التحكيم، ويعلن بعدها بعريضه طلبات المحكم اعلانا  
صحيحا ويوضح الحق المتنازع عليه من المدعى ما لم يتفق الطرفان على موعد آخر له  
وذلك على النحو ما استنته الشارع فى المادة ٢٧ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ فى شأن  
التحكيم فى المواعيد التجارية والمدنية التى قضت به ما كان يجرى عليه العمل قبل نفاذه  
إجراءات التحكيم بدايتها من يوم تسلم المدعى عليه طلب التحكيم ما لم يتفق الطرفان على  
موعد آخر

وقضت محكمة النقض : - إجراءات التحكيم . بدايتها من يوم تسلم المدعى عليه طلب التحكيم  
ما لم يتفق الطرفان على ميعاد آخر . المادة ٢٧ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ فائدة احتساب



تاريخ بداية إجراءات التحكيم لبدء احتساب المدة وتحديد تاريخ انتهائه طبقاً لأحكام ذات القانون

## • متى يسقط الحق في التمسك بشرط التحكيم

إذا تم إحالة النزاع المحكمة رغم وجود شرط التحكيم في العقد يعنى جواز التمسك وعدم اختصاص المحكمة لوجود شرط التحكيم وهو دفع شكلي السكوت عنه لا يجوز إبدائه بعد التعرض لموضوع الدعوى

وإذا انقضت المدة القانونية للعقد او الوثيقة والتي يحددها القانون

المدنى فى مدد واماد سقوط الحق فى المطالبه به فان قاضى التحكيم ملزم باعمال مقتضياته

ان حرية طرفي التحكيم في اختيار الإجراءات و حق الإطلاع على المستندات والحسابات ونطاق ذلك امر مقرر دستوريا وحق لايجوز منعه او اعمال مقتضاه

- لقد أجاز قانون التحكيم لطرفي التحكيم اختيار الإجراء الواجب الإلتباع في أية مسألة من مسائل التحكيم ، كما إعطاء المحكم سلطة القاضى على موضوع الدعوى والخصوم وله الإطلاع على المستندات أو إجراء المعاينة أو دفاتر أو حسابات وذلك وفق مانصت عليه احكام المادة ٢٨ من القانون كما نص في المادة (٥) من القانون في الأحوال التي يجيز فيها هذا القانون لطرفي التحكيم اختيار الإجراء الواجب الإلتباع في مسألة معينة تضمن ذلك حقيهما في الترخيص للغير في اختيار هذا الإجراء ويعتبر من الغير فى هذا الشأن كل منظمة أو مركز للتحكيم فى جمهورية مصر العربية أو فى خارجها

والعجيب ان احكام المادة ٥ بتتفهم بغير مقاصد الشارع فيها وتتنافى مع احكام الدستور ومقتضى احكام المحكمة الدستورية العليا بشأن ان التحكيم فى اساسه قضاء رضائى يحدده الخصوم ويحدد محكمينهم فيها ولا تعنى ابدا احكام المادة ٥ من ان الجهة او المؤسسه لها اتخاذ ماتراه مناسباً قبل اتفاق طرفى التحكيم على اجراءات التحكيم فان المادة ٥ قضت مقتضياتها لطرفى التحكيم يفيتضح هنا من النص ان شرط اولى اتفاق يكون بين طرفى التحكيم وهذا مانراه بالتحكيم المؤسسى انه يتم عرض ثلاثه اسماء من المحكمين الموجودين بجداول المنظمه او المؤسسه او المر كز على اطراف النزاع يختاراً منهم واحدا اذا كان التحكيم فردى اما اذا كان ثلاثى فان كل طرف يختار محكم له والاثنين يتم اختيار مرجح يكون ر ئيساً للهيئه واذا لم يوجد طرفى التحكيم هذا الاتفاق ف لا يوجد لاقاضى تحكيم ولاحتى مؤسسه تحكيم فاذا لم يكن هذا الاتفاق مكتوباً وموجوداً على مرمى ومسمع المحكم الذى يوقع خلفه بقبول المنازعه ولا يوجد مانع من نظرها بشير الريبه او عدم الحياد او الاستقلال او وجود مانع . وفرض محكم بعينه غير مقبول ويقع باطلا اى اجراء او احكام تصدر منه ويكون فى هذه الحاله تحكيم اجبارى ويتنافى مع مقاصد الشارع للجوء

الى هيئته تحكيم وقد تم بالفعل صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بعد دستوريه التحكيم الاجبارى وماغرض المشرع فى هذا الاجراءات التى يعد حق لما وجود تفويض ان يطبق القانون الذى اتفقا عليه الطرفان لاي جهه داخل مصر او خارجها هذا مرجعه التى مايتبع من هذا التفويض ان يطبق القانون الذى اتفقا عليه ويكمل هذا النص احكام ماده ٢٥ من ذات القانون لهذا فان الاجراءات المتفق عليها من طرفى التحكيم شرطا او مشارطه هى القانون الذى يعمل بمقتضاه فقد يتفقا على قواعد الانصاف والعداله اذا لم يوجد قانون حاكم للعلاقه العقديه التى بين طرفى العقد وبهذا يكون هذا الذى يعمل بمقتضاه وهو الواجب التطبيقى فى نظر الدعوى التحكيميه فاذا لم يتفقا كان لهيئة التحكيم سواء مؤسسى او حر فردى اتخاذ ماتراه جليا لموضوع الدعوى ولها ان تطبقه وما يوضح كلامى ماقررتة احكام ماده ٣٩ من ذات القانون لذا اذا لم يوجد اتفاق تحكيم كانت كل الاجراءات باطله هذا بشأن الاجراءات اما ما يحزننى فى الامر قيام بعض المحكمين بعدم فهم الى ماهية التحكيم اذ ان التحكيم عمل قضائى ينظر نزاع امام جهه قضائيه يحددها الخصوم ويختارونهم بمحض ارادتهم للفصل فى اى نزاع يمكن ان يكون او اى نزاع قائم ويجب ان يراعى فى اعماله قاضى التحكيم مايفرضه القانون من اجراءات فالرجوع للمذكرة الايضاحيه للقانون فقد جاء ببند رابعا استقلال محكمة التحكيم وهو بدوره من المبادئ الاصولية التى تقوم عليها الانظمة المتقدمة فى التحكيم . ويتمثل هذا الاستقلال فى النظر اليها بوصفها قضاء اتفاقى يختاره الطرفان خصيصا للفصل فى النزاع القائم بينهما فينبغى الا يكون عليه سلطان الا لما يتفق عليه الطرفان . وهناك ايضا امور لامناص فيها من تقرير الرقابه لقضاء الدوله على محكمة التحكيم كنظر الطعون فى حكم التحكيم بالبطلان واصدار الامر بتنفيذ حكم التحكيم ٨- وجاء ببند خامسا من حيث تحقيق الغايه من التحكيم هى السرعة فى الاجراءات وذكرت المذكرة الايضاحيه ان السرعة فى الاجراءات لاصدار حكم التحكيم حيث ان السرعة من سمات نظام التحكيم التى جعلته مفضلا عند التجار ورجال الاعمال ومن واجب الشارع المحافظه عليها بازاله العقبات الشكلييه واقتضاب مواعيد الاجراءات والاقتصاد فى اجازة الطعن فى قرارات محكمة التحكيم وفى المشروع مواضع عديده يتجلى فيها هذا الاعتبار حيث يجيز لمحكمة التحكيم الاستمرار فى الاجراءات رغم الطعن فى قرارها (وقضت المحكمة الدستوريه بعدم دستوريه هذا النص ) وحيث يختار للاجراءات مواعيد معقوله لامغرقه فى الطول ولا مسرفه فى القصر ولعل الموضوع الفذ الذى يبدوا فيه حرص المشرع على الالتزام بالسرعه هو احكام ماده ٤٥ التى تضع لاصدار حكم التحكيم حدا زمنيا اعلى وبناء على ذلك يجب مراعاة النظام العام المعموله به بقانون المرافعات المدنيه والتجاريه وهى الا تقل المواعيد فى الدعاوى الموضوعيه بالتكليف فى الحضور عن خمس عشر يوما اى انه يقدم سند الاتفاق اولا ويوقع عليه المحكم بقبوله التحكيم ولايوجد مانع يثير الريبه او الحيده ثم يقدم للمحكم العريضه بطلبات

المحتكم والتي يجب ان تكون مكتوبه وفق احكام القانون المتفق عليه واثبات المخالفه المنسوبه للمحتكم ضده وطلبات المحتكم ومتى واين يتم التحكيم باتفاق طرفى التحكيم وهنا للجهه التى داخل مصر او خارجها ان تحدد الاجراءات ولها ايضا تحديد مكان انعقاد الجلسات والاقوات بما يتناسب مع طرفى الدعوى ثم يحدد الرسوم والمصروفات والاعتاب وبعد سدادها يحدد تاريخ الجلسه وللهيئه تحديد موعد الرد على طلبات المحتكم او ان تحدد الهيئه تقديم الدفاع فى المواجهه بجلسه تحددتها الهيئه لتوفر حاله المجابهه فى الدفاع واثبات تقديم كل من طرفى النزاع دفاعه بما يضمن استلامه وامهاله مهله للرد ماده ٣٠ من القانون مع الوضع فى الاعتبار ان المحتكم ضده اخر من يتكلم وهذا مبدا عام قضائيا عملا باحكام ماده ٢/٣٠ من ذات القانون ولها ان تناقش الدعوى فى جلسات مرافعه وتسجل ما يذكره او يطلب او يدفع به الخصوم بمحضر كمحاضر الجلسات كما لها ان تناقش الخبير بحضور الخصوم اذا تم ندب خبير والخبير هنا يتعلق بالمسائل المدنيه اما اذا كان الطعن بالتزوير على مستند جدى فى الدعوى فانه يترتب على المحكم وقف الدعوى واحاله الاوراق بعد تشميعها وختمها بختمه والتوقيع عليها على مظروف يلصق بلاصق شفاف يسلم للمحكمه المختصه التى بدورها احوالها للنيابه المختصه لاتخاذ شئونها ثم تحجز الدعوى للحكم ليصدر فيها حكم خلال شهر على الاقل بوقف الدعوى تعليقا لحين الفصل فى واقعه التزوير التى تم احوالها للمحكمه وعليها احوالها للنيابه لاتخاذ شئونها وهناك شرط قررته احكام القانون الا تزيد مده اصدار الحكم فى الدعوى عن اثنتى شهر ويمكن ان تزداد سته اشهر اخر ولا بد من توفر اسس يجب اتباعها ليصل المحكم الى حكم يتمشى مع القانون كما انه يمكن زياده المده بسته اشهر اخرى وتخرج مده الوقف لنظر الدعوى حال وجود احواله لخبير او الى المحكمه للاحاله الى النيابه لاتخاذ شئونها فى واقعه تزوير

### **وعن البطلان الذي يعد من النظام العام**

فقد عرف الفقهاء واحكام القضاء بانه البطلان مخالفه الاجراءات التى قررتها احكام القانون ومتى توفرت اى من الحالات اما بطلان مرتبط بالنظام العام فهنا بطلان مطلق وهناك بطلان نسبي ايضا فهو حق لطلبه من القضاء المضرور اذا انه يترتب بناء على طلب المضرور لكل من شرع البطلان فى حق من حقوقه المقرره سوى دستوريا او قانونا والبطلان العام هو ذلك البطلان الذى رتبه القانون او النظام العام واذا كان حكم التحكيم يتضمن ما يخالف النظام العام فى مصر، فالمحكمه ملزمه فى دعوى البطلان ان تقضى به من تلقاء ذاتها ماده ٢/٥٣ من القانون ١٩٩٤/٢٧

### **البطلان بسبب استبعاد القانون المتفق على تطبيقه بطلان مطلق**

- إذا اتفق المحتكمين على تطبيق قانون دولة معينة على منازعة التحكيم يتعين على المحكمون تطبيق هذا القانون واذا لم يتفق الأطراف على تحديد قانون ما ، كان على هيئة

التحكيم تطبيق القانون الاكثر اتصلا بموضوع النزاع عملا بالمادة ٥ و ٣٩ من القانون ١٩٩٤/٢٧.

وقضت محكمة النقض

وإذا قام المحكمين بتطبيق قانون آخر غير المتفق عليه فى مشاركة التحكيم فإن ذلك يعد مخالفة لإرادة أطراف التحكيم وتجاوز لحدود اتفاق التحكيم يستوجب البطلان

- شرط يتعلق بأشخاص المحكمين الواردة بنص المادة ١٦ من القانون ١٩٩٤/٢٧  
- لا بد أن تتوافر في المحكمين شروط توافر الأهلية القانونية اللازمة ، فلا يكون المحكم قاصراً أو محجور عليه أو محروم من حقوقه المدنية بسبب عقوبة جنائية أو مفلس لم يرد له الاعتبار

.. لا بد أن يكون عدد المحكمين وترًا حتى يتوافر المرجح بين المحكمين

- ولا يمنع القانون المصري تعيين محكمين أجنب غير مصريين ويمنع اشتغال القضاة العاملين بقضاء الدولة من ممارسه العمل بقضاء التحكيم حتى تنتهى مده عمله بالمجلس القضاء الاعلى

### **- عدم قبول الدعوى إذا تمسك المدعى عليه بشرط التحكيم**

- يجب أن تقضى المحكمة التي يرفع إليها نزاع يوجد بشأن اتفاق تحكيم شرطاً او مشارطه أن تحكم بعدم قبول الدعوى إذا تمسك المدعى عليه بذلك قبل إبدائه أي طلب أو دفاع في الدعوى (ماده ١٣ من القانون ١٩٩٤/٢٧)

- ولا يمنع رفع الدعوى المشار إليها في الفقرة السابقة دون البدء في إجراءات التحكيم أو الاستمرار فيها أو إصدار حكم التحكيم (ذات المادة ١٣)

\*وإذا قضت المحكمة نهائياً ببطلان اتفاق التحكيم أو سقوطه أو بعدم نفاذه قبل صدور حكم التحكيم وجب على محكمة التحكيم إنهاء ما تم من الإجراءات وهو الامر الجائز فيه رفع دعوى البطلان قبل اصدار الحكم فى الدعوى التحكيميه لمخالفه الاجراءات حيث قرر الفقهاء ان البطلان هو مخالفه القانون ولذا يجوز لمدعى البطلان التمسك به فى اى لحظه حتى لو بعد صدور الحكم وهناك بطلان وهناك انعدام للحكم ودعوى البطلان لها مده الا تتجاوز تسعون يوماً بعد اصدار الحكم والاعلان به اما الانعدام فهو جائز فى اى وقت لكونه غير موجودا اصلا اتفاق اوالقاضى اصله غير مختص او غير معين او محظور عليه نظر الدعوى بعينها لما نظمه القانون والنظام العام او كان قدتم رده سوى ان كان طلبا او حكما صدرا برده وهنا يكون الحكم منعدما

وتحضرنى قصه اثناء كتابتى لهذا الكتيب الصغير فقد حدثت بالفعل واحزننتنى للفشل الزريع الذى رايته فى من يمارس عمل جليل ان محكم قضى فى دعوى عقاريه وللاسف زيل الحكم بالسند التنفيذى وتم الاعلان به فعرضت الامر على مدير ادارته التنفيذى بورقه كتبت

فيها بمعرفة انا المستشار عماد فيليبس ميخائيل رئيس هيئة التحكيم المعين من قبل طرفى الخصومه حكمت الهيئة بالزام السيد وزير الداخليه بتسجيل نسب الطفله م الى السيد س واستخراج شهاده ميلاد لها باسم والدها. فقلت له نفذ هذا الحكم رد وقال انه حكم صادر من جهه غير مختصه فقلت له اذا كيف تسارع فى تنفيذ حكم صدر فى منازعه عقاريه يختص بنظرها محكمه العقار اليس هذا حكما يكون منعدا والغير موجود لايعمل بمقتضاه . فرد وقال انا بعمل بالصيغه التنفيذيه لاشان لى فى الحكم من مصدره  
لذا فان القاضى الامر عليه واجب قضائى فى غايه الاهميه اذ انه هو المنوط بفحص الاجراءات الواجب اتباعها عند الامر بتزيل الحكم بالسند التنفيذى فالصيغه التنفيذيه اجراء شكلى لايصح حكما او يوجد

### **حيدة الحكم**

حيث أن المحكم ليس طرف فى خصومة التحكيم وإن كان أطراف التحكيم هم من يختارونه إنما لأنه شخص يتمتع بثقة الخصوم وإن إرادتهم اتجهت إلى منحه سلطة الفصل فيما شجر بينهم بحكم شأنه شأن أحكام القضاء - ويحوز حكم حجية الشئ المحكوم به بمجرد صدوره ، ومن ثم لا يتصور أن يكون خصمًا وحكمًا فى ذات الوقت

### **- شرط يتعلق بأطراف العقد**

أن يكون للشخص الطبيعى أو الاعتباري الذى له شخصية قانونية يملك التصرف فى حقوقه فمثلاً لا يكون شخص طبيعى محجوز عليه أو قاصر أو شخص اعتباري قضى بشهر إفلاسه ، أى أن لابد من توافر صحة الإرادة لرضائية التحكيم ، فهو عقد رضائي أساسه الإيجاب والقبول.

### **- شرط يتعلق بموضوع التحكيم**

أ - يجوز أن يكون اتفاق التحكيم سابق على قيام النزاع سواء كان فى عقد مستقل أو ورد كشرط تحكيم فى عقد ما وورد فيه أن يكون حل المنازعات التى تنشأ بشأن هذا العقد يتم حلها عن طريق التحكيم وفى هذه الحالة يكون شرط تحكيم  
ب - يجوز أن يكون اتفاق التحكيم لاحق على قيام النزاع وبعد طرح المنازعة على القضاء وتكون متداوله وفى هذه الحالة تكون مشارطه  
ج - يجب فى جميع الأحوال تحديد الاتفاق المسائل التى يشملها التحكيم وإلا كان باطلاً . (ماده ١٠٠ فقرة ٢)

د - ومن المسائل التى يجوز فيها الصلح يجب الرجوع إلى قواعد القانون المدني المقررة بشأن عقد الصلح وحددتها المادة (٥٥١) من القانون المدني على أنه لا يجوز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام

ولكن يجوز الصلح على المسائل المالية التى تترتب على الحالة الشخصية أو التى تنشأ عن ارتكاب إحدى الجرائم ويجب تحديد موضوع النزاع فى عقد التحكيم ولو كان المحكمون مفوضون بالصلح وإلا كان التحكيم باطلاً لأن تحديد موضوع النزاع هو الذى يحدد نطاق ولاية المحكمون فى التحكيم وبين ما إذا كانوا قد تجاوزوا حدود ولايتهم وهو ما استجد طبقاً لقانون التجار ه رقم ١٧/١٩٩٩ والذى اباح الصلح فى وقائع وجرائم . الشيكات

### **- نطاق حق الاعتراض على إجراء من إجراءات التحكيم**

- إذا استمر أحد طرفي النزاع فى إجراءات التحكيم مع علمه بوقوع مخالفة لشرط فى اتفاق التحكيم أو لحكم من أحكام هذا قانون التحكيم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ المادة (٨) إذا كان هذا القانون هو المتفق عليه فى أعماله تطبيقه على إجراءات التحكيم مما يجوز الاتفاق على مخالفته، ولم يقدم اعتراض على هذه المخالفة فى الميعاد المتفق عليه أو فى وقت محتمل عند عدم الاتفاق اعتبر ذلك نزولاً منه عن حقه فى الاعتراض اما فيما يختص ببطلان الاجراءات والتى يبنى عليها بطلان مطلق فيجوز للمحتمك ضده ان يرفع دعوى البطلان اما اثناء تداول الدعوى اذا شاب الدعوى بطلان فيجوز وقف الدعوى لشموله على بطلان لما قررته المادة ٥٣ من قانون التحكيم او حتى بعد صدور حكم التحكيم ماده ٥٤ من القانون للعبارة الواردة بالفقره الاولى الشرط الثانى والتى تقرر ولايحول دون قبول دعوى البطلان نزول مدعى البطلان عن حقه فى رفعها قبل صدور حكم التحكيم

### **- اتخاذ إجراءات تدابير مؤقتة أو تحفظية ماده ١٤ من القانون**

- يجوز لأحد طرفي التحكيم باتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظية سواء قبل البدء فى إجراءات التحكيم أو أثناء سيرها.

ويكون ذلك بطلب يتقدم به أحد طرفي التحكيم للمحكمة المشار إليها فى المادة ٩ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ، أى المحكمة المختصة أصلاً بنظر الدعوى وقد حددنا فى بحثنا والمذكوره التفصيليه التى توضح مفهوم المادة ٩ من القانون ٢٧/١٩٩٤ من تكون هى المحكمة المختصة فى هذا الشأن فانها محكمه مختلفه فقد تكون محكمه استئناف القاهره وقد تكون محكمه استئناف اخرى وقد تكون المحكمه الابتدائيه وقد تكون المحكمه الجزئيه فرقم ٩ المشار اليه مختلف اختصاصات كل عمل قضائى اذ انه تقرر قد جعل القانون من سلطه محكمه ماده ٩ والقضاء الرقابه على اجراءات التحكيم ونظر دعاوى البطلان سوى اثناء اجراءات التحكيم وقبل صدور حكم فى الدعوى وايداع الاحكام وتنفيذها لتكون درجه تقاضى فيها للرقابه على ضمان سلامه الاجراءات فقط فاذا كان تحكيم وطنى للمحكمه الابتدائيه المختصة واذا كان تجارى دولى لمحكمه استئناف القاهره

(ماده ٩ من قانون التحكيم) والطعن على الاحكام على امام محاكم الاستئناف باعتبارها محكمة ماده ٩ من الد. حه التانيه

**ولهذا الغرض وهذا السعى يتطلب من القضاء ابتداء توازن خلاق بحيث لايفرض وصايتة على الحكيم او يتغول على العمليه التحكيميه كونها تمارس من جهه قضائيه بمقتضى اتفاقيه نيويورك الخاصه بالتحكيم والموقع عليها من مصر وتسرى كدستورها وكذا قانون التحكيم المصرى ٩٤/٢٧ وكذا احكام المحكمه الدستوريه العليا اذ قررت بانه تنعقد محكمه التحكيم باتفاق رضائى بين طرفى النزاع سوى شرطا او مشارطه ليحقق قضاء الدولة التوازن الذى يحمى العدالة وقيم المجتمع ولايسمح باهدار حقوق الاطراف بعملية تفتقد لاسس العمل القضائى والنزاهه**

ومن اهمها ما يتحقق فى دعوى البطلان او الانعدام او رد المحكم او المحافظه لاحكام القانون والنظام العام او لاستبعاد الفعلى للقانون واجب التطبيق وهى حمايه قضائيه للحفاظ على هيكل نظام التحكيم القضائى بعدم اعماهه نظر الحكم موهبه على اه حعل سلطه القضاء امتد ليكون درجه تقاضى ثانيه **فقاضى الدوله يراقب اجراءات فقط**

**سوى اثناء التحكيم او بعد الانتهاء منها** فانه ليس بقاضى درجه ثانيه بل

لاعمال احكام القانون الذى فى الاصل منوط به الدوله لحفظ الحق المقرر دستوريا للحقوق والحريات المواطنين فدعوى البطلان الاجراءات وطلب وقفها يجوز ان ترفع اثناء التحكيم لمخالفه الاجراءات للقانون او النظام العام كما سبق وان اشارنا بذلك والدعاوى العقاريه ينظمها النظام العام بمحكمه العقار ولايختص المحكمين بنظرها او كانه لا يوجد اتفاق او سقط بالمدد المعرفه بالقانون المدنى او التقادم الطويل للعقد برمته وهى ١٥ عاما . وهذا الامر مطالب به قاضى التحكيم كعمل اساسى من متطلبات القضاء التحكيمى

اما طلب وقف الاجراءات التى اتخذت من قبل القاضى الامر بوضع الصيغه التنفيذيه على احكام المحكمين فانه يتم التظلم من تلك القرارات امام القاضى الامر ذاته او بدعوى امام المحكمه الاعلى (طعن ٢١/٩٢ ق دعليا)

وقضت المحكمه الدستوريه العليا بهذا الصدد بانه يجوز التظلم من الامر الصادر بتذيل الحكم بالسند التنفيذى لاقبه الدوله على الاحداث التى بحسب اتباعها وع. ح. الطعن

بالامر بالابداء فانه يتطلب الطعن على القرار الادارى الذى سمح لمحكمه ماده ٩ بتزيل حكمى التحكيم المخالف للنظام العام وهو الامر الذى يكون القضاء الادارى

المختص بنظر القرار الادارى الباطل الصادر من مكتب مساعد وزير العدل لشئون التحكيم ومحكمه ماده ٩ هى المختص برقا به وسلامه الاجراءات التى ادت الى الحكم فاذا اختلفت سلامه الاجراءات اصبح الحكم باطلا واذا لم يوجد اتفاق على اسم محكم او ان المحكمه لم تعينه او انه نظر فيما هو ممنوع من نظرها والتى منها ما يخالف وينظمه النظام العام او كان لايجوز فيه الصلح او دعاوى الاحوال الشخصيه او الجنسيه جميعه محظور على المحكمين نظرها فاذا نظرها تكون الاحكام معدومه او اذا صدر من محكم غير متفق عليه باراده حره وغير مختص وغير معين ومكتوب اسمه بوثيقه وعقد موقع من طرفيه فانه يكون التحكيم باطلا ومن جميعه لايقبل ايداع الاحكام المخالفه لكل ماسبق

## **أما عن تعيين هيئة التحكيم**

- إذا اتفقا طرفى النزاع على تعيين محكم واحد بينهم كان هذا المحكم رئيسا للهيئة وهو وحده المنوط له بنظرها . اما اذا لم يكن معينا ومكتوبا اسمه بالوثيقة او العقد ولكن كان الاتفاق على اللجوء الى التحكيم وتحدد فيها ان يكون عليهما اختياره محكما خلال اجل معين فاذا يتضح انه اتفق على محكم واحد فعلى طالب التحكيم اذا لم يتوصل الى اتفاق بتعيين هذا المحكم مع المطلوب الاحتكام ضده له ان يلجا الى المحكمه المختصه لتعيين المحكم ممن ترشحهم المحكمه للخصوم ثم تتولى المحكمه المشار إليها فى المادة ٩ من هذا القانون تعيينه بناء على طلب أحد الطرفين ممن تم ترشيحهم وتمهل المحكمه اجلا للخصوم للتوقيع على اتفاق مشارطه التحكيم ( المادة ١٧ من القانون )

إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من ثلاثة محكمين اختار كل طرف محكمة ويختار المحكمان المحكم الثالث (رئيس هيئة التحكيم).

- إذا كانت هيئة التحكيم مشكلة من ثلاثة محكمين ولم يعين أحد الطرفين محكم خلال ٣٠ يوم التالية لتسلمه طلبًا بذلك من الطرف الآخر فى النزاع او إذا تم اختيار المحكمان ولم يعين المحكمان المحكم الثالث رئيس الهيئة خلال ٣٠ يومًا التالية لاختيار أخرهما فيقدم أحد طرفى النزاع طلبًا بذلك للمحكمة المختصة أصلا بنظر النزاع المذكورة فى المادة ٩ من القانون وتعين الرئيس المحكمه .

## **هـ هيئة التحكيم تفصل فى الدفوع والمتعلقة بخصومة التحكيم**

اعمالا لنظريه قاضى الدفع هو المختص بنظره فان هيئة التحكيم تفصل فى الدفوع المبنيه على عدم وجود اتفاق تحكيم أو سقوطه أو بطلانه أو عدم شموله لموضوع النزاع قضاؤها برفض الدفع لا يجوز الطعن عليه إلا برفع دعوى بطلان حكم التحكيم المنهى للخصومة

كلها ماده ٥٣ ق ٢٧ لسنة ١٩٩٤

- إذا عرضت على هيئة التحكيم مسألة تخرج عن اختصاصها وولايتها أو طعن بالتزوير فى ورقة قدمت لها أو اتخذت بشأنها إجراءات جنائية عن تزويرها أو عن فعل جنائي آخر جاز لهيئة التحكيم أن تستمر فى التحكيم إذا لم يكن الفصل فى تزوير الورقة لازماً فى موضوع النزاع عن

- أما إذا كان الفصل فى تزوير الورقة لازماً توقف الإجراءات لحين صدور حكم نهائى بشأنها ، ويوقف بذلك سريان الميعاد المحدد لإصدار حكم التحكيم

## **هـ الطلبيات العارضة فى خصومة التحكيم**



إبداء الطاعن طلبًا عارضًا بإجراء المقاصة القضائية بين ما هو مستحق له وما قد يحكم به عليه فى الدعوى الأصلية ، عدم دفع المطعون ضدهما بعدم قبول هذا الطلب لوجود شرط التحكيم إلا بعد إبداء دفاعهما الموضوعي إلي سقوط حقهما في التمسك بالشرط ، مخالفة الحكم المطعون فيه لهذا النظر وقضاؤه بعدم قبول الدعوى الفرعية لقيام شرط التحكيم وعدم سقوطه بالتكلم فى الموضوع - مخالفة للقانون وخطأ فى تطبيقه وقصوره [طعن ١٤٦٦ لسنة ٧٠ ق - جلسة ٢٠٠١/١/٣٠]

### **- دعوى البطلان ماهيتها وميعاد إقامتها**

- من المعروف أن أحكام المحكمين تحوز حجية الشئ المحكوم ولا يجوز الطعن فيها مثل الأحكام الصادرة عن القضاء إنما لا يتم الطعن فيها إلا بدعوى البطلان او الانعدام ولأسباب وردت فى القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ على سبيل الحصر ولا يجوز التوسع أو القياس عليها.

- ودعوى البطلان تقام خلال ٩٠ يوم من تاريخ إعلان المحكوم ضده بحكم التحكيم ، ولا يجوز الاتفاق على حق التنازل فى إقامتها قبل صدور حكم التحكيم.

- إلا أن دعوى البطلان فى التحكيم التجاري الدولي المحكمة المشار إليها فى المادة ٩ من القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ (محكمة استئناف القاهرة) ما لم يتفق الأطراف على محكمة أخرى وإذا كان التحكيم محليًا يكون الاختصاص لمحكمة الدرجة الثانية التى تتبعها المحكمة وهى تكون محكمه استئناف على اما دعوى البطلان اذا ر .المختصة أصلاً بنظر النزاع فعت قبل صدور الحكم التحكيمى لبطلان فى الاجراءات فتكون المحكمة الابتدائية هى المختصة بنظرها

### **- الطعن ببطلان حكم التحكيم - دعوى البطلان**

إن جواز الطعن بالبطلان على حكم المحكمين هو الطريق الوحيد الذى رسمه القانون للطعن على أحكام المحكمين حسب الأحوال التى بيئتها المادة ٥٣ من قانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ نعى الشركة الطاعنة على حكم المحكمة ليس من حالات البطلان التى وردت على سبيل الحصر فى المادة ٥٣ المشار إليها. مؤداه. لا بطلان . علة ذلك الدفع بعدم شمول اتفاق التحكيم لما يثار من مسائل أثناء نظر النزاع - تعديل الطلبات - وجوب التمسك به فوراً أمام هيئة ماده ٢٢/٢٢ من ٢٧ لسنة ١٩٩٤ بشأن التحكيم فى المواد التحكيم وإلا سقط الحق فيه . التجارية

### **- بدء سريان ميعاد إقامة دعوى البطلان**

أن ميعاد إقامة دعوى البطلان - تسعون يوم - لا يبدأ سريانه إلا من تاريخ إعلان الصادر ضده حكم التحكيم بإعلان رسمى على يد محضر ولا يغنى عن هذا الإجراء كون أن حكم

التحكيم صدر فى حضوره وأنه يعلم به . علة ذلك . ولا عبرة بتحقيق الغاية من الإجراء وعدم جواز إهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام ومتى طلب وقف التنفيذ على محكمه الماده ٩ المختصه بالتنفيذ الا تقدم عليه الا بعد ان تقرر محكمه الطعن قرارها بشأن طلب المستعجل بوقف التنفيذ وقد تقرر ان هذا الطلب يجب ان تنظره محكمه الطعن خلال ستين يوما من ايداع الصحيفة ويتبع دائما نظر الشق المستعجل الدعوى الموضوعيه ولايجوز ارجاء الشق المستعجل لحين نظر الموضوع خاصه اذا توفرت الشروط الشكلية لقبول الطعن على احكام المحكمين كمخالفه النظام العام او تعارضها مع حكم صدر من المحاكم المصريه فلا يؤجل المستعجل للموضوعى ولكن يجوز ان يقضى فى الموضوعى مع المستعجل وقد ذكر الشارع ان ميعاد ستون يوما للفصل فى الطلب المستعجل بوقف التنفيذ ولانه ميعاد تنظيمى فهو مخاطب به القاضى الذى ينظر الطعن فهو مكلف باعمل تنظيمه والعمل بمقتضاه ذ ليس من العقول ان يكون هناك تنظيم ويعمل بخلافه ولكن متى تجاوز الميعاد فلا بطلان وللكن متى سنج للفصل فى الطلب العاجل على المحكمه ان تنجزه

### **- أثر رفع دعوى بطلان حكم التحكيم على طلب تنفيذه**

- لم يرتب القانون أثر لرفع دعوى بطلان حكم التحكيم على تنفيذه - فهى لا توقف تنفيذ حكم التحكيم إلا إذا طلبه المدعى فى صحيفة دعوى البطلان ، وأن يكون طلب وقف التنفيذ يستند على أسباب جدية ، وأن يكون طالب التنفيذ الصادر لصالحه الحكم مستعد لسداد كفالة تنفيذ الحكم

- وأن تفصل المحكمة فى طلب وقف التنفيذ خلال ستين يوم من تاريخ أول جلسة لنظره وإذا أمرت بوقف التنفيذ جاز لها أن تأمر بتقديم كفالة أو ضمان مالي وعليها أن تفصل فى دعوى البطلان خلال ستة أشهر من تاريخ صدور الأمر بوقف التنفيذ .. ولا يترتب البطلان على مخالفة هذه المواعيد فهى تنظيمية

### **- أسباب بطلان حكم المحكمين - دعوى البطلان**

أن أسباب بطلان حكم المحكمين وردت على سبيل الحصر فى المادة ٥٣ وأن الخطأ فى احتساب مدة التقادم لا يعتبر من تلك الأسباب وإذا قضى الحكم المطعون فيه ببطلان حكم المحكمين لهذا السبب بعد خطأ فى تطبيق القانون [طعن ٦٥٢٩ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٢]

### **- البطلان بسبب يرجع لشخص الحكم**

يجوز إقامة دعوى البطلان إذا ثبت بعد صدور الحكم أن هناك خطأ فى اختيار شخص المحكمين أو إذا كان المحكم محجوزًا عليه أو محروم من ممارسة حقوقه المدنية

## **ـ التحكيم وقطع ميعاد التقادم .**

المطالبة بالتحكيم وإعلان بخصومته . أثرها . قطع التقادم . إقامة المطعون ضدها تحكيمًا ضد الطاعن بذات طلبات موضوع النزاع بينهما قبل إقامة دعواها . أثره . قطع التحكيم للتقادم ولو قضى فيه بعدم الاختصاص الولاى

[طعن ٥٤٥٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١١/١٣]

## **ـ طلب الرد للمحكمن لا يجوز استئنافه**

قضاء الحكم المطعون فيه بقبول استئناف المحكمن للحكم الصادر بردهم عن الفصل فى مشاركة التحكيم. مخالفة للقانون. وجوب القضاء بعدم جواز الاستئناف

[طعن ٧١٣ - لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٧]

## **ـ الإحالة فى رد المحكمن لقواعد عدم صلاحية القضاة فى قانون المرافعات**

أن الإحالة فى التحكيم إلى القواعد العامة المقررة فى رد وعدم صلاحية القضاة فى قانون المرافعات من الماده ١٤٦ الى ١٦٥ مرافعات اقتصارها على أسباب عدم الصلاحية والرد م ٥٠٣ مرافعات قبل إلغائها بقانون التحكيم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ قصر الطعن بالاستئناف على طالب الرد وحده إذا رفض طلبه دون المحكم المحكوم برده . علة ذلك

[طعن ٧١٣ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٢٧]

ومتى طلب رد المحكم عليه ان يحيل المحكم طلب الرد الى محكمه الاستئناف المختصه بغير رسوم لنظر طلب الرد

## **ـ عزل المحكم**

هو حق للخصوم كما انه حق لمعالى وزير العدل او مساعده لشئون التحكيم وكلاهما امرا يجب عرضه على محكمه الاستئناف التى تنظر الموضوع من منظار قضائى اذ لايجوز الرد بقرار ادارى وقد يكون بصورة ضمنية أو صريحة . عدم اشتراط شكل خاص

[طعن ٦٥٢٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/١٢]

## **ـ لا أثر عزل المحكم على مشاركة التحكيم**

إن عزل المحكم لا أثر على مشاركة التحكيم الصحيحة بشرطة انصراف إرادة المحكمن إلى الموافقة على قيام باقى المحكمن بتنفيذها ، وإذا قضى الحكم المطعون عليه ببطلان المشاركة استنادًا إلى أن عزل محكمن يعتبر فسخًا لها خطأ

[طعن ٦٥٢٩ لسنة ٦٢ ق - جلسة ٢٠٠٠/١/١٢]

**احقيه قاضى التحكيم فى ان يصدر احكام وقتيه او تمهيديه اثناء نظر الدعوى**

## **التحكيميه**

قررت مقتضيات المادة ٤٢ من قانون التحكيم المصرى ٩٤/٢٧ انه يجوز ان تصدر هيئته التحكيم احكام وقتيه او فى جزء من الطلبات وذلك قبل اصدار الحكم المنهى للخصومه كلها

**تصحيح احكام المحكمين وتفسيرها واغفال الطلبات وطلب اصدار حكم اضافى بها**

احكام المحكمين كاحكام المحاكم من حيث اجراءات تفسيرها ولكن باحكام المحكمين وضع زمن مقرر الا يجب ان تتعداه لطلب ايا من تفسير او تصحيح او اضافه وهو ثلاثين يوما ويصدر التفسير او التصحيح او الاضافه خلال الثلاثين يوما التاليه ويجوز مد هذه المده اذات الهيئه ضروره لذلك (المواد ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من القانون ١٩٩٤/٢٧ )

### **حجية أحكام التحكيم**

إن أحكام المحكمين شأنها شأن أحكام القضاء تحوز حجية الشئ المحكوم به بمجرد صدورها وتبقى هذه الحجية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة طالما بقى الحكم قائماً ، ومن ثم لا يملك القاضي عند الأمر تنفيذها التحقق من عدالتها أو صحة قضائها فى الموضوع ، لأن دوره لا يتعدى سوى مراقبه الاجراءات وعليه الامر بوضع الصيغة التنفيذية متى تحققت سلامه الاجراءات الواجب اتباعها لأنه لا يعد هيئة استئنافية فى هذا الصدد

### **حجية أحكام المحكمين**

- تحوز أحكام المحكمين الصادرة طبقاً لأحكام القانون ٢٧ لسنة ١٩٩٤ حجية الأمر المقضى وتكون واجبة النفاذ بمراعاة مواعيد تنفيذها وشروطها الواردة بالقانون

- ويجوز للخصوم الصادرة بينهم أحكام التحكيم التمسك بها والدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها بحكم التحكيم إذا عرض نفس النزاع بذات الأشخاص أمام القضاء العادى لاحقاً على صدور حكم التحكيم

### **شروط تنفيذ حكم التحكيم**

لقد وضع المشرع عدة شروط لضمان تنفيذ أحكام المحكمين غرضها عدم مخالفة النظام العام أو التعارض على حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية بشأن تنفيذ أحكام المحكمين ووردت هذه الشروط على سبيل الحصر فى المادة ٥٨ من القانون ٢٧ / ١٩٩٤

أ - لا يقبل تنفيذ حكم التحكيم إذا لم يكن ميعاد رفع دعوى بطلان الحكم قد انقضى ، أى أن لا بد من فوات ميعاد ٩٠ يوم على تاريخ إعلان الصادر ضده حكم التحكيم وهو ميعاد رفع دعوى البطلان وللتأكد من صحة هذا الإجراء يتم استخراج شهادة من محكمة الاستئناف بوجود دعوى بطلان من عدمه فى هذا الحكم

ب - ألا يتعارض حكم التحكيم مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية فى موضوع النزاع ، أى حتى لا يكون صادرًا فى موضوع استقرت فيه المراكز القانونية لخصوم آخرين ، هذا بالإضافة إلى عدم جواز طرح النزاع مرة أخرى مع حكم حاز حجية الأمر

المقضي إعمالاً لنص المادة (١٠١) من قانون الإثبات)، لكن إذا كان الحكم القضائي لاحق على حكم التحكيم يكون حكم التحكيم الأولى بالتنفيذ شريطه

ج - ألا يخالف حكم التحكيم النظام العام فى جمهورية مصر العربية كما لو كان يتضمن تحكيمياً فى مسألة دين قمار مثلاً ، أو يتضمن فوائد أزيد من التى يطبقها القانون المصرى د - أن يكون حكم التحكيم قد أعلن للمحكوم ضده إعلان صحيحاً قانوناً فى موطنه بما يعطيه اتصال علم الأخير بالحكم مما يمكنه من إقامة دعوى البطلان خلال ٩٠ يوم من تاريخ الحكم.

هـ. إذا رفض قاضى الأمور الوقتية تنفيذ الحكم يجوز التظلم من حكمه خلال ٣٠ يوم كما انه قضى للمحكّم ضده بان يتظلم من وضع الصيغة التنفيذية قبل ثلاثين يوماً من اعلانه بها ( حكم رقم ٢٣/٩٢ ق دستور يه عليا جلسته ٢٠٠١/١/٦ )

### **إجراءات تنفيذ حكم التحكيم**

- بعد انتهاء إجراءات التحكيم يأخذ الصادر لصالحه الحكم ويقوم بإعلانه للمحكوم ضده بإداره تنفيذ الأحكام التابع له محل إقامته المنفذ ضده ، وبعدها يقوم بإيداعه فى جدول أحكام المحكمين وفق شرط او مشاركة التحكيم التى يجب ان يسلم اصلها فى المحكمة المتفق على إيداع الحكم بها فى شرط او مشاركة التحكيم ، وإذا لم يكن هناك اتفاق يتم إيداع الحكم فى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع او مكان المنفذ ضده .  
- على ان يقوم بإيداعه والحصول على إيصال الإيداع وسداد الرسم المقرر بعد فوات ميعاد تسعون يوماً المقرر له فوات ميعاد دعوى البطلان مع العلم ان دعوى البطلان لاتوقف التنفيذ إلا إذا طلب المدعى بصفه مستعجله وقف التنفيذ فى صحيفه دعواه وعلى معاونى التنفيذ الا يقدموا على التنفيذ متى قدم لهم ان الامر معروض بصفه مستعجله لوقف التنفيذ امام المحكمة المختصة لان بذلك اعتداء على سلطه القضاء المهيم على البلاد

- بعد ذلك يستخرج شهادة من المحكمة المقرره وهى محكمه الدرجه التانيه محكمه الاستئناف المقرر إقامة دعوى البطلان أمامها وتقدم مع صورة الحكم الرسمية بعد الإيداع وكذلك شهادة إيصال الإيداع وتقدم مع طلب على عريضة لقاضى الأمور الوقتية فى المحكمة الابتدائية المودع بها الحكم ويعلن الملزم بالسند التنفيذى لعله يقدم ما يثبت عدم صلاحية تنفيذ هذا الحكم بعدها يطلب وضع الصيغة التنفيذية  
- بعد الحصول على الصيغة التنفيذية يقوم بإعلانه الحكم المزيل بالصيغة التنفيذية وينتظر بعد إعلانها ثلاثين يوم على الأقل وهى المده المقرر له للتظلم من تزيل الحكم بالسند التنفيذى ، ويقوم بعد ذلك بالتنفيذ كما أنه كاي حكم محكمة عادى

- إذا رفض قاضى الأمور الوقتية وضع الصيغة التنفيذية يتم التظلم من قراره خلال ٣٠ يوم أمام ويجوز أيضا وللصادر ضده الحكم ان يتظلم بوضع الصيغة التنفيذية أيضا امام ذات المحكمة او يتظلم الى المحكمة الاستئنافية المختصة اذا رفض التظلم ( حكم المحكمة الدستورية ٩٢/٢١ ق عليا )

### **- يجوز الاستشكال فى حكم المحكمين الصادر من الخارج او الداخل**

- رغم أن المادة ٥٧ من القانون لم ترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ أحكام المحكمين أن ذلك لا يمنع من الاستشكال في تنفيذها وينظر قاضى التنفيذ الإشكال ويبحث أسبابه الظاهرية دون أن يتعرض لأصل الحق - وتؤسس أسباب الإشكال إما على أن الحكم يتضمن ما يخالف النظام العام أو الآداب العامة فى مصر ، أو أن الحكم لم يعلن للمحكوم ضده إعلان صحيح قانونًا أو أن الحكم غير مذيّل بالصيغة التنفيذية مع مراعاة مقررته احكام المادة ٣٠١ مرافعات احترامًا لاحكام المعاهدات او المواثيق الدولية التى انعقدت بين مصر وبين اى دولة اخرى من الدول فى هذا الشأن وتكون تلك المعاهدات هى الاولى بالرعايه والتطبيق لذا يلزم القاضى الأمر عند عرض حكم اجنبى عليه سوى قضاء تحكيم او قضاء دولة ان يبحث اولا مدى وجود اتفقيه من عدمه قبل ان يصدر الامر بتزيل الحكم بالسند التنفيذى

**ويهمنا فى نهايه بحثنا ان نوضح تفصليا المقصود باحكام المادة ٩ من القانون ٢٧ / ١٩٩٤ والتي تعددت فحواها اينما وردت بالقانون وهى اساسا تختص بتحديد المحكمة المختصة لكل اجراء يتطلبه القانون**

١- فى حاله ماكان النزاع تجارى دولى ينعقد الاختصاص الوحيد لمحكمة استئناف القاهره على وجهه الخصوص فى اى شان يختص بنظر الدعاوى التحكيميه الدوليه سوى من قريب او بعيد . (ماده ٩ من القانون) \* اما اذا كان النزاع وطنى سواء تجارى او ضريبى او مدنى او جنائى وذلك على وجهه الخصوص ولايقبل فى تلك الاحوال التحكيم فى ( الجنسيه - الاحوال الشخصيه اثبات نسب انكار نسب اثبات زواج (للمسلمين او غيرهم) مصريين او اجانب و الدعاوى العقاريه او فى اى مشكله تختص بنزاع على عقار باى صورته من الصور ) وقد صرح للتحكيم فى المسائل الجنائيه فيما يختص بالقانون التجاره رقم ١٧/١٩٩٩ وهى نظر الحالات التى يجوز فيها الصلح كجرائم الشيكات التعويض عنها او بحث الالتزامات الماليه المتفق بشائنها شريطه ان يكون ثابت بتفاهق التحكيم اسم المسحوب عليه ورقم الشيك والساحب وكافه التفاصيل المدنيه والمصرفيه اما الجريمه بذاتها فهى اختصاص وحيد للمحكمة الجنائيه كونها القاضى الطبيعى الذى نظمه النظام العام وكذا التحكيم جائز فى الافلاس

٢- المحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان بالنسبة لاحكام التحكيم الوطنى هى محكمة الاستئناف العالى المختصة وترفع دعوى البطلان بالاجراءات المعتاده لرفع الدعوى (الماده ٢/٥٤ من القانون ) وذلك لما تقرر قضائيا من محكمة النقض بالاتى ان الدعوى بطلب بطلان مشارطه التحكيم والحكم الصادر فيها ومحو وشطب ايداعه مع ما يترتب على ذلك من اثار ، وعدم ايراد المشرع قاعده لتقدير قيمتها فى قانون المرافعات تعتبر دعوى غير مقدره القيمه مما لازمه جواز الطعن بالنقض فى الحكم الصادر فيهما عملا باحكام ماده ٢٤٨ مرافعات المعدله بالقانون رقم ٢٠٠٧/٧٦ واذا كانت الطالبات فى الدعوى المطعون فى حكمها هى بطلان مشارطه التحكيم والحكم الصادر عنها لا يعد من بين الطلبات والدعاوى التى اورد المشرع قاعده لتقدير قيمتها فى المواد ٣٦ و ٤٠ من قانون المرافعات ومن ثم فان الدعوى بهذه المثابه تكون مجهوله القيمه ويجوز الطعن فى الحكم الصادر فيها بالنقض )

( الطعن رقم ٨١/٢٤٩٢ ق الصادر بجلسه ٢٠١٨/ ٢/ ١ والطعن رقم ٨٠/ ٩٢٠١ ق جلسه ٢٨/ ١٢/ ٢٠١٧ )

( والطعن رقم ٨٠/ ٨٧٦٧ ق الصادر بجلسه ٢٨/ ٤/ ٢٠١٦ والطعن رقم ٨٠/ ١٠٥١١ ق صادر بجلسه ١٠/ ٥/ ٢٠١٢ ) (والطعن رقم ٨٠/ ١٠٧٢٤ ق صادر بجلسه ٢٦/ ٢/ ٢٠١٢ مكتب فنى س ٦٣ قاعده رقم ٤٦ ص ٣١١ )

وانزالا لهذه القاعده التى ارستها محكمة النقض فان دعوى البطلان غير مقدره القيمه وتختص اصلا بنظرها المحكمة الابتدائيه ولما كان تقرر بالنص ان المحكمة المختصة بنظر دعوى البطلان هى محكمة الدرجه التانيه فيكون المحكمة المشار اليها بالماده ٩ من القانون هى محكمة الاستئناف العالى

٣- المحكمة المختصة بنظر اى طلب من اى احد الطرفين باتخاذ تدابير مؤقتة او تحفظيه سواء قبل البدء فى اجراءات التحكيم او اثناء سيرها هى المحكمة الابتدائيه بدائره كليه ويكون الامر فى صورته امر وقتى يصدر من رئيس الدائره (الماده ١٤ من القانون )

٤- المحكمة المختصة بتعيين محكم سوا فرد ويكون هو المختص برئاسه الهيئه خلال ثلاثين يوما اما اذا كان ثلاثه او وترا خماسى فيختار كل طرف واحد او اثنين ايضا خلال ثلاثين يوما وليكن واحد حسابى او هندسى او زراعى او (حسب نوعيه النزاع ) والاخر قانونى على ان

يختارا رئيس الهيئة خلال ثلاثين يوما فى تعيين اخرهم ونحن نفضله ان يكون قانونى ملم بقانون التحكيم الماما جيدا فاذا لم يقم بتعيينه تولت المحكمة المشار اليها بالماده ٩ من القانون بناء على طلب يقدم الى محكمه الماده ٩ ويكون من عينه المحكمان او من عينته المحكمة رئاسه الهيئة وتعين المحكم هنا المحكمة المختصة هى محكمه الدرجة الثانيه اى محكمه الاستئناف المختصة فى دائره نزاع المدعى عليه المحتكم ضده (ماده ١٧ من القانون ١٩٩٤/٢٧)

٥- المحكمة المختصة بطلب رد المحكم يقدم طلب الرد للهيئة مبينا فيه اسباب الرد خلال خمس عشر يوما من تاريخ علم طالب الرد بتشكيل هذه الهيئة او بالظروف المبرره للرد وهنا المعنى بعبارته الظروف المبرره فهى تفتح بابا بعد الخمس عشر يوما حال ظهور ظروف اباحت للمضروور طلب الرد ومنها الاخلال بحق الدفاع او ظهور دلائل مؤكده يستبين منها ميل المحكم للمدعى او المدعى عليه او حتى عدم الامام المحكم بموضوع الدعوى او القانون واجب التطبيق لحساسيه ان التحكيم امر قضائى اشترط فيه موافقه طرفى التحكيم على عرض نزاع معين كان شرطا او مشارطه امام واحد من اخباء الناس يرى فيه مدى علم سابق بهذا الموضوع وماقرره القانون حال نشاه نزاع بشانه

وفى حاله عدم تنحى المحكم عن نظر الدعوى يترتب فى هذه الحاله امر وحيد لانه لايجوز ان يكون حكما وخصما فى وقت واحد وعليه ان يحيل المحكم طلب الرد الى المحكمة المختصة (٩) بغير رسوم وهنا المحكمة المختصة هى محكمة الاستئناف التى لها حق تعيينه او عزله (ماده ١٩/١ من القانون بعد تعديلها بالقانون ٢٠٠٠/٨)

( وحكم المحكمة الدستوريه رقم ١٩/٨٤ ق )

٦- اذا تعذر على المحكم اداء مهمته او لم يباشرها او انقطع عن ادائها بما يؤدى الى تاخير لامبرر له فى اجراءات التحكيم ولم ينتج ولم يتفق الطرفان على عزله جاز للمحكمه المشار اليها فى الماده ٩ من هذا القانون الامر بانهاء مهمته بناء على طلب اى من الطرفين وهنا يقدم الطلب ايضا للمحكمة التى لها حق التعيين والعزل وهى محكمة الاستئناف المختصة (الماده ٢٠ من القانون )

\*وفى حاله عزل المحكم وجب تعيين محكم اخر ليتولى نظر الدعوى خلال المده المقرره قانونا على ان تتبع احكام الماده ١٧ من القانون فى حاله عدم مراعاته المواعيد والاجراءات الرجوع للمحكمة المختصة بالماده



٧- يختص رئيس المحكمة المشار اليها فى المادة ٩ من القانون بناء على طلب الهيئه بما ياتى :

\* الحكم على من يتخلف من الشهود عن الحضور او يمتنع عن الاجابه بالجزاءات المنصوص عليها فى المادتين ٧٨ و ٨٠ من قانون الاثبات وهنا المعنى قاضى الامور الوقتيه ويصدر القرار بامر وقتى

\* الامر بالإنايه القضائيه وهى حاله فريده يتدخل فيها القضاء العادى قضاء الدوله لاعتبارات خاصه وقضائيه ان ينتدب رئيس المحكمه الابتدائيه احد قضاة المحكمه الابتدائيه لتسيير جلسه اضطرت الظروف لعدم حضور المحكم فيها واعتذر وهذا من منطلق حرص الشارع على انفاذ اعمال العداله الناجزه والقضاء سويا اذ ان قضاة التحكيم قضاة بحكم المحكمه الدستوريه ولكنهم قضاء خاص يخضع لرقابه واشراف الدوله كما يخضع المحكمون للسيد معالى المستشار مساعد وزير العدل لشئون التحكيم وتبعيتهما الاثنتين لمعالى المستشار وزير العدل الا فيما لا يختص بضمائره ومايفرضه عليهم القانون وقد تقرر قانونا ان المحكمون كالقضاة تماما موظفون عموميين فى امرين لاثالث لهم الرشوه والتزوير عملا بمقتضى المادة ١١١ / ٢ من قانون العقوبات وهنا المحكمه المختصه هى المحكمه الابتدائيه ويكون البند الاول لقاضى الامور المستعجله والثانى لرئيس المحكمه الادارى

٨- اذا لم يصدر حكم التحكيم خلال الميعاد المشار اليه فى الفقره الاولى من ماده ٤٥ جاز لاي طرفين التحكيم ان يطلب من رئيس المحكمه المشار اليها فى ماده ٩ من القانون ان يصدر امرا بتحديد ميعاد اضافى او بانهاء اجراءات التحكيم ، ويكون لاي من الطرفين عندئذ رفع دعواه الى المحكمه المختصه اصلا بنظرها

المعنى هنا اولا بالطلب اى طلب على عريضه يقدم الى رئيس المحكمه الابتدائيه الادارى وليس لدايره

ونوعيه هذا الخيار يتمثل فى الحالات الآتيه :

\* اذا لم يصدر حكم التحكيم خلال ثمانيه عشر شهرا

\* اذا خالفت اجراءات التحكيم الاجراءات المنصوص عليها بالقانون

يصدر امر بانهاء اجراءات التحكيم حرصا من الشارع على هيمنه المحكمه المختصه بمباشره التحكيم واجراءاته وهنا لما تقرر من حقوق مقرره بالدستور والقانون لاي من الطرفين حال وجود نزاع وضح منه عدم التوصل الى الاتفاق على المحكم او عدم وجود وثيقه تحكيم كانت شرطا او مشارطه يرجع الى الاصل فيه ان لكل انسان حق اللجوء لقاضيه الطبيعى اذ ان التحكيم اختيار لفض نزاع يعرض على محكم من خيار الناس يختاره طرفى التحكيم بكامل حريتهما لذا قضت المحكمه

## الدستوريه العليا فى الطعن رقم ٢٢٣/٢٨٠ ق بعدم دستوريه التحكيم الاجبارى

**\* وموضوع طلب اصدار امر على عريضه يقدم الى رئيس المحكمه الابتدائيه للامر بانهاء الاجراءات**

اذا كانت الاجراءات المتبعه لا يوجد بها اتفاق تحكيم او سقط بمدته او مخالف للنظام العام

- ٩- يسلم اصل الحكم التحكيم معتمد من رئيس الهيئه اذا كان محكم فردى ومن رئيس الهيئه والاعضاء اذا كان ثلاثى او خماسى من الصادر لصالحه الحكم او وكيله الخاص قلم كتاب المحكمه المنصوص عليها بالماده ٩ ويحرر رئيس قلم الكتاب محضر بطلب الايداع ليامر رئيس المحكمه بارسالها الى المكتب الفنى لمساعد وزير العدل لشئون التحكيم ليامر بقبول الايداع والعرض على القاضى الامر ليامر بوضع الصيغه التنفيذيه بعد توفر شروط يجب مراعاتها وفحصها بالحكم الصادر والمطلوب تزييله بالسند التنفيذى بمعرفه القاضى الامر فهنا يجب توفر ما قرره القانون والقرارات الوزاريه بهذا الشأن ومن بينها لا تقبل ايداع احكام التحكيم فى المسائل التى لا يجوز فيها التحكيم والتى لا يجوز فيها الصلح او مخالف للقانون المتفق عليه وبعد موافقه وفحص المكتب الفنى لشئون التحكيم لحكم التحكيم بانه لا يتعارض مع اى من الشروط التى يجب مراعاتها فى احكام المحكمين يامر بالايداع والقبول بوضع الصيغه التنفيذيه على الحكم ويردها الى قلم الكتاب المحكمه التى صدرته وبدور قلم الكتاب ان يتصل تليفونيا بمن اودع الحكم ليبلغه خلال اربع ايام بسداد الرسم المقرر والاتعاب التى تفررت بقانون المحاماه رقم ٢٠١٩/١٤٧ خمسائه جنيه اتعاب محاماه على دعاوى التحكيم ورسم الايداع والدمغه المقرره لصحف الاستئناف لتقديمها للقاضى الامر حسب تاريخ وورود الحكم فورا ولا يمنع ذلك من تكليف القاضى الامر لطالب التزيل الحكم بالسند التنفيذى من تكليفه باعلان الصادر ضده الحكم لعله يكون هناك مخالفه للاجراءات الواجب اتباعها اثناء اجراءات التحكيم يمكنه ان يتقدم بها وهنا لا يتطرق الى حكم بل عليه مراقبه الاجراءات وبعدها تتم الاجراءات المقرره للتنفيذ وفق قانون المرافعات المدنيه والتجاريه
- ١٠- ترفع دعوى بطلان حكم التحكيم خلال تسعين يوما التاليه لتاريخ اعلان حكم التحكيم للمحكوم عليه وهنا نص يجب ان يراعى مقتضياته والذى للاسف سمعتها من دكتور محكم يستغرب من رفع دعوى بطلان ويقول كيف ترفع دعوى بطلان حكم قبل صدوره فقد نص القانون بالماده ١/٥٤ على ..... ولا يحول دون قبول دعوى البطلان نزول مدعى البطلان عن حقه فى رفعها قبل صدور حكم التحكيم واذا رفعت يكون

الاختصاص للمحكمة الابتدائية وهنا تكون دعوى بطلان اجراءات اما دعوى بطلان حكم التحكيم الاختصاص لمحكمة الاستئناف \* ان القاعده القانونيه فى هذا الشأن مابنى على باطل يصح باطل ويبطل كل اجراءات لاحقه لهذا الاجراء الباطل فاذا لم يتمسك مدعى البطلان او حتى نزل مدعى البطلان عن حقه فى رفعها قبل صدور حكم التحكيم فانه هذا الامر لايسقط حقه فيه الا بعد مرور تسعين يوم من اعلان حكم التحكيم للمحكوم عليه اما انعدام الحكم فانه لايسقط بمضى المده لانه الغير موجود لايجوز تصحيحه او العمل بمقتضاه وهنا المحكمة المختصه المنصوص عليها بالماده ٩ من القانون هى المحكمة الابتدائية دائره كليه فيما يختص ببطلان الاجراءات اما اذا صدر الحكم فان الماده ٩ المشار اليها تكون محكمة الاستئناف العالى المختصه مكانيا رجوعا لعباره محكمة الماده الثانيه التى تتبعها اصلا بنظر النزاع (١/٥٤ و٢/١)

١١ - تختص المحكمة المشار اليها بالماده ٩ بنظر التظلم فى الامر الصادر بتنفيذ الحكم سوى من المحكوم له او المحكوم عليه ايضا (الطعن رقم ٢١/٩٢ ق دستوريه عليا جلسه ١/١/٩٠٠٠) امام المحكمة الابتدائية وامام القاضى الامر وله ان يتظلم ايضا امام دائره كليه باعتبار ان المستوى الاعلى للقاضى الامر ويستأنف امام الاستئناف العالى

١٢ - يجوز ان ترفع دعوى بطلان الاجراءات وطلب وقفها او الغائها قبل صدور حكم التحكيم امام المحكمة الابتدائية وهنا ينظر الى عدم توفر الاركان المطلوبه لصحة تلك الاجراءات كانه مخالفه للنظام العام او عدم وجود اتفاق او عدم تعيين محكم او تعارض الدعوى التحكيميه مع حقيه حكم سابق من المحاكم المصريه فهنا محكمة البطلان عليها ان تصدر حكما بايقاف التحكيم او الغاء الاجراءات ولايجوز وقف تلك الدعوى اذا رفعت دعوى بطلان الحكم لانه لايترتب على مخالفه القانون اثر حتى لو وصل الى احكام فما الحاجه الى حكم ببطلان الاجراءات اذا صدر حكم ببطلان الحكم فان البطلان كما عرفه الفقهاء هو مخالفه القوانين وليس كما يعتقد البعض ان البطلان تالى لبحث صحة احكام صدرت نتيجة للبطلان

وبعد ان تشرفنا بايضاح ماهى محكمة الماده التاسعه من القانون ١٩٩٤/٢٧ الخاص بالتحكيم وماهى اختصاصات اى منها سوى دوائر قضائيه بالمحكمة او عملا ادارى بصفه ولائيه وقضائيه نتشرف بان نوضح بعض الاختصاصات الاخرى التى اخص بها القانون للسيد المستشار رئيس المحكمه الادارى باصدار امر وقتى بشأنها

١- الحاله التى تشرفنا بتوضيح كل جوانبها

- ٢- الامر بنشر ملخص حكم بطلان الزواج والتفريق الجسمانى والتطليق واختصاص اصيل ان يصدر من رئيس دائره احوال شخصيه لما استجد بعد تم الغاء المواد الخاصه بالاحوال الشخصيه لصدور القانون ٢٠٠٠/١ والغاء الكتاب الرابع من قانون المرافعات
- ٣- الامر بوضع الاختتام على اموال المدين او بالاجراءات التحفظيه ماده ٢٠٤ مرافعات كما يحق نفس الامر لقاضى الامور الوقتيه اختصاص اصيل
- ٤- الاذن لوزير الثقافه بمباشره حقوق المؤلف
- ٥- اجراء وصف تفصيلى للمصنف وقف النشر للمصنف او عرضه او صناعته
- ٦- توقيع الحجز على المصنف الاصلى او النسخه
- ٧- اثبات الاداء العلنى بالنسبه لايقاع او تمثيل او الغاء مصنف بين الجمهور ومنح استمرار العرض القائم او حضره
- ٨- حصر الايراد الناتج من النشر او العرض بمعرفه خبير ينتدبه لذلك اذا اقتضى الحال وتوقيع الحجز على الايراد
- ويلاحظ هنا الاختصاص انعقد لرئيس المحكمه الابتدائيه وليس لقاضى الامور الوقتيه ومن ثم فاذا عرض مثل هذا الطلب على قاضى الامور الوقتيه تعين عليه ان يمتنع عن اصدار الامر
- ٩- الامر بترقب تليفون بناء على طلب المضرور (المرجع مجله القضاة العدد الثانى السنه الخامسه والعشرين عدد يوليو وديسمبر ١٩٩٣ ص ٢٠٦ وما بعدها للاستاذ المستشار ريحى اسماعيل ) رئيس محكمه الاستئناف وان كان قد لحقه تعديل بمقتضى حكم دستوريه عليا
- \* ومن هنا يستبين لكم ان هناك اعمال اداريه ولائيه بصفه قضائيه يختص بها رئيس المحكمه الابتدائيه اما عن القضاء المستعجل باحكام التحكيم فاننا نلخصها فى ثلاث امور الاولى انه لا يوجد بمصر محكمه مختصه بالامور المستعجله ولكنها دائره تكون بالمحاكم الابتدائيه يراسها قاضى من قضاة المحكمه الابتدائيه درجته لا تقل عن أ
- وارى انه لا بد ان يفضل ينتدب هذا القاضى من يمتلك من الخبره الطويله فى سائر الدعاوى اذ ان القاضى المستعجل يتعرض لقوانين كثيره لا بد ان يكون ملما بها و لا بد ان يتحلى بالفراسه وسرعه البديهه والعلم الواسع وقوه الشخصيه والحياديه الكامله
- الثانى : ان من اعماله شقين نظر امرا نظمه النظام العام ولا يكون الحكم المطلوب وقفه بصفه مستعجله جاء بالمخالفه للقانون الواجب التطبيق والنظام العام ومتى

توفر الشقان منوط لمحكمة الامور المستعجله بوقف تنفيذ حكم تحكيم وشطب ومحو اثارهما و الغاء الامر بتزليلهما قانونا و وقف جميع الاجراءات للمخالفة للقانون والنظام العام عملا باحكام المادة ٩ والمادة ٢/٥٣ و ٥٨ من قانون التحكيم رقم ١٩٩٤/٢٧ ذلك لما تقرر من اختصاص محكمة الامور المستعجله فى الاتى : الأولى أنه لا يلجأ إليه إلا إذا توافر استعجال يبرر السعي إليه قبل الفصل في موضوع الدعوى فى اى مرحله او درجه

الثانية: أنه يطلب منه اتخاذ اجراء يرمى الى حمايه لاحد خصمي الدعوى وهذا ينهض على أساس فكرة الحماية العاجلة التي لا يهدر حقا ولا تكسبه. واذا كان القاضي المستعجل يصدر حكما وقتيا لا يمس أصل الحق، إلا أنه كثيرا ما ينفذ برأى أصيل إلى صميم المنازعات فيسويها من الناحية الواقعية أو ينزه الخصوم إلى مراكزهم القانونية الصحيحة . وبعبارة أخرى إذا كان القضاء المستعجل لا يمس أصل الحق من الناحية القانونية إلا أنه كثيرا ما يمس من الناحية الواقعية فيضع الخصوم في مركز قد لا يجدي فيه بعدئذ الالتجاء إلى القضاء العادي ويكون نهائيا في واقع الأمر، ومن ثم ليس معنى وقتية الحكم المستعجل ألا يدوم إلا وقتا قصيرا فهو على العكس قد يبقى قائما إلى أجل غير محدد طالما لم يصدر في النزاع حكما قطعيا في الموضوع. ولا تقتصر سلطة القضاء المستعجل على مجرد الأمر بإجراء تحفظي، وإنما هو يوازن بين مركز كل من المدعي والمدعى عليه ويفاضل بينهما ثم يحدد أيهما الأولى والأحق والأجدر بالحماية القضائية وما إذا كان جديرا بهذه الحماية التي يطلبها أو غير جدير بها. فليس من المتصور ان يصدر حكما تحكيميا فى اثبات زواج مثلا ويعمل بمقتضاه او يسعى الى تنفيذه بل مانطالب به المشرع متى صدر حكما من قاضى تحكيمى لا ولاية له على موضوع الدعوى او بدون اتفاق الخصوم يقدم الى المحاكمه الجنائيه لانتحاله صفة قاضى الموضوع وطبعا لا يجوز الاعتداد باتفاق مخالف للدستور او القانون او النظام العام او الاداب حرصا على امن المجتمع واستقراره

ثالثا ان القاضى المستعجل نتمنى فيه لترسيخ قاعده مفادها ان يكون قاضى متفرغ للامور المستعجله ذلك ان الامور المستعجله امر من تسميتها لا يمكن ان ينتظر ايام لحين مرور اسبوع مثلا لكى تحل الجلسة التاليه وكما عرف المشرع ان القاضى المستعجل هو الخبير فهو لا يحيل الى خبير وهو رجل

النيابة الذى يامر الشرطه بكسر او التحفظ على اموال او ممتلكات وهو القاضى الامر المستعجل فى ذات الوقت وهو ممثل الهيئه الاجتماعيه وهو الحريص على تنفيذ القانون وسرعه الفصل فيه حمايه للحقوق والحريات التى سبغها الشارع الدستورى للقضاء

**ولما كان التحكيم لابد ان يكون شرطا او مشارطه منصوص عليها**

**بعقد مكتوب فان كان شرطا فانه يسهل اتباع اجراءات التحكيم**

**مباشره متى نشب نزاع بين طرفى العقد اذ التزم كل منهما**

**بالاتفاق متى نشأ نزاع يكون الاتفاق للقضاء التحكيمى سوى**

**الدولى او الوطنى ويكون الشرط مكتوبا هكذا**

المحكمة المختصة : اتفقا الطرفان الأول بصفته والثاني بصفته على

اللجوء للتحكيم الدولى او الوطنى وقد عينا واختارا محكما بينهم السيد المستشار / عماد فيليبس ميخائيل مستشار التحكيم الدولى ليكون رئيسا للهيئه التى تنتظر فى اى منازعه خاصة بهذا العقد وبنوده مع مراعاة مده مناسبة للإعلان بالدعوى التحكيميه وتكون كافية للإعلان الطرف الآخر مع مراعاة المواعيد المحددة بأحكام قانون المرافعات المصرى وينعقد اختصاص المادة ٩ من قانون التحكيم المصرى ١٩٩٤/٢٧ لمحكمة استئناف القاهرة

اما اذا كانت هناك اتفاق ولا يوجد محكم معين و اراد طرفى النزاع حل منازعتهم بطريق التحكيم القضائى فانه يكون لابد من ابرام مشارطه تحكيم الاتى نصها وتكون حسب موضوع النزاع والقانون واجب التطبيق

## الباب الثانى اجراءات بدء التحكيم عقد مشارطه تحكيم مدني - عمالي - وطني

بتاريخ / / بمدينة أسوان حرر بين كل من

أولاً: ..... ويمثله السيد / ..... - مصري الجنسية

ويعمل..... ومقيم..... طرف أول

ثانياً: ..... ويمثله السيد / ..... مصري الجنسية ويعمل

..... ومقيم..... طرف ثانى

أقر الطرفان بعدم خضوعهما للحراسة أو المنع من التصرف وبأهليتهم للتصرف والتعاقد وابرام عقود التحكيم على وجهه الخصوص وفق أحكام المادة ٧٠٢ مدني و٧٦ مرافعات و١/٣ محاماة واطلعا كل منهما على صفته القانونية واستلم صورته بما يفيد بذلك . واتفقا على ما يلى :

### تمهيد

بموجب عقد عمل مؤرخ في / / اسند الطرف الثانى إلى الطرف الأول طالب التحكيم العمل بوظيفة

مهندس مشروعات بالشركة التي يمثلها الطرف الثانى وقد تم استلامه العمل بتاريخ / / وحيث انه

تلك الشركة شركه مساهمه مصريه تخضع لقانون الاستثمار رقم ١٩٨١/١٥٩ وتعديلاته كما يخضع طالب

التحكيم كونه عاملا بالشركة المطلوب الاحتكام ضدها للقانون ٢٠٠٣/١٢ الخاص بالعمل وسريانه وقت المنازعة

وحيث انه تقرر بالقانون الأول والأخير انه من حق العامل نسبه في الإرباح لاتقل عن ١٠٪ سنويا من التي

جنتها الشركة من نتاج الأعمال التي تقوم بها توزع على العاملين فقد طلبها طالب التحكيم من الشركة التي

يمثلها الطرف الثانى وديا فرفضت الشركة الأمر الذي حدى به إلى أقامه دعوى قضائية أمام الدائرة العمالي

بمحكمه أسوان الابتدائية قيدت برقم / عمالي كلى أسوان وقضى فيها بالرفض وحيث أن الحكم جاء

مجحفا بالحقوق المقررة للعامل قانونا وجاء الحكم مشمولاً على فساد في الاستدلال وقصور في التسبيب ومخالفه

للقانون وتطبيقه استأنف طالب التحكيم الحكم أمام محكمه استئناف قنا الدوائر المنقلة إلى أسوان وقيد برقم

/ ق ا ع قنا مأموريه أسوان وتداولت الاستئناف بالجلسات وقضى فيها بالاحاله الى دائرة طعون تحكيم وعند

نظر الاستئناف أمام دائرة طعون تحكيم حضر عن الشركة المطلوب الاحتكام ضدها محامى مقبول قانونا ودفع

أمام عدالة المحكمة بعدم صلاحية نظر الاستئناف لكون دائرة المحكمة المنعقدة دائرة طعون تحكيم وليست

هيئه تحكيم معينه من قبل طرفي الخصومة وهذا تحكيم اجبارى حيث تقرر بان التحكيم طبقا للقانون

١٩٩٤/٢٧ لابد أن يكون اتفاقي وان الهيئة التي تنظر الدعوى حاليا تعد بذلك تحكيم اجبارى والمقضى بعدم

دستوريته التحكيم الاجبارى في اى من القوانين لذا أمهلت المحكمة الطرفين لاختار المستأنف المستأنف ضده

باختيار محكم لنظر الدعوى التحكيمييه وحضور المحكم أمام الهيئة القضائية بجلسة ٢٠٢٢/١٠/٣ لاداء اليمن

القانونية المقررة قبل أن يباشر المحكم عمله القضائي التحكيمي وفق اتفاقيه نيويورك وقانون ١٩٩٤/٢٧ الخاص

بالتحكيم ووفق أحكام المحكمة الدستورية العليا التي تقر في جميعه أن التحكيم جهة قضائية لاينازعها اى

جهة أخرى للوصول إلى حكم يقطع دابر الخصومة وحيث انه الطالب يرغب في تسويه النزاع الذي بينه وبين

الشركة التي يمثلها الطرف الثاني بالتحكيم فشرع طبقا لقرار عدالة المحكمة بتقديم مشاركته التحكيم للطرف المتنازع معه المطلوب الاحتكام ضده للتوقيع عليها حتى يتم نظر الدعوى أمام هيئته تحكيم و محكم مختص بتلك النوعية من القضايا ولما كان قد حدث خلاف في تنفيذ عقد العمل بين طالب التحكيم والشركة المطلوب الاحتكام ضدها الأمر الذي، يحق ان يلجأ الطرفان إلى التحكيم بعد أن أحالت الدعوى المنظورة أمام قضاء الدولة إلى التحكيم وعلى المدعى والمدعى عليه اختيار محكم حتى يتسنى للمحكمة تعيينه لنظر الدعوى المنظورة أمامها ، ولم تحدد المحكمة قواعد التحكيم وإنما ترك ذلك لاتفاق الطرفين لتسوية الخلاف أمام هيئته تحكيم ولما كان يهم الطرفان إنهاء هذا الخلاف حتى يكون ما يصدر من حكم تحكيم صالح للتنفيذ طبقاً لما تقرر بالمواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٥ من قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ ولا يشمل بطلان أو انعدام وفق أحكام المواد ٥٤ و ٥٣ من ذات القانون وذلك على التفصيل التالي وفي حالة عدم الاتفاق والتوقيع تراضيا على هذا العقد يكون من حق طالب التحكيم اللجوء إلى محكمه الاستئناف المختصة بطلب بتعيين المحكم المرشح عملاً بمقتضى المادة ١٧ من القانون ١٩٩٤/٢٧

### **البند الأول**

التمهيد السابق جزء لا يتجزأ مكملاً ومتمماً لهذا الاتفاق.

### **البند الثاني**

وافق الطرفان على اختيار السيد الأستاذ / عماد فيليبس ميخائيل مستشار التحكيم الدولي محكماً منفرداً بينهما ليكون رئيس هيئته التحكيم التي تنظر الدعوى التحكيمية

### **البند الثالث**

المهمة التحكيمية الموكولة إلى المحكم هي الوصول عما أن كان طالب التحكيم له أحقيه في نصيبه من الأرباح المقررة قانوناً للعامل بشركه مساهمه مصريه من عدمه وفي الحالة الأول بيان المستحق له والثانية إذا كان قد تحققت الهيئة بأحقيقته القضاء لطالب التحكيم بما يستحقه من أرباح وإصدار حكماً ملزماً للشركة المحتكم ضدها ينفذ بالطرق المقررة بقانون التحكيم وقانون المرافعات المدنية والتجارية

### **البند الرابع**

فوض الطرفان المحكم في تحديد الإجراءات التي يرى أنها مناسبة لإجراء التحكيم ويلتزم الطرفان بالخضوع لهذه الإجراءات والمواعيد التي يراها المحكم ومكان وموعد انعقاد الجلسات

### **البند الخامس**

يكون للمحكم المختار حق الاستعانة بالخبراء أو من يرى الاستعانة به وتدخل أتعاب هؤلاء ضمن مصروفات وأتعاب المحكم والتي اتفقا الطرفين على أن تكون مناصفة وهي مبلغ اجمالى بما يوازي 7.5% من قيمه المبالغ المطالب بها والتي يقضى بها المحكم بحكمه إذا كانت الدعوى غير مقدره القيمة وقت تقديم عريضة الطلبات ويمكن أن تزيد تباعاً بما لا تقل عن ١٠% ولا تزيد عن ١٧% ويصدر بشأنها قائمه مطالبه ترفق وفق الحكم

### **البند السادس**

على هيئة التحكيم أن يراعى عند فحص هذا النزاع شروط العقد و الأعراف الجارية فى مثل هذا النوع من الأعمال والقانون ١٩٨١/١٥٩ والقانون ٢٠٠٣/١٢ الخاص بالعمل وقت المنازعة وقد أرفق الطرفان نسخة من عقد المشاركة الخاصة بكل منهما لكل منهما للتوقيع عليها وتكون ضمن أوراق الدعوى التحكيمية . وقد اتفقا في هذا الشأن للالتزام بما يصدر من حكما تحكيمياً عند التنفيذ وفق هذه المشاركة



## البند السابع

متى رفض المحكم المعين بالبند الثاني ولم يقبل نظر المنازعة لتوفر مانع أو رفض المطلوب الاحتكام ضده المحكم المرشح والمطلوب الموافقة عليه وذلك بالتوقيع على عقد مشارطه التحكيم المقدمة لاعتمادها من الطرف الثاني المطلوب الاحتكام ضده فقد حدد الطرف الاول محكمه هو السيد الأستاذ / ..... وعلى الطرف الثاني تحديد محكمه السيد / وعلي المحكمان ان يختارا مرجحا

خلال شهر من تاريخ التوقيع على هذه المشارطه وان يقرا بقبوله الدعوى التحكيميه ونظرها وأخطار الطرفين بتعيين المحكم المرشح ليكون رئيسا للهيئة على ان يوقع المرشح خلف عقد مشارطه التحكيم وقبول نظر الدعوى وانه لا يوجد مانع للحياض والاستقلالية وفي هذه الحالة يتحمل الشركة المطلوب الاحتكام ضدها كافة الرسوم والمصروفات و أتعاب الثلاثة المحكمين وفق لائحة الرسوم والمصروفات والأتعاب الدعاوى التحكيميه ذلك بسبب رفضها للمحكم المرشح لانه لا يجوز قانونا تحميل العامل اعباء ماليه يصعب عليه تحملها كما انه تقرر إعفائه منها قانونا ورفض الشركة المحتكم ضدها للمحكم المرشح يكون قد عثروا على طالب التحكيم الحصول على حقوقه المقررة قانونا بزيادة رسوم ومصروفات وأتعاب لا يتحملها لكون الهيئة بهذه الصورة ستصبح ثلاثة محكمين وترا وحيث انه من المستقر عليه والملمزم في قضاء المحكمة الدستورية العليا بخصوص ذلك :

” (أن حق التقاضي غاية نهائيته يتوخاها تمثلها الترضية القضائية التي يتناضل المتقاضون من اجل الحصول عليها) (لجبر الأضرار التي أصابتهم من جراء العدوان على الحقوق التي يطالبونها ) ( فإذا أرهاقها المشرع بقيود تعسر الحصول عليها أو تحول دونها كان ذلك إخلالا بالحماية التي كفلها الدستور) ( لهذا الحق وإنكار لحقائق العدل في جوهر ملامحها ) ” (طعن رقم ٣١/٦٤ ق دستوريه عليا جلسته ٢٠٠٤/٣/٧ ) ولما كان قد قررت مقتضيات أحكام المادة ١٩٥ من الدستور الحالي للبلاد على الاتي :-

((تنشر في الجريدة الرسمية الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الدستورية العليا ))

(( وهي ملزمه للكافة وجميع سلطات الدولة وتكون لها حجية مطلقة بالنسبه لهم . ))

وحتى يتثنى المحتكم بتقديم عريضة طلباته إلى رئيس الهيئة المعين ويقرر رسم القيد المقرر بجداول الدعاوى التحكيميه ويتم سداده ثم يقوم بختمها بخاتمه بعدها يتم إعلانها للطرف الثاني المطلوب الاحتكام ضده بالطرق المقررة بقانون المرافعات أو الإعلان بالطرق الالكترونية المقررة بقانون التوقيع الالكتروني لما هو ثابت بنموذج طلب قيد الدعوى التحكيميه المرفق وحددا الطرفين مدة قدرها ستة أشهر للمحكمين أو المحكم الفرد لإصدار الحكم ويجوز باتفاق الطرفين من مد هذه المهلة لفترة يتفق عليها إذا تطلب فحص النزاع أجلاً أطول وبشرط الاتفاق بين الطرفين كتابة على ذلك والا يتعدى المدد المقررة بقانون التحكيم

## البند الثامن

يصدر حكم هيئة التحكيم بأغلبية الآراء إذا كانوا ثلاثة

## البند التاسع

يجب أن يشتمل حكم المحكم على تحديد الحقوق والالتزامات الفاصلة بالنسبة للنزاع وبيان أوجه التقصير من جانب المحتكم او المحتكم ضده وما يقابله من انقاص للالتزامات والمعايير التي تقرر قانونا بشأنها في هذه الأمور وفي حالة ثبوت ذلك لا بد من توفر عدم الإخلال بالتعويضات المقررة قانونا اذا كان لها مقتضى

الطرف الثاني

الطرف الاول

## البند العاشر

يتعهد الطرف الذى يصدر لصالحه الحكم بعدم اتخاذ اى اجراء قبل الاعلان بالحكم وانقضاء فتره التسعون يوما المقرر له للطعن عليه من تاريخ الاعلان ولا يقدم على اى من الاعمال التى قررتها احكام ماده ١٤ من قانون التحكيم الا بعد صيروره الحكم نهائى وبات ويحق لأى من الطرفين الطعن على حكم التحكيم إذا تبين أنه قد شابه عيوب تتعلق بانحراف المحكمين او المحكم عن جادة الصواب أو مخالفة النظام العام او الاداب فى مصر أو شابه البطلان طبقاً للقواعد العامة

## البند الحادى عشر

يقوم الطرف الصادر لصالحه الحكم بإيداع أصل حكم التحكيم بعد صدوره قلم كتاب محكمة استئناف قنا ماموريه اسوان باعتبارها المحكمة المختصة بنظر مراقبه الاجراءات وهى المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع عملاً بمقتضى احكام ماده ٥٥ و ٥٦ من قانون المرافعات المدنيه والتجاريه والماده ٩ من قانون التحكيم ١٩٩٤/٢٧

## البند الثالث عشر

تعتبر أحكام القانون المدنى وقانون الاثبات وقانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ والقانون العمل ٢٠٠٣/١٢ هى الأساس الذى يستند إليه سوى المحكم الفرد او ان لم يتم قبوله فيلتزم بها المحكمون الثلاثة ولا يجوز لهم تطبيق اى أحكام أخرى أو قواعد تحكيم فى أية مؤسسة أو مركز محلى

## البند الرابع عشر

يتحمل الطرفان أتعاب ومصروفات المحكم مناصفة بينهما واذا لم يوافقا على المحكم المرشح تتحمل الشركه المطلوب الاحتكام ضدها كافة الرسوم والمصروفات والأتعاب بما جاء تفصيلاً بالبند السابع

## البند الخامس عشر

تحرر العقد من نسختين لكل طرف نسخة

### الطرف الثانى

الاسم

التوقيع

بصمه إبهام يمين

ختم الجهة الممثل لها الثانى

### الطرف الأول

الاسم

التوقيع

بصمه أبهام يمين

ختم الجهة الممثل لها الأول

بعد ان انشانا التحكيم شرطاً او مشارطه يتقدم طالب التحكيم الى مركز تحكيم لقيده بطلبه باقامه دعوى تحكيميه ويطلب الملف الوارد بالباب الثانى والذى يتعلق بشرح وافى لاجراءات التحكيم والاعلان والاحكام وطرق الايداع وتنفيذ الاحكام الصادره

## ملف لطلب بدء إجراءات تحكيم

لدى ليدي فيرجن سنتر

للمساعدات القانونية والقضائية والتحكيم الدولي والوطني

دار القضاء الاتفاقي بأسوان

<http://kenanaonline.com/LadyVirginCente>

[L.V.C.Arbitration@outlook.com](mailto:L.V.C.Arbitration@outlook.com)

٠١٢٢٣٦٧١٦٩٥

قيمه الملف تسدد عند اللجوء إلى المركز وقبل البدء في طلب التحكيم الحد الأدنى للدعوى التحكيمية تحكيم وطني لا تقل عن ٢٥٠٠٠٠ مائتان وخمسون ألف جنيه

الحد الأدنى للدعوى التحكيمية تحكيم دولي لا تقل عن ١٠٠٠٠٠٠ مائه ألف دولار امريكي

تسدد رسوم قيد الدعوى عند تقديم عريضة الطلبات وفق الجدول بلائحة الرسوم والمصروفات بمراكز التحكيم ولائحة ليدي فيرجن سنتر والحد الأدنى هو المقرر للدعوى غير مقدره القيمة

بعد أن شرحنا شرحا كاملا لقانون التحكيم المصري ١٩٩٤/٢٧ وماطراء من تعديلات يهمنها أن نوضح كيف يتم الإعلان بالبدء في إجراءات التحكيم ويجب أن يراعى كل أمر بدقه حتى لا يصاب الحكم بالبطلان

## اولا الاعلان بطلب البدء في اجراءات التحكيم

انه فى يوم الموافق / /

بناء على طلب السيد /

ومحله المختار مكتب الاستاذ /

انا معاون محكمه اسوان الجزنيه انتقلت بتاريخ اعلاه الى

المقر القانونى

للسيد /

مخاطبا مع /

واعلنته بالاتى

حيث انه اقام الطالب الدعوى رقم / م ك عمالى اسوان وتداولت بالجلسات و صدر حكم بجلسه

/ / ومنطوقه الاتى :

ولما كان الحكم مجحفا بحقوق الطالب فقد طعن عليه بالاستئناف رقم / ق استئناف على قنا

دوائر اسوان والتي قضت باحالة الدعوى الى الدائره الاولى طعون تحكيم وامام الدائره دفع الحاضر عن

المعلن اليه المستئناف ضده بان هيئه التحكيم المنصوص عليها بالماده ١٨٢ من قانون العمل ٢٠٠٣/١٢

والتي تنظر الدعوى حاليا قضى بعدم دستوريته لانه تعد تحكيم اجبارى , ولا تحكيم بدون اتفاق رضائى مكتوب

بين طرفى النزاع طبقا للماده ١٢ من القانون ١٩٩٤/٢٧ وطلب اجلا للاتخاذ اجراءات عمل مشارطه تحكيم

طبقا لاحكام القانون وقد امهلتنا المحكمه اجلا لجلسه ٢٠٢٢/١٠/٣ لاختيار محكم والاتفاق عليه تراضيا بين

طرفى الخصومه ويحضر بجلسه ٢٠٢٢/١٠/٣ لاداء اليمين القانونيه التى يشترط ان يؤديها المحكم قبل اداء

مهمته وهى كالآتى اقسم بالله العظيم امام الهيئه الموقره ان احترم الدستور والقانون والنظام العام والاداب

ومبادئ الشريعه الاسلاميه والعرف المعمول به بجمهورية مصر العربيه وان احكم بين طرفى النزاع بالعدل

ولانه يهم الطالب بانهاء دعواه طبقا للقانون المعمول به وتطبيق احكامه فانه يسارع باتخاذ الاجراءات المقرره

لبدايه نظر الدعوى امام القضاء الاتفاقي للتحكيم الوطنى الخاص و يبادر باعلان المعلن اليه بصفته باختيار

المحكم الفرد السيد المستشار/ عماد فيليبس ميخائيل ليكون رئيسا لهيئه التحكيم التى تنظر الدعوى التحكيميه

وعليه ارفقتا عقد مشارطه التحكيم رفق الاعلان وصوره رسميه من محضر الجلسه للعمل بمقتضاهم على ان

يقوم الشخص الاعتبارى المعلن اليه بالتوقيع عليه وختمه ورده الينا لتقديمه لعداله المحكمه بجلسه

٢٠٢٢/١٠/٣ لاثبات بتعين المحكم الفرد واعتماده لانه لم يكن متفقا عليه وانما تم الاتفاق بمشارطه تحكيم

لاحقه وذلك عملا باحكام ماده ١٧/أ من القانون ١٩٩٤/٢٧ لنبداء اجراءات التحكيم والفصل فى الدعوى

على ان يتم التوقيع واعاده الاوراق خلال شهر من تاريخ استلام هذا الاعلان لنبداء فى الاجراءات ومنها

ضروره عمل توكيل خاص من الخصوم للحضور بجلسات التحكيم لمقتضى النص بالماده ٧٠٢مدنى و٧٦

مرافعات و١/٣ محاماه والبدء فى اجراءات تقاضى تتمتع بالسريه والسرعه وبكافه الضمانات القضائيه لما

للمحكم المرشح منى من مهاره فى التحكيم الوطنى والدولى

### بناء عليه

انا معاون سالف الذكر اعلنت المعلن اليه وسلمته المطلوب والمرفقات وكلفته اعدتهم بالطرق القانونيه

المقرره لتقديمهما للمحكمه المختصه

ولاجل العلم /-----

ثانيا الإعذار ويكون موضحا فيه كل الطلبات ومهله لتنفيذ المطلوب

ثالثا الإعلان بالطلبات وهى شأنها شان أى صحيفه دعوى قضائيه

رابعا نموذج لمحضر الجلسة

## صيغته محضر جلسة تحكيم

بالجلسة المدنية السرية للتحكيم الدولي والوطني يوم الموافق / / الساعة بمقر الانعقاد المحدد بالإعلان

برئاسة السيد المستشار / عماد فيليبس ميخائيل رئيس هيئة التحكيم بدار القضاء الإتفاقي للتحكيم الدولي والوطني بأسوان والمعين من قبل طرفي العقد موضوع التحكيم محكما حرا منفردا بينهما وتم نذب وتكليف السيدة / في هذه الدعوى للعمل أمين السر

في الدعوى التحكيمية رقم / منازعات مدنيه واستثمار الدار بأسوان

المقدم من السيد / والمقدم سكتنا ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحكمة

بالتوكيل الخاص المودع رقم المحامي بالنقض توثيق الشرطة العسكرية بالهرم

ضد

السيد / المحتكم ضده

الهيئة

قررت الهيئة

رئيس الهيئة

أمين السر

خامسا نموذج لمحضر جلسه عملا بمقتضى المادة ١٤ من قانون التحكيم بطلب إجراء

حجز تحفظي من المحكمة المختصة

محضر جلسة تحكيم

الموافق / / ٢٠ /  
رئيس هيئة

بالجلسة المدنية للتحكيم الدولي والوطني السرية بمقر انعقاد الحدد بالإعلان يوم  
برئاسة السيد الأستاذ المستشار / عماد فيليبس ميخائيل

التحكيم والطعنه منه قبل طرفي العقد موضوع التحكيم محكما حرا بينهما  
بدار القضاء الإتفاقي للتحكيم الدولي والوطني بأسواه

في هذه الدعوى للعمل أميه

وتم نوب السيد /  
الس

بدار القضاء الإتفاقي للتحكيم الدولي والوطني بأسواه

في الدعوى التكمية رقم / منازعات مدينه واستثمار الدار بأسواه

المقدم من المحكم

السيد / ..... والمقيم سكتنا .....  
ومحلته المختار مكتب الأستاذ / .....  
المهامي بالتوكيل الخاص المودع رقم

ضد المحكم ضده

السيد / ..... والمقيم سكتنا .....  
ومحلته المختار مكتب الأستاذ / .....  
المهامي بالتوكيل الخاص المودع رقم

نده على الدعوى وحضر الخصوم وقررا كل منهم بالاتي :-

حضر الأستاذان / ..... المحامى عن المحكم وقرر انه تم اتخاذ كافة

الإجراءات المنصوص عليها بالقانون ١٩٩٤/٢٧ الخاص بالتحكيم وتم الإعلان وإعطاء المهلة لإيداع مذكره  
بدفاع المحكم ضده ولم يقدم لأنه لم يتم إعلانا بأيه مذكرات عملا بأحكام المادة ٣٠ / ٢ من القانون  
١٩٩٤/٢٧ وحضر ولم يقدم ولم يبدي عذرا مقبولا

لذا نطلب من الهيئة الموقرة اتخاذ اللازم قانونا نحو اخطار المحكمه المختصة باجراءات تحفظيه قبل  
المحكم ضده حرصا على اموال المحكم الثابته بالمستندات المقدمه للهيئه ولم يجدها او يطعن عليها  
المحكم ضده باى مطعن وفق اجراءات صحيحه قانونا

الهيئة

بعد الاطلاع على الأوراق المقدمة وسماع المرافعة وطلبات المحكم و وقد آلت بهما الهيئة

قررت الهيئة

لما كان يحق للمحكم عملا بموجب أحكام المادة ١٤ من قانون التحكيم ١٩٩٤ / ٢٧ والتي تنص على :

((يجوز للمحكمة المشار إليها في المادة ٩ من هذا القانون)) (القانون ١٩٩٤ / ٢٧)

((أن تأمر بناء على طلب احد طرفي التحكيم باتخاذ تدابير مؤقتة أو تحفظيه))

((سواء قبل البدء في إجراءات التحكيم أو أثناء سيرها))

وعملا بمقتضى المادة ٢/٩ من القانون ١٩٩٤/٢٧ والتي تنص على :

٢- ((وتظل المحكمة التي ينعقد لها الاختصاص وفقا للفقرة السابقة دون غيرها صاحبه الاختصاص))

((حتى انتهاء جميع إجراءات التحكيم))

لذلك صرحت الهيئة بإعطاء صورته معتمده من محضر جلسة اليوم لتقديمها وفق طلب يقدم من المحكمه

لعدالة المحكمة المختصة للتفضل بالأمر بتوقيع حجز تحفظي على أموال المؤسسة المحكم ضدها

رئيس الهيئة

أميه الس

# سادسا نموذج لحكم تمهيدي مدني تجارى وطني حكم تمهيدي في دعوى تحكيم عملا بمقتضى أحكام المادة ٢٦ و ٤٢ من القانون ١٩٩٤/٢٧ الخاص بالتحكيم

بالجلسة المدنية للتحكيم الدولي والوطني السرية بدار القضاء الاتفاقي للتحكيم الدولي والوطني بأسوان  
يوم الموافق / / ٢٠٢٠

برئاسة السيد المستشار / عماد فيليبس ميخائيل رئيس هيئة التحكيم

والمعين من قبل طرفي العقد موضوع التحكيم محكما حرا منفردا بينهما

و السيدة الأستاذة / أمين السر المنتدب بدار القضاء الاتفاقي للتحكيم الدولي والوطني بأسوان  
صدر الحكم الاتي في الدعوى التحكيمية رقم / منازعات مدينية واستثمار الدار بأسوان

المرفوعة

السيد /

عن المحكم

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامي بالنقض

عن المحكم ضده

المحامي

السيد /

الهيئة

## بعد مطالعه الأوراق وسماع المرافعات :

حيث أن الدعوى بحالتها والطلبات التي يطلبها المحكم لكونها اشتملت على طلب نسبة في الأرباح للمبلغ المودع لدى المؤسسة المحكم ضدها طبقا لما جاء بالبند السادس بالعقد سند الدعوى ان نصيب المحكم ضده هو ٧٥٪ إذا ما تبقى من الإرباح ٢٥٪ هي نصيب المحكم وهذه النسبة يتم تحديدها وفق أسس فنية ومحاسبية يختص بها خبراء جدول مراجعين ومحاسبين قانونيين ويتم حسابهما بعد النفقات والحساب الختامي لكل عمليه ومن ثم الأوراق المقدمة لا تكفى لتكوين عقيدة الهيئة بشأن طلبها . كما أن الأوراق المقدمة تحمل اسم المؤسسة المحكم ضدها وهي غير ممهوره بخاتمها المعتمد به عقد الاتفاق سند الدعوى التحكيمية ويتعسر على الهيئة معرفه ما بها من حسابات .

كما خلت الأوراق من كيفية تسليم أية مبالغ مشار إليها أن كانت نقدا أم بشيكات بنكيه أو بدفع الالكتروني

ليتضح معها للهيئة بان هناك ثمة اى تحويلات أو إيداعات أو شيكات سلمت للمحكم يستبين منها استرشادا لحساب نسبة المحكم كعامله بالمثل عن ثلاث سنوات سابقه لثلاث سنوات تاليه بالمطالبه القضائيه المنظوره امام الهيئة

الأمر الذي نرى معه ندب خبير يكون من المحاسبين والمراجعين المختصين ومقيد مراجع حسابات لفحص مستندات المؤسسة المحكم ضدها وما عسى أن تقدمه ليكون فاصلا في نظر الدعوى

فلهذا الأسباب

حكمت الهيئة

وقبل الفصل في الموضوع لنظر الطلبات وعملا بمقتضى أحكام المادة ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٩٩٤/٢٧ الخاص  
بالتحكيم \* قررت الهيئة ندب خبير يكون من المحاسبين والمراجعين المختصين بمكاتب  
المحاسبات الخاصة

وهو السيد المحاسب ----- وعنوانه -----

----- وتليفونه ----- تكون مهمته مطالعه أوراق الدعوى ومستنداتها وما عسى أن يقدمه  
الخصوم منها وضرورة الانتقال إلى مركز المؤسسة المحكّم ضدها والاطلاع على السجلات المعتمدة من  
المحاسب القانون التابع للمؤسسة وأصول السندات التي تؤيد تلك الحسابات سواء كانت أذون أو شيكات  
أو ميزانيات مختصة بموضوع الشراكة موضوع الدعوى التحكيميّه تسلم له صوره منها معتمده من  
المؤسسه المحكّم ضدها ويؤشر عليها بالنظر واعتمادها بتوقيعه الشخصي وتختّم بخاتمه وترفق  
بالأوراق وتبعا لذلك كلفناه بعمل ميزانيه وأرباح وخسائر أخرى بمعرفته للمؤسسة المحكّم ضدها على  
ضوء فحصه وتكون الميزانيات المقدمة تحت فحصه لصحتها من عدمه وذلك عن السنوات المطالب بها  
٢٠١٧ و٢٠١٨ و٢٠١٩ وإظهار نسبة ٢٥٪ الخاص بالمحكّم وبيانها تفصيليا وإظهار نسبة ٧٥٪ الخاصة  
بالمحكّم ضده وبيانها تفصيليا وبيان اى مسحوبات من الأرباح قام المحكّم بصرفها وتواريخها وعن  
اى من السنوات صرفت والنسبة الاجماليه لكل سنه والنسب المتبقية ومبالغها عن كل سنه ماليه التي  
تبدأ من ١/يناير وحتى ٣١ /ديسمبر من كل عام وتاريخ التوقف عن سداد أرباح المحكّم من خلال  
مستندات مؤيده بحسابات معتمده .

وأیضا حساب قيمه مبلغ الفوائد المطالب بها بطلب عريضة الدعوى التحكيميّه بالبند ثالثا وهى نسبة ٥٪  
سنويا لمدة ثلاث سنوات للمبلغ المودع لدى المؤسسة وهو مليون دولار امريكى .  
وصرحت الهيئة للخبير المنتدب في سبيل انجاز مأمورينه تسليمه صوره من أوراق الدعوى معتمده بخاتم  
المركز على أنها صورته مطابقة من الصور المقدمة للهيئة موقعه من المحكّم واعتمادها من رئيس الهيئة  
باعتبارها الاوراق المقدمة للهيئة بملف الدعوى التحكيميّه وله أن يرى ما يرى لسماع شهادته بدون  
حلف يمين أو الانتقال إلى اى جهة مرتبطة بالمؤسسة يرى من خلال أوراق أثناء فحصها أو شهادته  
شهود يرى فيهما انه تم تحويل أو ضخ أموال بها من إيرادات أو مدفوعات من حسابات المؤسسة  
المحكّم ضدها وهى في الأصل كان المفترض من نتاج أرباح كانت مقرره صرفها للمحكّم وإضافتها في  
الحالة الأولى إلى أموال المؤسسة سوى كانت أموال أو سندات أو بضاعة بمخازن واعتبارها أرباح مجنبه  
بمشروع آخر مملوك لأشخاص اعتباريه أو معنوية سوى بالوصاية أو التضامن أو شركه من شركات  
الأموال المقررة بقانون التجارة مع المؤسسة المحكّم ضدها واعتبار هذه الحصه المجنبه ضمن أرباح  
الشراكة واستخراج منها نسبه المحكّم المقررة بالعقد عن كل سنه من سنوات المطالبة وحددنا جلسه /



وإذا لم يتمكن السيد الخبير من تقديمه فيكون الجلسة التالية بتاريخ / / لنظر الدعوى على أن يودع السيد الخبير تقريره وتسليمه لرئيس الهيئة بشخصه بجلسة خاصة يحرر عنها محضر بتاريخه ويعلن بميعاد الجلسة لحضوره لسماع أقواله وما انتهى إليه بتقريره ومناقشته الخصوم لما ورد به وتكون جميع الأوراق معتمده منه شخصيا بتوقيعه وختمه على كل ورقه وصرحت للسيد الخبير المنتدب بإرسال صورته معتمده منه شخصيا بتوقيعه وختمه على كل ورقه للمحتكم على محله المختار بمسجل بعلم الوصول كما صرحت بان يعلن المحتكم المحتكم ضده بصوره معتمده من التقرير المرسل إليه على أن تسلم للمؤسسة المحتكم ضدها على يد معاون محكمة المعادى الجزئية وحددنا أمانه للسيد الخبير قدرها خمسه آلاف جنيه تسلم له شخصيا وأبقينا الفصل في المصاريف والرسوم وأتعاب المحاماة واعتبرنا النطق بالحكم إعلانا للخصوم بمضمونه وكلفنا المحتكم بإعلان الغائب كما كلفنا الخبير بإعلان الخصوم بتاريخ جلسه الخبرة الفنية بخطاب بعلم الوصول على عنوان كل منهما القانوني وحددنا أن تكون الجلسات بمقر المؤسسة المحتكم ضدها .

رئيس هيئة التحكيم

سكرتير الهيئة

عماد فيليبس ميخائيل  
مستشار التحكيم الدولي

السيد الأستاذ المحاسب /

تحية طيبه واحتراما وبعد

نتشرف بان نرفق لسيادتكم صورته معتمده من الحكم التمهيدي الصادر في الدعوى التحكيمية رقم / منازعات الاستثمار دار القضاء الاتفاقي بأسوان مرفق معه صوراً معتمده من أوراق الدعوى التحكيمية المقدمة من الخصوم موقع عليها بمعرفتهم ومعتمده من المحكم بالنظر والإرفاق على إنها صورته طبق الأصل برجاء التكرم بتنفيذ حكم الهيئة وإيداع التقرير وتسليمه للمحكم بشخصه بتاريخ الجلسة المحدد بالحكم ومعهم إفاده للهيئة بما تم من تسلمكم الامانه التي قدرتها الهيئة مقابل أتعابكم عن الأعمال الفنية الموكلة إلى سيادتكم وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

المدير المالي والاداري

المحامي بالاستئناف العالي ومجلس الدولة

## سادسا صيغه حكم نهائى

### حكم تحكيم مدنى - تجارى - وطنى

بالجلسة السرية بدار القضاء الاتفاقى بأسوان للتحكيم الدولى والوطنى يوم الاحد الموافق ٢٠٢١/٥/٩  
وبمقتضى أحكام المادة ٤٣ من القانون ١٩٩٤/٢٧ الخاص بالتحكيم

وبرئاسة السيد المستشار / عماد فيليبس ميخائيل  
المعين من قبل طرفي العقد موضوع وسند الدعوى التحكيمه محكما حرا منفردا بينهما  
و الأستاذة /  
أمينى السر

المنتدبى بدار القضاء الاتفاقى للتحكيم الدولى والوطنى بأسوان

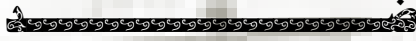
صدر الحكم الاتى في الدعوى التحكيميه رقم / ٢٠٢٠ منازعات مدنية واستثمار الدار بأسوان

### الطرفان

السيد / \_\_\_\_\_ محتكم

ومحله المختار مكتب الأستاذ / المحامى بالنقض

### ويعلن



السيد / \_\_\_\_\_ محتكم ضده

ومحل المختار مكتب الأستاذ / المحامى بالنقض

### الهيئة

تخلص وقائع الدعوى في أن المحتكم والمحتكم ضده بصفته مدير بالمؤسسة المحتكم ضدها عقد اتفاق بينهما بعقد مكتوب مؤرخ بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٨ ينتهي بخمس سنوات قابل للتجديد من تلقاء نفسه وقد اشتمل العقد على انه إذا رغب احدهما في إنهائه يكون عليه إنذار الطرف الآخر بإنذار على يد محضر قبل الانتهاء بستة أشهر وإلا يكون قد تجدد العقد لمدة مماثلة ولما كان لم تقم المؤسسة المحتكم ضدها بتوجيه هذا الإنذار الذي كان يستتبع معه تسليم المحتكمة ما أودعته من أموال لدى المؤسسة المحتكم ضدها لتمويلها بمبلغ مليون دولار امريكى لذا يكون العقد موضوع وسند الدعوى ممتدا حتى تاريخه وينتهي في ٢٠٢٢/٣/١٧ وقد كان غرض هذا التمويل للمؤسسة المحتكم ضدها لتشغيله في تجارة الأجهزة الكهربائية وتجهيز العرائس وهذا بصورة شراكة تجارية على اوراق عرفيه ليكون نصيب المحتكمه (الطرف الثانى بالعقد سند الدعوى) نسبة ٢٥٪ من أرباح الشراكة و٧٥٪ للمؤسسة المحتكم ضدها (الطرف الأول) وهذه النسبة هي حصتها ونصيبها لإدارة المشروع على أن تكون الأرباح النهائية بنهاية كل عملية طبقا لما جاء بالبند السادس وكان قد قدر الطرفان هذه النسبة اتفاقا وتراضيا عليها بموجب العقد سند الدعوى وقد اشتمل العقد المنوه عنه على اتفاق تحكيم واسم محكم محدد به

\* وفي أثناء ذلك كان قد تم توزيع الأرباح التي جنتها المؤسسة والشراكة التي بينهما عن الاعوام التي سبقت ٢٠١٦ والتي انتهت في ٢٠١٦ / ١٢ / ٣١ وقدمت المحتكمة صور من مستندات استرشادية لعمليات حسابيه غير واضح بها اى مما يمكن القضاء به سوى دائن او مدين او حتى قيمه ماليه يمكن التعرف بها عن ارباح وخسائر إلا أنها توضح أن هناك تعاملات ماليه ومدفوعات ومسحوبات وعمليات شراء وبيع وقررت أنها هي تلك المستندات التي تسلمتها من المؤسسة وهي على أوراق المؤسسة كما هو واضح

عليها حسب اعتقدها إلا أنها غير ثابت عليها أى أختام للمؤسسة المحتكم ضدها ولم تقدم ما يثبت استلامها لتلك الأرباح أو مبالغها إن كانت نقداً أم بتحويلات بنكيه أم بشيكات وكذا أن كانت بالجنيه المصري أم بالدولار الأمريكى إلا أنها يستبين حسب ما اوضحت المحتكمه من تلك المستندات مكاسب لمشروعها حسبما تدعى على المؤسسة المدعى عليها ويترأى لها من هذه المستندات قدرها اثنين مليون جنيه بالعملة المصريه أى مايوأزى ١٤٣٠٠٠.٠ دولار امريكى وقررت ان هذا المبلغ كانت تحصلت عليه بعام ٢٠١٦ وهذه ارباح لعام واحد وكان قد سبقها الاعوام ٢٠١٥ و٢٠١٤ بنفس المبلغ تقريبا .

\* ولما كان كذلك فانه يثبت امام الهيئة أن المؤسسة المحتكم ضدها قد التزمت بهذا الاتفاق بالأعوام السابقة للنزاع والذي أقرت المحتكمه بعريضة الدعوى وما جاء بطلباتها أنها استلمت كامل مستحقاتها حتى نهاية ٢٠١٦ وان النزاع قد بدا من عام ٢٠١٧ كما جاء ايضا بعريضتها المقدمه لمحكمة جنوب القاهرة دائره تجارى والمقيده برقم ٢٠١٩/١٩ تجارى كلى جنوب بطلب تعيين محكم وقد صدر بشائنها حكما برفضها لعدم ثبوت وفاه المحكم المتفق عليه او عزله او اعتزاله او تنحيه عن نظر الدعوى .

\* ولما كان قد اعلنت المحتكمه بانذارتها وعريضتها العلنه للمؤسسة المحتكم ضدها والمقدمه للهيئة بان المؤسسة المحتكم ضدها قد أخلت بالتزاماتها التعاقدية اعتبارا من ٢٠١٧/١/١ بالرغم من ان المحتكمه قد طالبت المؤسسة المحتكم ضدها بمستحقاتها مرارا و تكرارا وبكافة الطرق إلا أن المؤسسة لم تستجيب.

\* وقبل انتهاء مده العقد والذي تقرر بموجب الاتفاق بأنه ينتهي في ٢٠٢٢/٢/١٧ أعذرتها رسميا عن طريق إنذار على يد معاوونى محكمة المعادى الجزئية إلا أن المؤسسة ايضا لم تستجيب ولم يتحرك لها ساكن .

\* وقد اتفقا الطرفان بالعقد سند الدعوى بالبند الثالث عشر إذا نشأ نزاع بخصوص هذا العقد ينعقد الاختصاص للمحكمة الاتفاقية وكما جاء بالبند التمهيد بالعقد أن يكون محكما بينهما المستشار / عماد فيلبس ميخائيل

—

• ولما كان المؤسسة المحتكم ضدها امتنعت بدون مبرر بان توافى المحتكم باى من مستحقاتها من بداية تاريخ ٢٠١٧/١/١ وتوقفت تماما عن صرف أى أرباح حتى تاريخه .

\* وكان قد لجأت المحتكمه بعام ٢٠١٨ إلى محكمة استئناف القاهرة معتقده ان النزاع تجارى دولى وقضت بالاحاله الى محكمة جنوب القاهرة دائرة تجارى حيث كان طلباتها وسبب دعواها التي قيدت برقم ٢٠١٩/١٩ ت ك جنوب القاهرة راجعا لسبب عدم توصلها إلى المحكم المعين من قبل الخصوم حيث تم تعيينه بالعقد لوجود اسمه بنموذج معين لصيغه عقد شراكة متواجد على الانترنت بالموقع الالكترونى للمركز الخاص بالمحكم والذي أصبح صيغه العقد سند الدعوى بعد تبديل وتغيير في بعض البنود بما يتوافق مع الطرفين ودون سابق معرفه للمحكم لاي من طرفي التحكيم وبسبب عدم قدرتها للوصول إلى عنوان المحكم أو المركز التابع له المحكم المعين طالبت من المحكمة تعيين محكم آخر وقد قضت المحكمة برفض الدعوى وجاء بحیثيات الحكم على انه لايجوز قانونا تعيين محكم آخر لان المحكم المتفق عليه لم تقدم المدعية دليلا على وفاته أو تنحيه او عزله او اعتزاله او تخلف عن نظر المنازعة. \* ومما سبق يثبت أن المحكم المعين من قبل طرفي العقد طالما على قيد الحياة فهو المختص قانونا من حيث الاتفاق والزمن والاختصاص والطلبات والدفع والمدة والتقادم والسقوط ذلك لما هو مقرر فقها وقضاء وقانونا أن قاضى الدفع هو المختص بنظره وان ما اتفق عليه طرفي العقد لا يجوز نقضه او تعديله إلا بإرادة طرفي العقد(ماده ١٤٧ مدنى) . كما أن الالتزام التعاقدى

ينقضي بانقضاء خمسة عشر سنة ولا يجوز الاتفاق على ما يخالف نصا بالدستور أو القانون أو حكما قضائيا قد صدر من أى من المحاكم الدستورية أو الادارية العليا أو النقض و يكونا ملزما للكافة ويكون ما اتفق عليه لا يجوز مخالفته وما يصدر من احكام بخلافه يكون باطلا طالما أرسى قاعدة قانونية ملزمة للطرفين .

\* الأمر الذي أدى بالمحكمة بتكليف احد السادة مستشاري التحكيم بمركز القاهرة التجاري الدولي للتوصل إلى المحكم المعين بالعقد وقد توصل إلينا وقدم سيادته أصل عقد الاتفاق وصوره ضوئية من الحكم الصادر بتاريخ ٢٨/٥/٢٠١٩ في الدعوى رقم ١٩/ ٢٠١٩ تجارى كلى محكمة جنوب القاهرة الدائرة رقم ( ٧ ) تجاري والذي تبين لنا من كلاهما اسم المحكم المتفق عليه بالعقد وقد حرصت عدالة المحكمة على أحكام القانون وعلى حجية الاتفاق وسريانه قانونا ولكوننا رئيس الهيئة والمحكم المنفرد المبين سلفا المختص بنظر الدعوى .

وبتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٩ تقرر وبمعرفةنا بخلف العقد الموافقة على شرط التحكيم كما قررنا بأنه لا يوجد مانع لدينا من نظر الدعوى التحكيمية وذلك انفاذا لما هو مقرر قانونا باحكام المادة ١٦/٣ من القانون ٢٧/١٩٩٤ الخاص بالتحكيم واعدناه للمحتم لتصوير صورته منه متضمنه توقيعنا وختمننا بالموافقة على نظر الدعوى وإيداع صورته طبق الأصل بملف الدعوى تنظر من المحتمك إذا تعثر الوصول لحل بعد الأعدار وطلبنا إرفاق صورة رسميه لحكم محكمة جنوب القاهرة دائرة تجارى وما يستجد من أوراق يجب أن يقدمها المحتمك سندا لدعواه قانونا وذلك طبقا لقانون الإثبات و قانون التجارة والقانون المدنى

\* وبتاريخ ٦ / ١ / ٢٠٢٠ قام الأستاذ المحامى بالنقض الموكل عن المحتمك بتوجيه إنذار على يد معاون محكمة المعادى الجزئية إلى المؤسسة المحتمك ضدها ينذرنا فيه بتسليم مستحقات المحكمة إلا انه انتهت المهلة المحددة بالإندار الذي استلمته المؤسسة المحتمك ضدها قانونا بتاريخ ٩ / ١ / ٢٠٢٠ ولم يتحرك ساكن للمؤسسة المحتمك ضدها .

وبعد انتهاء المهلة المقررة بالإندار أرسل ذات المحامى طلب دعوى تحكيم موقعه منه لمدينه أسوان وتم عرضهما علينا لكوننا رئيس هيئته التحكيم المختص طبقا لبيان المحكم المعين من قبل الخصوم بالعقد سند الدعوى والمؤشر عليه منا بعدم وجود أى مانع لدينا يثير الشكوك أو عدم الحياد لنظر الدعوى التحكيمية وعليه وقعنا علي العريضة بمعرفةنا وقمنا بتحديد الجلسة الإجرائية الأولى يوم الاثنين الموافق ١٧/٢/٢٠٢٠ وكان قد حدد محامى المحتمك بالعريضة مكان انعقاد جلسات التحكيم بمقر ١٢ أبراج الزراعيين آخر فيصل الجيزة شقه ١٨ الدور الرابع وتأسر عليها منا بما يفيد وقررنا إعلان المحتمك ضده بتاريخ الجلسة وسعتها ومكان انعقادها بمعرفة معاوني محكمة المعادى الجزئية خلال خمس عشر يوما من تاريخ اليوم التالي لإيداع الدعوى التحكيمية وقام المحامى بتغييره بالكورتر لما هو ثابت باصل العريضة المسلمه للهيئة لاحقا بعد وورود العريضة المعلنه وتم إعلان المحتمك ضده بعنوان ١٢ شارع ربيع الجيزى عماره البنك الاهلى بالجيزة شقه ١٨ الدور الرابع للمره الثانيه

بمركز مكتب الأستاذ الدكتور اللواء / المحامى بالنقض ليكونا المقر متلائما لطرفي الخصومة.

وكانت قد قررت الهيئة انتقالها للقاهرة لعقد جلسات التحكيم وبمقر يتلاءم مع طرفي الخصومة وذلك تقديرا من الهيئة للخصوم بما يحقق قدم المساواة ولتهدأ لكل منهما فرصه متكافئة وكاملة لعرض دعواه وتحقيقا لوجوب نص ملزم للهيئة طبقا لأحكام المادة ( ٢٨ ) من القانون ٢٧/١٩٩٤ الخاص بالتحكيم.

® وكان قد قدم محامى المحكّمه أثناء عرض العقد طلب بإرجاء الرسوم والمصروفات المقرره لقيّد الدعوى بجدول الدعوى التحكيميّه لحين حجز الدعوى للحكم وتحميلها على خاسر الدعوى مع مايقدره المحكم نظير اتعابه سوى محتكم أو محتكم ضده وقد وافقنا على الطلب عقب الاطلاع على بيان بالأحكام انطلاقاً من مبدأ إعلاء العدالة وتطبيق القانون وما يتطلبه الحال لغير القادرين أو المتعثرين من المساعدة القضائية ذلك أن العمل القضائي أساسه هو إقرار العدالة وإعلائها وإعلانها بحكم ليكون عنواناً على الحقيقة وليس لتحصيل

### الأموال

وحيث انه من المستقر عليه والملمزم في قضاء المحكمة الدستورية العليا بخصوص ذلك :

“(أن حق التقاضي غاية نهائية يتوخاها تمثيلها الترضية القضائية التي يتناضل المتقاضون من أجل الحصول

عليها) (لجبر الأضرار التي أصابتهم من جراء العدوان على الحقوق التي يطالبونها)

( فإذا أرهاقها المشرع بقيود تعسر الحصول عليها أو تحول دونها كان ذلك إخلالاً بالحماية التي كفلها

### الدستور

( لهذا الحق وإنكار لحقائق العدل في جوهر ملامحها )

”(طعن رقم ٣١/٦٤ ق دستوريه عليا جلسه ٢٠٠٤/٣/٧ )

ولما كان قد قررت مقتضيات احكام ماده ١٩٥ من الدستور الحالى للبلاد على الاتى :-

((تنشر فى الجريده الرسميه الاحكام والقرارات الصادره من المحكمة الدستورية العليا ))

(( **وهى ملزمه للكافه وجميع سلطات الدوله وتكون لها حجية مطلقه بالنسبه لهم .** ))

وعليه توجب علينا بان أمهلنا المحكّمه لسداد الرسوم والمصروفات المقرره بلائحه مراكز التحكيم طبقاً لعريضة الدعوى وطلباتها لحين اصدار حكم منهى للخصومه وذلك لتعثرها لما عانتها من ضيقه مالى وحالتها لتعثرها للقيام بسداد الرسوم والمصروفات والاعتاب لقيامها بسداد بعض من الأموال التي كانت تحت يدها لتشغيلها لآخرين وقد صدرت أحكام جنائية ضدها بسبب وقائع شيكات بدون رصيد لعدم وفائها لبعض دائنيها ذلك لما قررت بان المؤسسة المحكّمه ضدها هي التي كانت سبباً لما توصلت اليه من اضرار مالىه واديبه يصعب تداركها الا ان المحكّمه اضافت بطلباتها بالعريضة حقوق اخرى غير متفق عليها بالعقد كالتعويض عمالحقها من اضرار اقرها القانون المدنى وبمقتضى نصوص واحكام محكمة النقض لذا فقد زادت الرسوم والمصروفات والاعتاب لاستنزاف وقت ومجهود مضمئ ومخاطره بسبب وباء الكورونا طوال فتره التداعى وعمما تم الموافقه على ارجائه ولما كان الدعوى من بادى الامر توضح انها محققه الكسب فتم الموافقه على الطلب فاذا ماتم اصدار حكم لصالح المحكّم يكون محملاً بها المحكّم ضده المدعى عليه بصفته عملاً بمقتضى القانون واحكام قانون المرافعات وقانون التحكيم المصرى

### • وأعلنت الدعوى قانوناً وقد استوفت شرائطها القانونية

وكان قد أمهلنا المؤسسة المحكّمه ضدها بقرارنا خلف العريضة التي أعلن المحكّم المحكّم ضده بإيداعها وقيدها وتحديد تاريخ الجلسة الأولى يوم الاثنين الموافق ٢٠٢٠/٢/١٧ تنفيذاً لما تقرر من أحكام بالمادة ٢/٣٠ من قانون ١٩٩٤/٢٧ الخاص بالتحكيم مع تقديم مذكرة بدفاعها وحافظه مستندات وتسليمهما بالجلسة تسهيلاً على كل من المحكّم والمحتكم ضده وتطبيق مبدأ المجابهة في الدفاع - وأعلمناهم على أن يتم تقديمهم من ثلاث نسخ واحده تسلّم للهيئة والثانية للمحكّمه والثالثة يحتفظ بها المحكّم ضده ليوقع عليهما المحكّمه وأمين السر بالهيئة ويتبادل الخصوم المذكرات والمستندات .

وأمهلنا الخصوم مهله كافيته لتقديم وتجهيز دفاعهما وذلك بتحديد ميعاد الجلسة يتيسر فيه تجهيز المطلوب والرد وللدفاع للخصوم ولنظر الدعوى والمحدد تاريخها بإعلان طلبات المحكّمة .

**وبالتاريخ المعين للجلسة مثل عن المحكّمة محامي وهو مقبول بموجب وكاله خاصة تبيح له رفع الدعاوى والحضور فيها أمام القضاء الإتفاقي والتحكيم وكل ما يلزمه من إجراءات نفاذا لأحكام المادة ٧٠٢ من القانون المدني والمادة ٧٦ من قانون المرافعات والمادة ١/٣ من قانون المحاماه رقم ١٩٨٣/١٧ والمعدل بالقانون ٢٠١٩/١٤٧ وقد ارفقناه بالأوراق ولم يمثل المدعى عليه المحكّم ضده بصفته**

وقرر الحاضر لما أثبتناه بمحضر الجلسة بان عريضة الدعوى التحكيمية لم ترد بسبب ظروف أحالت معاون محكمة المعادى الجزئية لتعرضه لحادث وعهدته تحت تصرف لجنة مشكله لاستلامها وقدم حافظه مستندات طوت على صورته من عقد الاتفاق سند الدعوى والذي تم الاطلاع سلفا على أصله وتوقع منا عليه بالموافقة على نظر المنازعة وكذا أصل إنذار موجهه من المحكّم إلى المحكّم ضده منقذ قانونا وصوره من تحقيق شخصيه المحكّم وإقرار من المؤسسة المحكّم ضدها إلى المحكّم وطلب آجلا لورد العريضة وأمهلناه آجلا لجلسه ٢٠٢٠/٣/١٧ وقد كلفناه بالإعلان بالجلسة المؤجلة لتأكيد ميعاد الجلسة التالية و مقر الانعقاد وكذا كلفناه بإحضار مستندات أشار إليها بمرافعته وطلب بعض الطلبات الأخرى اضافه الى الثابت بصوره العريضة المودعه بملف الدعوى ولم نثبتها لعدم اكتمال الشكل والاعلان بها ونبهنا عليه للمرة الثانية بتقديم مذكره شارحه ويمكنه الاعلان بها المؤسسة المحكّم ضدها وأثبتنا ذلك بمحضر الجلسة وتوقع من سيادته على محضر الجلسة الخاص بأمين السر .

#### \* **وبالتاريخ الجلسة المؤجلة والمحدد يوم ٢٠٢٠/٣/١٧**

حضر محامى المحكّم وقدم عريضة متمم إعلانها بمواجهه النيابة العامة لرفض المختص الاستلام وكذا الإعلان بالجلسة المؤجلة بتاريخ اليوم ثابت بها العنوان الذى تم تغييره وقدم حافظه مستندات طوت على عدة طلبات مقدمه للنياية العامة بببا مضمونها طلب أفاده من واقع الجرح والمخالفات موضح فيها صدور سبع أحكام جنائية مختلفة ضد المحكّمة وقرر انه تعثر تقديم شهادات رسميه لعدم إصدار شهادات على أحكام وان المحكّمة لا ترغب في تسويه هذه القضايا حتى تنتهي من الدعوى المنظورة حتى توفى بحقوق شركائها ودائنيها وأثبتنا بمحضر الجلسة كل كلمه صرح بها وصمم على طلباته بعريضة الدعوى التحكيمية وما تلهها من طلبات ختامية .

ولم تقدم المحكّمة مذكره شارحه بدعواها ولم تقدم غير العقد سند الدعوى المهور بخاتم المؤسسة ولم تقدم اى

مستند ليؤخذ به يرشد للهيئة عما طلبته من طلبات مسطره بعريضتها كما أن المؤسسة المحكّم ضدها لم تمثل

بالجلسة المحددة ولا الجلسة المؤجلة لتقديم دفاعها بمذكره وتدعمه بمستندات وبعد اكتمال الشكل القانوني بالاعلان المتمم بمواجهه النيابة العامة طلب وأصر الحاضر عن المحكّمة على حجز الدعوى للحكم معلنا انتهى كل ما لدى المحكّم من ثمة مستندات يمكن تقديمها للهيئة وأثبتنا ذلك بمحضر الجلسة وطلب حجز الدعوى للحكم **وقد طالعت الهيئة المستندات المنوه عنها سلفا وألمت بهما جميعا**

وبناء عليه تم حجز الدعوى للحكم وحددنا جلسة ٢٠٢٠/٤/٦ لإصدار الحكم وإيداعه بالبريد للخصوم وكانت قد طلبت المحكّمة في ختام بيان طلباتها بعريضتها العلنية القضاء لها بالاتي

أولاً : بإلزام المدعى عليه المحكّم ضده بصفته بان يؤدي للمدعى المحكّم مبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠ مليون دولار امريكى قيمة حصته في الشركة التي بينهما وهذه القيمة قيمه أصليه لرأس مال الشراكة مدفوع كانت قد أودعتها المدعية المحكّمة بيد المدعى عليه المحكّم ضده وقت إبرام العقد والتوقيع عليه بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٨ وسنده في ذلك العقد الموقع والمبهور بخاتم المؤسسة .

ثانياً : بإلزام المدعى عليه المحكّم ضده بصفته بان يؤدي للمدعية المحكّمة مبلغ ٧٥٠٠٠٠٠ سبعمائة وخمسون ألف دولار امريكى حصتها في الأرباح المقررة والمتفق عليها سنويا تقاضيا من أرباح الشراكة التي بينهما عن الأعوام المالية التي تبدأ من ٢٠١٧ /١/١ وحتى نهاية ٢٠١٩/١٢/٣١ أسوة بالأعوام ٢٠١٣ و٢٠١٤ و٢٠١٥ و٢٠١٦

ثالثاً : بإلزام المدعى عليه المحكّم ضده بصفته بان يؤدي للمدعية المحكّمة قيمه الفوائد المقررة بالقانون المدني بأحكام المادة ٢٢٦ بواقع ٥٪ نظير قيمه أصل المبلغ الثابت بالعقد وهو مليون دولار امريكى والتي تبلغ خمسون ألف دولار عن كل عام من نهاية التوقف عن سداد مستحقات المحكّمة وحتى تنفيذ الحكم الذي سيصدر في الدعوى .

رابعاً : بإلزام المدعى عليه المحكّم ضده بصفته بان يؤدي للمدعية المحكّمة ٥٠٠٠٠٠٠ خمسمائة ألف دولار تعويضا عن الأضرار التي أصابته نتيجة لحبسه مال المدعى بدون وجهه حق أو مبرر معقول و قانوني

خامساً: بإلزام المدعى عليه المحكّم ضده بصفته بان يؤدي للمدعى المحكّم المصروفات ومقابل أتعاب المحاماة

عملا بأحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية والمادة ١٨٧ الفقرة الاخيره من قانون المحاماه.

### **وبتاريخ ٦ / ٤ / ٢٠٢٠ أصدرت الهيئة حكما تمهيديا بنذب خير مسجل بأموريه المراجعين والمحاسبين القانونيين بقيد رقم وجاء نص الحكم التمهيدي بالاتي:**

وقبل الفصل في الموضوع لنظر الطلبات وعملا بمقتضى أحكام المادة ٣٦ و ٤٢ من القانون ١٩٩٤/٢٧ الخاص بالتحكيم حيث أن الدعوى بحالتها والأوراق المقدمة من المحكّمه وما جاء بعريضة الدعوى من طلبات اشتملت على طلب نسبه في الأرباح للمبلغ المودع لدى المؤسسة المحكّم ضدها طبقا لما جاء بالبند السادس بالعقد سند الدعوى بأن نصيب المحكّم ضده هو ٧٥٪ إذا ما تبقى من الإرباح ٢٥٪ هي نصيب المحكّم وهذه النسبة يتم تحديدها وفق أسس فنيه ومحاسبية يختص بها خبراء جدول مراجعين ومحاسبين قانونيين ويتم حسابهما بعد النفقات والحساب الختامي لكل عمليه حسب الاتفاق ومن ثم الأوراق المقدمة لا تكفى لتكوين عقيدة الهيئة بشأن طلبها . كما أن الأوراق المقدمة تحمل اسم المؤسسة المحكّم ضدها وهي غير ممهوره بخاتمها المعتمد به عقد الاتفاق سند الدعوى التحكيمييه ويتعسر على الهيئة معرفه ما بها من حسابات . الخ.....

كما أن المؤسسة المحكّم ضدها لم تمثل باى من الجلسات رغم إعلانها إعلان قانوني ولم تقدم مذكره أو مستند بدافعها ..... الخ

**الأمر الذي نرى معه ندب خير يكون من المحاسبين والمراجعين المختصين ومقيد مراجع حسابات لفحص مستندات المؤسسة المحكّم ضدها وما عسى أن تقدمه ليكون فاصلا في نظر الدعوى**

وقد كلفنا السيد الخبير ببيان دقيق للمأمورية والتدابير العاجلة التي أذنا بها له في اتخاذها للجوء إلى محكمة المادة ( ٩ ) والتي تم تحديدها بحكم بات نحو اختصاص محكمة جنوب القاهرة دائرة تجارى عملا بمقتضى المادة ٢/٩ من القانون ١٩٩٤/٢٧ والتي تنص على :

٢- ((وتظل المحكمة التي ينعقد لها الاختصاص وفقا للفقرة السابقة دون غيرها صاحبه الاختصاص ))  
((حتى انتهاء جميع إجراءات التحكيم ))

\* وقد تم تحديد أمانه للخبير بالحكم والزمنا المحتكمه بسدادها وقد تحدد بالحكم تاريخ لإيداع التقرير وهو قبل جلسه ٢٧ / ٥ / ٢٠٢٠ والجلسة التالية ١٥ / ٦ / ٢٠٢٠ إذا لم يتمكن من إيداع التقرير وذلك لنظر الموضوع كما قررنا على السيد الخبير المنتدب إيداع تقريره وتسليمه بشخصه لرئيس الهيئة بجلسة خاصة يحضر عنها محضر إيداع وذلك قبل تاريخ الجلسة المحددة للخصوم على أن يعلن الخصوم بالتقرير وذلك تحسبا لعدم وقوع الحكم في حاله من حالات البطلان ولتحقيق مبدأ حق الدفاع المكفول والمجابه في الدفاع

وبتاريخ ٢٣ / ٤ / ٢٠٢٠ ورد إلينا بريد مسجل من مكتب السيد الخبير المنتدب يفيد مضمونه بتنحيه عن مباشره المأمورية لظروف تكدر أعمال طرفه والحد من التحركات لفرض اجراءات احترازيه بالبلاد للحد من انتشار وباء الكورونا وحرصا منه على العدالة الناجزه اعتذر عن مباشره المأمورية .

**وعليه انعقدت الهيئة بتاريخ ٢٨ / ٤ / ٢٠٢٠ وقررت الاتى :-**

أولا: تحديد نظر الدعوى طبقا لما جاء بالحكم التمهيدي بجلسة ٢٧ / ٥ / ٢٠٢٠ انطلاقا لما تقرر قانونا من سلطه للهيئة على موضوع الدعوى لتحقيق عناصرها وإصدار حكم فيها ينهى الخصومة وعملا بأحكام المواد ٢/٣٣ و ٢/٣٤ و ٣٥ من قانون ١٩٩٤/٢٧ الخاص بالتحكيم ، مع تكليف المحتكمه وعلى نفقتها باستحضار خبير مقيد بمأموريه المحاسبين و المراجعين ومعه ما يثبت صفته بأوراق رسمية لحضور الجلسة رفق المحامى الحاضر عن المحتكمه

ثانيا: تكليف المحتكمه للمرة الثالثة بإعلان المؤسسة المحتكمه ضدها بجلسة يوم ٢٧ / ٥ / ٢٠٢٠ الساعة العاشرة والنصف صباحا بمقر الانعقاد المعين لنظر جلسات الدعوى التحكيمية وبنفس العنوان - الجيزة ١٢ شارع ربيع الجيزى عماره البنك الاهلى الدور الرابع مركز انطلاقه مكتب الأستاذ الدكتور اللواء /علاء عبد المجيد المحامى بالنقض على أن يتم الإعلان ويرفق معه صورته من محضر جلسه اليوم وتشدد الهيئة على استلامه قانونا وفى حاله رفض المختص الاستلام والإعلان بمواجهه النيابة العامة يتم إحضار أفاده من البريد تفيد استلام المسجل قبل ميعاد الجلسة بأربعة أيام على الأقل وتقدم بالجلسة المحددة مع الإعلان .

ثالثا : تكليف أمين السر بإعلان أدارى يتم إرساله إلى المؤسسة المحتكمه ضدها عبر بريدها الالكتروني وإخطار بريدي يتم إرساله على عنوانها للعلم بماء جاء ونفاذ مفعوله قانونا .

وقبل جلسة ٢٧ / ٥ / ٢٠٢٠ تبين أن تاريخ الجلسة يدخل في نهاية أجازته شهر رمضان المبارك وتعثر سفر الهيئة إلى القاهرة لعقد الجلسة لفرض حظر تحركات للمواصلات وانتقالات للمواطنين للحد من انتشار وباء الكورونا الأمر الذي أدى بالهيئة بانعقادها بأسوان لتقوم بتأجيل الادارى لجلسه ١٥ / ٦ / ٢٠٢٠ وبالجلسة المحددة تبين استمرار الحظر والإجراءات الاحترازية للحد من وباء الكورونا وعليه انعقدت الهيئة بأسوان للتأجيل الادارى للجلسه ١٣ / ٧ / ٢٠٢٠ وبالجلسه المحددة حضر عن المحتكمه الأستاذ



المحامى وحضر معه السيد الأستاذ / مراجع الحسابات وخبير الضرائب والمقيد برقم  
وللهيئة  
وقدم أوراقه

وبناء عليه فقد قررت الهيئة استبدال الخبير المعين بالسيد الأستاذ / وبنفس الأمانة والتكليف الوارد  
بالحكم التمهيدي الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٦ مع تحميل النفقات كاملة على المحكمة  
وبتاريخه قبل السيد الخبير قبول الأمورية واستلم صور من أوراق الدعوى وعليه قررت الهيئة الانتقال إلى  
مركز إدارة المؤسسة المحكمتك ضدها لتحقيق عناصر الدعوى بمعرفة الهيئة وبصحبه السيد الخبير الأستاذ  
والأستاذ / محامى المحكمة لتنفيذ الحكم التمهيدي الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٦  
وذلك لما للهيئة من سلطه طبقا لما ورد بأحكام النص بالمادة ٣/٢٨ من القانون ١٩٩٤/٢٧  
وبتاريخه وفى تمام الساعة ٢.٣٠ ظهرنا تقابلنا مع السيد المدير الادارى بالمؤسسة واخبرنا شفاهة بان المؤسسة  
غير متواجد بها المدير المسئول حاليا وتعهد بتحديد موعد ليكون غدا الثلاثاء الموافق ٢٠٢٠/٧/١٤ الساعة  
العاشرة صباحا وقد حضر السيد المحاسب محضر إثبات حاله وقع عليه الحضور وأعتمدها . وبتاريخه  
حضر رئيس الهيئة وحضر السيد المحاسب الخبير المكلف بمباشرة الدعوى وإيداع تقرير فيها ولم يحضر  
السيد محامى المحكمة وقد اعتذر تليفونيا لظروف خاصة به وتقابلنا مع السيد المدير المسئول حسبما اعلن  
لنا من صفه ولكنه لم يمكننا من الاطلاع أو يناقش اى موضوع سوى انه طلب صورة رسميه من حكم محكمة  
جنوب القاهرة فى الدعوى رقم ٢٠١٩/١٩ مدني كلى تجارى جنوب معتمد بختم النسر لاستبيان ما به من  
اختصاص بان رئيس الهيئة المختص بنظر الدعوى التحكيمية هو السيد المستشار / عماد فيليبس ميخائيل  
تحسبا من أن يكون قد صدر حكم بتكليف محكم آخر لنظر الدعوى وبهذا يكون الدعوى من اختصاص محكم  
آخر غير الذي اصدر الحكم التمهيدي وقد حضر السيد الخبير المنتدب محضر إثبات حاله لما تقدم وقام  
بتحديد جلسة فنيه لمباشرة الأمورية بعد إحضار المحكمة صورته رسميه من الحكم المشار إليه ووقع علي  
المحضر السيد المحاسب وأعتمدها وعليه قام السيد الخبير بإخطار الخصوم بخطاب بعلم الوصول بالجلسة  
الفنية وقبل انعقادها بسبعة أيام المقررة قانونا ومقر انعقادها وسعتها وباليوم المحدد لم يتم انجاز المطلوب  
وقد ابلغنا السيد الخبير تليفونيا بان المؤسسة المحكمتك ضدها امتنعت عن انعقاد جلسة الخبرة لعدم حضور  
المحكم المختص بالحكم الصادر من محكمة جنوب القاهرة فى الدعوى رقم ٢٠١٩/١٩ م ك تجارى وقام  
بالتأجيل لجلسه ٢٠٢٠/٩/٢

**وبجلسة ٢٠٢٠/٨/٢٥ أثبتنا بمحضر إجراءات الاتى :**

ولما كان قد تبين عدم إحضار المطلوب من السيد المحاسب الذي تم استبداله بالمحاسب والخبير المنتدب الذي أرسل  
لنا اعتذاره عن مباشره الأمورية وبناء على التأجيل المرحل من جلسه ٢٠٢٠/٧/١٤ والذي كان قد حدد سيادته  
جلسه ٢٠٢٠/٨/١٨ لبحث الأمورية وقام بأخطار الخصوم بخطاب بعلم الوصول على أن يوافق الهيئة بما تم من  
إجراءات إلا انه لم يقوم بنفاذ المطلوب كما سبق بيانه واعلمنا تليفونيا بانه قد اجل لجلسه  
٢٠٢٠/٩/٢ وعليه .

### **قررت الهيئة**

التأجيل لجلسه ٢٠٢٠/٩/٢ وذلك للانتقال لمقر مركز ادارة المؤسسة المحكمتك ضدها لتحقيق عناصر الدعوى  
بمعرفة الهيئة وبصحبه السيد الخبير الحسابي الأستاذ / سامح يوسف محمد والمقيد برقم ١٥٥٦٦ وبحضور  
السيد الأستاذ / إبراهيم محمد فرغلى المحامى بالنقض محامى المحكمة لتنفيذ الحكم التمهيدي الصادر  
بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٦ وكلفت المحكمة بالإعلان وكلفنا الخبير بان يتم إيداع التقرير قبل جلسه ٢٠٢٠/١٠/٢٥  
وإذا لم يتمكن قبل جلسه ٢٠٢٠/١٠/٢٥ على أن يقوم بإعلان الخصوم بما انتهى إليه وفى الحالة الأولى تأجيل

نظر الدعوى لجلسه ٢٠٢٠/١٠/٢٠ بالبريد الالكتروني وفى الحالة الثانية فبجلسه ٢٠٢٠/١٠/٢٥ بخطاب بعلم الوصول .

**وبتاريخ ٢٠٢٠/٩/٢ توجهت الهيئة إلى مقر المؤسسة بعد إعلانها بتاريخ جلسه اليوم بمعرفه المحكمة فى تمام الساعة الثانية عشر والنصف مساءً وحضر السيد الخبير والمحامى الموكل من المحكمة ومدير الشئون القانونية للمؤسسة المحترم ضدها وأثبتنا بمحضر إجراءات الاتى :**

حضر الأستاذ المحامى عن المحكمة بتوكيل مودع بملف الدعوى وحضر الأستاذ / مستشار المؤسسه ومدير الشئون القانونية وقدم صورته توكيل برقم قصر النيل ورفضنا استلامه وتم توجيهها بضرورة تقديم وإيداع توكيل خاص للهيئة يكون موثق يبيح للحضور فى قضايا التحكيم عملاً بأحكام المادة ٧٦ من قانون المرافعات والمادة ٧٠٢ من القانون المدني والمادة ٣ / ١ من قانون المحاماه وقد حضر معها السيد / ثابت بتحقيق شخصيته وظيفته مدير موارد بشريه وهذا هو ذاته الذى تقابلنا معه مدعياً انه المدير المسئول وقدم طلب رسمي بطلب صور معتمده من العقد المقدم من المدعي وأثبتنا على الطلب الأسباب القانونية التي سمحت لنا بإعطائه الصورة المعتمدة رغم عدم توافر الصفة لديه .

\* وقد طلب الحاضر الاستاذ أجلاً طويلاً لتمكن من تجهيز المستندات وتقديم مذكره بدفاعه وقد تم اطلاعها على جميع المستندات وتسليم صور منها وقد طلب الحاضر عن المحترم نفس الطلب لتجهيز مذكره تفصيلية بدفاع المحترم ثم قدم الحاضر عن المحترم للحاضر عن المؤسسة المحترم ضدها صورته طبق الأصل من العقد سند الدعوى وصوره طبق الأصل من حكم محكمة جنوب القاهرة دائرة تجارى بالدعوى ٢٠١٩/١٩ م . ك تجارى جنوب وكذا شهادة بعدم حصول على استئناف وقمنا باعتمادهم بتوقيعنا وختمنا على أنهم صورته طبق الأصل من الأوراق المودعة بملف الدعوى باستثناء اصل العقد سند الدعوى المودع طرف محامى المحترم بعد اطلاع الحاضر على الأصول ومطابقتها .

وقررت الهيئة التأجيل لجلسه ٢٠٢٠/١٠/١٩

بناء على طلب الحاضر عن المؤسسة المحترم ضدها والحاضر عن المحترم وذلك لتقديم مذكره تفصيلية بدفاعهما .  
**وبجلسه ٢٠٢٠/١٠/١٩**

حضر عن المحترم الأستاذ إ المحامى بالنقض وحضر الاستاذ المحامى بالنقض عن المؤسسة المحترم ضدها وأثبتنا حضورهم وباشرت الهيئة والسيد الخبير الجلسة وقد تناول الحاضر عن المؤسسة دفاعاً مفاده أن العقد سند الدعوى مزور على المؤسسة جملاً وتفصيلاً صلباً وتوقيعاً وأختام وطلب آجلاً لتقديم ما يثبت بالمستندات الرسمية كما طلب الحاضر عن المحترم آجلاً للرد عما أبداه الحاضر عن المؤسسة وقررت الهيئة التأجيل لجلسه ٢٠٢٠/١١/٢٣ وتم التأجيل ادارى لجلسه ٢٠٢٠/١٢/١٣ بسبب إعلان الهيئة الوطنية للانتخابات بإجراء الانتخابات الاعاده للمرحلة الأولى بمحافظة أسوان بين بعض المرشحين يوم

٢٠٢٠/١١/٢٣ و٢٠٢٠/١١/٢٤ وبمقتضى الواجب الوطنى الذى يفرض علينا المشاركة الايجابية الأمر الذى تعثر انعقاد الجلسة بمدينه القاهرة بذات التاريخ لذا تم التأجيل لجلسه ٢٠٢٠/١٢/١٣ وبالجلسه المحددة بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/١٣ لم نوافى من طرفى الخصومه بما طلبناه واعلامنا عبر الواتس الخاص بالهيئة وعليه تم التأجيل لجلسه ٢٠٢١/١/١١ ثم لجلسه ٢٠٢١/٤/٤ لنفس الاسباب وبالجلسه المحددة قررنا انعقاد الجلسة بالمقر المحدد بالاعلان وتم الاعلان به عبر الواتس اب الخاص بالحاضر عن المؤسسة المحترم ضدها وذلك لانه قد تم ايقاف نظر الدعوى لعدم ورود التقرير وهناك امر حتمى يختص بالتحكيم وهو ضروره اصدار الاحكام النهائيه فى مده اثنتى عشر شهرا الامر الذى ادى الى انعقاد الجلسة بتاريخ ٢٠٢١/٤/٤ وبمقر الانعقاد مركز انطلاقه بشارع ربيع الجيزى عماره البنك الاهلى مكتب الاستاذ الدكتور اللواء والمحدد والمعلن بالإعلان الادارى عبر الواتس أب لكل من الخصوم بمعرفه الهيئة

## وبجلسه ٢٠٢١/٤/٤

حضر الاستاذ المحامى بالنقض عن المحتكم بتوكيل مودع ولم يحضر المحتكم ضده بصفته او وكيلاه عنه بالرغم من اخطاره بواتس الهيئه بتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٦ وهى ذات الوسيله التى تم اخطار بها المحتكم والسيد الخبير بذات التاريخ وقد تم تاخير افتتاح الجلسة من الساعه الواحده والنصف حتى الساعه الثالثه فى انتظار المحتكم ضده الا انها لم تحضر بالعنوان المحدد بالاعلان والحاضر صمم على طلباته بصحيفه طلبات المحتكمه المعلنه قانونا بمعرفه معاون المعادى الجزئية وما سوف ينتهى به السيد الخبير فى تقريره الذى حددنا سلفا ان ايداعه يكون بجلسه الغد على ان يتم اعاده اعلان المحتكم ضده بذات الوسيله وكلفنا المحتكم اعلان المحتكم ضده وفى حالة عدم استكمال مستندات الدعوى ودفعها يتم التاجيل لجلسه ٢٠٢١/٤/٦ بذات المكان الساعه ١٢.٣٠ ظهرا على ان يقوم المحتكم باعلانه وصرحنا بتصوير محضر الجلسة كطلب المحتكم بالاعلان وقررت الهيئه التاجيل لجلسه الغد الموافق ٢٠٢١/٤/٥ الساعه ١٣.٣٠ ظهرا وقررنا الانتقال برفقه الحاضر عن المحتكمه لمقر المؤسسه بالمنيل مقر توقيع العقد وطبقا للصفحه الرئيسيه للموقع الخاص بالمؤسسه والكائن عنوانه ١٠ و ٨ ش متحف المنيل لمباشره مايصفر عنه المعاينه وتفريغها بمحضر جلسه الغد .

## وبجلسه ٢٠٢١/٤/٥

فتحت الجلسة وتم تاجيل نظر الدعوى من الساعه ١٢.٣٠ حتى الساعه ١.٣٠ من مساء اليوم ونودى على الخصوم للمره الثانيه وحضر الاستاذ ابراهيم فرغلى المحامى بالنقض عن المحتكم ولم تحضر الاستاذ عن المحتكم ضده وحيث تبين من الانتقال عقب جلسه امس الى مقر المؤسسه القديم بالمنيل والذى اورده المحتكم ضده لدينا بالناقشه تبين بالفعل هناك مقر ولم نقف على حقيقه او ميعاد ترك المؤسسه لهذا المكان لعدم التوصل لشخص حضر تلك الفتره والتى يستدل بها على الميعاد المشار اليه ولم تقدم المؤسسه المحتكم ضدها اى دليل حتى يستبين للهيئه اى مما اوضحت به بان العنوان الوارد بالعقد لم يكن موجودا والمؤسسه مقرها هو ذات العنوان وحيث ان المؤسسه المحتكم ضدها تم اخطارها بجلسه امس ولم تحضر ومع ذلك تم اعاده اعلانها بجلسه اليوم ولم تحضر او تبدى عذرا مقبولا لعدم الحضور وحيث انه حضر السيد الخبير امس وتعهد ايداع التقرير بجلسه اليوم وعليه لما تقرر قانونا انه لايجوز التاجيل لسبب واحد اكثر من مرتين وعلية قررت الهيئه التاجيل لجلسه الغد ٢٠٢١/٤/٦ الساعه الثانيه مساء وبنفس مقر الانعقاد وكلفت الهيئه المحتكم الاعلان بالتاجيل للمحتكم ضدها وكذا بالتقرير المودع عبر الواتس اب حيث انها تم الاعلان امس وبنفس الطريقه يتم اليوم على ان يكون المحتكم ضدها الفرصه الاخيريه بتقديم دفاعها والردعلى التقرير المودع كما امهلنا طرفى الخصومه بتقديم مذكرات ختاميه بجلسه الغد

® وكان قد أودع السيد الخبير المباشر للمأمورية بجلسة اليوم الاثنيين الموافق ٢٠٢١/٤/٥

والذي انتهى فيه إلى ماورد

### بالصفحه الثانيه والذي يبدأ بعبارته لذلك بمنتصف الصفحه

فقد تعثر علينا مباشره تلك المأموريه على الوجهه المسند الينا لعدم وجود سجلات او دفاتر او تمكيننا من الاطلاع

على ميزانيه الجهه او اى مستند او مصوغ قانونى حتى يتم مباشره مأموريتنا

كما افادت وكيله المحتكم ضدها ان هذه الاداعات هى محل افتراء وليس لها اساس من الحقيقه والذى معه

يكون الامر الحسابى طبقا لما ورد بصحيفه الدعوى التحكيميه ومعولا على العقد محل الدعوى والذى اثبت

صحته يكون للمحتكمه كافه الحقوق والاستحقاقات سواء من قيمه المشاركه او مايترتب عليها من اضرار

تستحق عليها فؤائد قانونيه وماتم عليه من بنود العقد وماورد بعريضة الدعوى من استحقاقها ماقيمتها مليون دولار امريكى قيمه حصتها بالمؤسسة طبقا للعقد بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٨ حيث ان الفؤائد المقرره بالقانون المدنى والخاضع لاحكام ماده ٢٢٦ ان تكون الفائده بقيمة ٥٪ من قيمه اصل المبلغ المذكور بالعقد وهو مليون دولار امريكى لذلك الفائده مقدارها ٥٠٠٠٠ دولار (خمسون الف دولار) امريكى عن كل عام من تاريخ التوقف عن السداد وطبقا لما ورد بعريضة الدعوى وهذا تقرير منا بذلك قدم على ضوء ما اتيح لنا من مستندات متمثله فى عريضة الدعوى وما جاء بها من طلبات والمقامه على عقد الاتفاق المبرم بين طرفى الدعوى وما عن ما طلبته المحتكمه بصحيفة دعواها عن طلبها التعويض فانه امر متروك للهيئه من حيث تقدير الاضرار . انتهى التقرير بالنتيجه المدونه فيه والموقع ومختوم بخاتم محرره السيد الاستاذ الخبير الحسابى المنتدب والمقيد بقيد رقم سجل المحاسبين والمراجعين بوزاره المالىه وتم عمل محضر ايداع اثبتنا كل ماتقدم وتوقع عليه من السيد الخبير وقمنا بالتوقيع عليه بالاستلام الايداع وكلفنا لما سبق الاعلان المحتكم ضده بالتاجيل والتقرير

### وبجلسه ٢٠٢١/٤/٦

فتحت الجلسه بالقاعه المخصصه بذلك فى تمام الساعه ٢ مساء وتم التاجيل الى الساعه ٢.٣٠ مساء اليوم ونودى على الخصوم للمره الثانيه وحضر الاستاذ المحامى بالنقض عن المحتكم بتوكيل خاص مودع ولم تحضر المؤسسه المحتكم ضدها رغم اعلانها على مدار ثلاث مرات متتاليه ولم تبدى عذرا مقبولا بالرغم من الاعلان الذى تم الاطلاع عليه من محامى المحتكم وكذا اتصاله تلفونيا بسيادتها وقد تم تاجيل نظر الدعوى حسبما تم واثبتناه بمحضر الجلسه والحاضر عن المحتكم صمم على طلباته الوارده بصحيفه الدعوى المبتداه واعتبر التقرير السيد الخبير مكمل لها اما فيما اثاره وكيل المحتكم ضدها بالجلسات الماضيه والتي انعقدت جلسات خبره بمقر المؤسسة وهو ما يعنى ان وكيل المحتكم ضدها قد علم يقينيا بتلك الدعوى وتداولت جلسات على النحو الثابت بمحاضرها ولايحق المجادلته فى عدم العلم والاعلان فضلا عن ذلك فيما اثارته بشأن الطعن بالتزوير على العقد فهى لم تقدم اى دليل بتلك الاقوال المرسله ولايحق لها اساسا للطعن على هذا التوقيع ان صح الا الموقع عليه او وكيله الخاص الذى يبيح له الطعن ومن ثم فان الدعوى قد خلت من اى دليل يناهض ماقدمه المحتكم من دليل محدد وهو عقد الاتفاق بين المحتكم والمحتكم ضده بطعنه وطلب حجز الدعوى للحكم وعليه قررت الهيئه بعد الاطلاع على الاوراق والمذكرات وحوافظ المستندات المقدمه وما اودع من التقرير النهائى فى الدعوى من السيد الخبير ولم تحضر المؤسسة المحتكم ضدها للرد عليه بالرغم من اعلانها ولم يعترض المحتكم ضده او وكيله الخاص بالاعتراضات المقرره بقانون التحكيم المصرى ١٩٩٤/٢٧ وتعديلاته بالقانون ٢٠٠٠/٨ قررت الهيئه حجز الدعوى للحكم جلسه ٢٠٢١/٥/٩ على ان يتم ايداع الحكم بالبريد المسجل على عنوان المحل المختار للوكيل المحتكمه .

\* وكان قد اثبت السيد الخبير بتقريره بان المؤسسة المحتكم ضدها لم تقدم دليلا على ماتدعيه ولم تمكننا من الاطلاع على الاوراق والميزانيات ولم نتمكن تبعا لذلك لتقدير قيمه الارباح على النحو الوارد بالحكم التمهيدى وتكليفه بالمأموريه المكلف بها واطلع الخصم الحاضر على التقرير المودع واستلم صورته منه واعلن به المحتكم ضده

## وكانت قد تداولت الدعوى بالجلسات وبوقت كافي تدخلت جائحه كورونا فى اطاله امد التقاضى لكل الخصوم لتقديم كل ما يخصه من دفوع او مذكرات حسب الوارد بمحاضرها.

\* وبعد سماع المرافعة الشفوية والاطلاع على حواظ المستندات والمذكره المقدمة وتقرير السيد الخبير المودع والتي أمت بهما جميعا الهيئة على النحو الذي تم سرده وبعد الانتهاء واكتمال عناصر الدعوى من تكوين الرأي القانوني فيها وبجلسة ٢٠٢١/٤/٦ أغلقنا باب المرافعة وحجزنا الدعوى للحكم لجلسه ٢٠٢١/٥/٩ وبالجلسة المحددة أصدرناه

\* ومما تقدم فيكون الدعوى موضوعها إخلال المحكم ضده بالتزاماته التعاقدية مع طلب المحكم لمستحقاته المالية من أصل المبلغ ونسبته في الأرباح المتفق عليها عقديا بالعقد سند الدعوى وطلبه التعويض لإخلال المحكم ضده والأضرار التي تسبب فيها للمحتم وما ترتب من آثار تبعية مقرره بالقانون المدني لحماية حقوقه وذلك وفق وثيقه وعقد اشترط فيه على التحكيم

\* وطبقا لما جاء بالذاكرة الإيضاحية للقانون ١٩٩٤/٢٧ الخاص بالتحكيم بالاتي :

ببند رابعا: استقلال محكمة التحكيم ، وهو بدوره من المبادئ الأصولية التي تقوم عليها الأنظمة المتقدمة في التحكيم. ويتمثل هذا الاستقلال في النظر إليها بوصفها قضاء اتفاقيا يختاره الطرفان خصيصا للفصل في النزاع القائم بينهما فينبغي ألا يكون عليه من سلطان إلا لما يتفق عليه الطرفان . وهناك أيضا أمور لا مناص فيها من تقرير الرقابة لقضاء الدولة على محكمة التحكيم، كنظر الطعن في حكم التحكيم بالبطلان، وإصدار الأمر بتنفيذ هذا الحكم.

٨-بند خامسا: السرعة في إنهاء الإجراءات لإصدار حكم التحكيم. وهذه السرعة من سمات نظام التحكيم التي جعلته مفضلا عند التجار ورجال الأعمال، ومن واجب الشارع المحافظة عليها بإزالة العقبات الشكلية، واقتضاب مواعيد الإجراءات، والاقتصاد في إجازة الطعن في قرارات محكمة التحكيم. وفي المشروع مواضع عديدة يتجلى فيها هذا الاعتبار حيث يجيز لمحكمة التحكيم الاستمرار في الإجراءات رغم الطعن في قرار لها، وحيث يختار للإجراءات مواعيد معقولة لا مغرقة في الطول ولا مسرفة في القصر. ولعل الموضوع الفذ الذي يبدو فيه حرص المشروع على الالتزام بالسرعة هو المادة (٤٥) التي تضع لإصدار حكم التحكيم حدا زمنيا أعلى. وبناء على ذلك

\* وعلى ما استقر عليه من أحكام محكمه النقض :

بان محكمة الموضوع السلطة في تحصيل فهم الواقع في الدعوى وتقدير ما يقدم إليها من أدله والموازنة فيها وترجيح ما يطمئن إليه واستخلاص الحقيقة منها متى كان استخلاصها سائغا وله أصل ثابت بالأوراق وهي غير ملزمه بان تتبع الخصوم في كاهه مناحي دفاعهم وترد استقلالا على كل قول أو حجه أثاروها مادام في قيام الحقيقة التي اقتنعت بها وأوردت دليلها الرد الضمني المسقط لها. ( طعن رقم ٣٠٨/٥٩هـ جلسة ١٩٩٤/٣/٣١)

\* ولما كان قد أرست المحكمة الدستورية العليا في أهم ثلاثة طعون خاصة بالتحكيم قاعدة قانونيه ملزمه للكافة وجميع جهات الدولة

بان هيئته التحكيم يعتبر وسيلة قضائية يحسم من خلالها النزاع موضوع التحكيم برمته بما فيه من أوجه دفاع ودفع فلا تتجزأ..... لتفصل في موضوعها هيئته التحكيم... حتى تتمكن هيئته التحكيم من القيام بواجبها للفصل في النزاع المطروح عليها دون أن تتمزق أوصاله تطبيقا للقاعدة المتفق عليها فقها وقضاء وهى أن قاضى الدعوى هو الوحيد الذي له الحق في الفصل فيها

(طعن ٢٠/١٥٥ ق جلسة ٢٠٠٢/١/١٥ والطعن ٦٦٥٠/٢٢ ق دستوريه عليا جلسته ٢٠٠٢/١٢/١٥)

\* ولما كان قد استقرت أحكام النقض بأنه محكمة الموضوع غير ملزمة بتكليف الخصوم بتقديم دفاعهم أو لفت نظرهم إلى مقتضيات الدفاع .

**®) وحيث انه عن موضوع الدعوى التحكيمية فان الهيئه تمهد لقضائها بان القانون الواجب التطبيق للحالة المعروضة على الهيئه قانون التحكيم ١٩٩٤/٢٧ وتعديلاته والقانون المدني رقم ١٩٤٨/١٣١ وقانون التجارة ١٧/٩٩ وقانون الإثبات ٢٥/٦٨ وقانون المرافعات المدنية والتجارية ١٣١/١٩٦٨ وسند المحكمة فى دعواها العقد المرفق وما تلاه من إجراءات قانونيه اثبتها**

ولما كانت الدعوى التحكيمية المنظورة والمستندات التي حوتها عبارة عن عقد اتفاق بين خصوم الدعوى مؤرخ في ٢٠١٢/٣/١٨ وإنذار بأعذار المؤسسة المحتكم ضدها وعريضة التحكيم وبعض المستندات الأخرى وجاء إليها مؤخرا تقرير الخبير المودع وتم اعلان المؤسسه المحتكم ضدها به الا انها لم ترد عليه بمستندات رسميه يضحض اسانيد الدعوى التى قدمتھا المحتكمه ولم تقدم سندا ولما تقرر باحكام ماده ١ من قانون الاثبات على انه :

((على الدائن اثبات الالتزام وعلى المدين اثبات التخالص منه ))

**®) وحيث انه بشأن طلبات المحتكم (المدعي) بإلزام المحتكم ضده (المدعى عليه بصفته) بان يؤدي للمدعي مبلغ مليون دولار امريكى كان قد أودعها المدعي بيد المدعى عليه بصفته وقت إبرام العقد في يومه وتاريخه وهى قيمة اصلية لخصته في الشراكة التي بينهما وهذه القيمة لايسندھا الا العقد .**

ولم تقدم المؤسسة المحتكم ضدها دليلا واحد ينفي هذا العقد او التخالص منه

ولما كان موضوع الدعوى وسندها عقد وعقد يعنى التزام من الجانبين وهذا الالتزام واضح جليلا لكون عبارات العقد واضحة ولا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين عملا بمقتضى النص بالمادة ١٥٠ من القانون المدني . وقد أوفى المحتكم بالالتزام الواقع عليه والمقرر بالعقد سند الدعوى وباقرار اخر ثابت فيه ماجاء بالعقد ايضا كما ملاما .

\* إلا أن المحتكم ضده لم يوفى بالالتزام الواقع عليه وقد قامت المحتكم بتوجيه إنذار للمحتكم ضده استلمه بتاريخ ٢٠٢٠/١/٩ ودون أن يحرك ساكن وطبقا لبنود العقد فمن حق المحتكم الطرف الثاني للضرر الذي أصابها اللجوء إلى المحكم المتفق عليه بالعقد سند الدعوى ولها استرداد أمواله المودعة لدى المؤسسة المحتكم ضدها مع حقه في الأرباح والتعويض والفوائد القانونية المطالب بها وبناء عليه ترى الهيئة أحقيته المحتكم له باسترداد ما أودعه في الشراكة عملا ببند العقد بالبند التاسع والذي اتفقا طرفي العقد بأنه من حق اى منهما أن ينسحبا من تلك الشراكة والى مانتهى اليه الخبير بتقريره من احقيه المحتكم طبقا لعريضة طلباتها والعقد المقدم .

ولإخلال الطرف الأول (المحتكم ضده بصفته ) بالالتزامات التعاقدية تجاه الطرف الثاني (المحتكم) ولما له من حق مقرر قانونا أن يندر الطرف الأول بصفته وذلك برغبته في إنهاء العقد تبعا للإضرار التي تسببت فيها المؤسسة المحتكم ضدها وعليه أن يمهله اجل للسداد خلال ستة أشهر وبموجب الوثيقة المتفق عليها به عملا باحكام المادة ٦ من قانون التحكيم المصرى ١٩٩٤/٢٧ .

و حيث أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين (ماده ١٤٧ من القانون

(المدني )

وحيث انه قضت محكمة النقض وقد استقرت أحكامها على الأصل القانوني العام حسبما نصت عليه المادة ١٤٧ / ١ من القانون المدني من أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه أو تعديله إلا باتفاق الطرفين أو للأسباب التي اقرها القانون مؤداه وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة انه لا يجوز لأحد طرفي التعاقد أن يستقل بمفرده بنقضه أو تعديله كما يمتنع ذلك على القاضي أيضا .

(طعن رقم ٦٦/١١٤٩٦ قلا جلسته ١٦/٦/١٩٩٨ مكتب فني ٤٩ الجزء الثاني ص ٥٢١)

كما قضت أيضا بان المقرر في قضاء هذه المحكمة التزام المدعى بإقامة الدليل على ما يدعيه

سواء كان هو مدعى أصلا في الدعوى أو المدعى عليه فيها (طعن رقم ٥١/٤٠٧ ق جلسته ١٢/٦/١٩٨٤)

ولما كان سند الدعوى المنظورة عقد اتفاق وهى وثيقة تحكيمية كما عرفها القانون وممهوره بخاتم المؤسسة المحتكم ضدها وتم إنذارها وإعلانها بالدعوى التحكيمية وقد تم استلامها للإعلان قانونا بجلسة

٢٠٢٠/٢/١٧ وتم إعلانها بالتأجيل لجلسته ١٧/٣/٢٠٢٠ وكما تم إعلانها إداريا بالحكم التمهيدي عبر البريد الالكتروني للمؤسسة لضمان وصوله إلى المسئول كما أعلنت المؤسسة المحتكم ضدها بمحضر الجلسة الادارى المؤرخ فى ٢٨/٤/٢٠٢٠ و ٢٧/٥/٢٠٢٠ وبالتأجيلات الاداربه التي كانت بسبب انتشار وباء

الكورونا وتعطيل الأعمال والموصلات العامة بعد اعتذار الخبير المعين بالحكم التمهيدي واستبداله بالسيد

الأستاذ /سامح يوسف محمد

وعليه فقد باشر السيد الخبير المأمورية حسبما أثبتناه

و حسبما تم وصفه والانتقال إلى مقر المؤسسة المحتكم ضدها والثابت بصدور هذا الحكم عدد من المرات ولم تقدم اى مستندا ومذكره بدفاعها ليدحض الادعاء أو تنازع فيه وكان كل ما اثير كلام مرسل لايسنده دليل واحد .

ولما كانت محكمه النقض قضت بالاتي : لمحكمة الموضوع أن تأخذ بتقرير الخبير كله ،

كما أن لها أن تأخذ ببعض ما جاء به وتطرح بعضه إذا هي لا تقضى إلا على أساس ما تطمئن إليه فيه

(نقض ١٩٦٧/١/٢٤ مجموعة المكتب الفني سنة ١٨ ص ١٧٦ نقض ١٩٧٥/١٢/٩ سنة ٢٦ ص ١٥٩٣ )

(نقض ١٩٧٩/٤/٥ الطعن رقم ٤٦/٤٣٧ قضائية )

**كما قضت أيضا بالاتي :**

محكمة الموضوع لها السلطة في الأخذ بتقرير الخبير . وجود مستندات أو أدلة أخرى في أوراق الدعوى

تتناقض مع انتهى إليه السيد الخبير التزامها بإزالة التناقض . مخالفة ذلك قصور

( الطعان رقمي ٤٧٦١ و ٧١/٤٧٣٣ ق جلسته ١/٤/٢٠٠٤ )

**وعقب كل ما تقدم من إيضاحات قانونيه لذلك فان الهيئة تلزم**

المدعى عليه (المحتكم ضده ) بتسليم المحتكم قيمه أمواله المقررة بالعقد وهى مليون دولار امريكى أو ما يعادلها بالجنيه المصرى وقت التنفيذ سواء الاختياري أو الجبري باعتبار أن هذه القيمة هي القيمة الاصلية

للمدعى المحكّم والتي لا يجوز النزول عليها وهذا حق للمدعى المحكّم يصونه الدستور والقانون باعتبارها أموال خاصة بالمحكّم و يتوفر استحقاقه بمجرد حلول نهاية مدة الشراكة التي بينهما أو الإنذار بإنهاء الشراكة خلال ستة أشهر من تاريخ وسعته استلامه الإنذار أو العلم به قانونا عملا بأحكام البند الرابع والتاسع من العقد سند الدعوى .

وقد قامت المحكّمة بعمل تلك الإنذار وتم استلامها قانونا بتاريخ ٢٠٢٠/١/٩ لما ثبت للهيئة من أصل الإنذار المتمم والمقدم من المحكّم وعليه فان بموجبه وبمقتضى أحكام بنود العقد فقد تحدد أمامنا قانونا وعليه نلزم المحكّم ضده قضائيا بأنه اعتبارا من يوم الأحد الموافق ٢٠٢٠/٧/١٢ تكون المؤسسة المحكّم ضدها ملزمة قضائيا بتسليم المحكّم قيمه أمواله المقررة بالعقد وهى مليون دولار امريكى أو ما يعادلها بالجنيه المصرى وقت التنفيذ سواء الاختياري أو الجبري ونظرا لصدور الحكم بعد هذا التاريخ فان الالتزام يقع على عاتق المؤسسة المحكّم ضدها من تاريخ الحكم والاعلان بالسند التنفيذى عقب ايداع الحكم المحكّمة المختصة و على نحو ما سيرد بالمنطوق .

**®\* وحيث انه عن طلب المدعى المحكّم بإلزام المدعى عليه المحكّم ضده بصفته بان يؤدي للمدعى المحكّم مبلغ ٧٥٠٠٠٠ فقط سبعمائة وخمسون ألفا دولار حصته في الأرباح المقررة والمتفق عليها سنويا تقاضيا من أرباح الشركة التي بينهما عن العام المالي الذي يبدأ من ٢٠١٧/١/١ وحتى نهاية ٢٠١٩/١٢/٣١**

ولما كان المدعى المحكّم يعد أمام القانون شريكا موصيا بحصة في رأس المال إذا انه لا يعد إلا ممولا للمشروع دون أن يكون له اى صفة قانونيه في الاداره على اى مستند رسمي أو تجارى أو بالعقد وان هذا العقد عقدا عرفيا .

ولما قد جاء بتقرير السيد الخبير المودع بان والذى اثبت صحته العقد لعدم نفيه بمسند رسمي يمكن ان يستدل به على عدم صحته يكون للمحكّم كافة الحقوق والاستحقاقات سواء من قيمه المشاركة او ما يترتب عليها من اضرار تستحق عليها فوائد قانونيه وماتم عليه من بنود العقد وماورد بعريضة الدعوى من استحقاقها ما قيمته مليون دولار امريكى قيمه حصتها بالمؤسسة طبقا للعقد بتاريخ ٢٠١٢/٣/١٨ حيث ان الفوائد المقرره بالقانون المدنى والخاضع لاحكام ماده ٢٢٦ ان تكون الفائده بقيمة ٥٪ من قيمه اصل المبلغ المذكور بالعقد وهو مليون دولار امريكى لذلك الفائده مقدارها ٥٠٠٠٠٠ دولار ( خمسون الف دولار) امريكى عن كل عام من تاريخ التوقف عن السداد وطبقا لما ورد بعريضة الدعوى وهذه تقرير منا بذلك

لذا فانه المحكّم مستحق الأرباح المتفق عليها وما جرى عليه عرفا من تعامل ماليا سابق قبل البعض ولا تتحمل المدعى المحكّم اى خسائر كونه تعامل هنا كالشريك الموصي حتى لو بوثيقه عرفيه ويكون الشريك المتضامن (المدير) هو المسئول فقط عن اى خسائر تنتجها أعمال الشركة وقد حققت الشراكة بالأعوام السابقة للخلاف المعروف على الهيئة أرباحا الا ان السيد الخبير لم يتمكن من حسابها حسبما تقدم من تقرير الخبرة المودع وقد جاء فى مجمله انها مستحقه للارباح .

ولما كان الارباح هنا امر غير مقدر حسابيا ومستنديا ولا يمكن باى صورته من الصور قبول مبلغ ٢٢٥٠٠٠٠٠ اثنين مليون ومائتان وخمسون الف دولار امريكى كارباح عن ثلاث سنوات الامر الذى يجعل ان المبلغ المطالب به يتضعف مرتين ونصف خلال ثلاث سنوات الامر الذى طرحناه لعدم التوصل لحساب دقيق واعتبرنا ان الاموال مودعه بالبنك وديعه ثلاثيه بفائده بنكيه لا اصل المبلغ وهو  $3 \times 10000000 = 30000000$  دولار  $3 \times$  سنوات  $= 9000000$  تسعون الف دولار امريكى وتبعاً لذلك من أحقيته المحكّم في الأرباح طبقا لما



جاء بتقرير الخبير ترى الهيئة أحقيته لها عملا بالبند السادس من بنود العقد حيث أن العقد شريعة المتعاقدين فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين عملا بأحكام (المادة ١٤٧ من القانون المدني) وإيضاحا لما سبق بالحكم من أحكام القانون وقضاء محكمة النقض .

وعليه نرى الزم المدعى عليه المحكّم ضده بمبلغ تسعون ألف دولار امريكى أو ما يعادلها بالجنيه المصري وقت التنفيذ سواء الاختياري أو الجبري لقيمة أرباح المدعى المحكّمه المقررة لاجمالي أرباحها عن شركته مع المؤسسة المحكّمه ضدها ذلك عن العام المالي من ٢٠١٧ / ١ / ١ وحتى ٢٠١٩ / ١٢ / ٣١

**\* ولم يطلب المحكّم حتى الفصل في الدعوى والذي كان من حق المحكّم لتلك الأرباح عن هذه الفترة ولما تقرر قضاء بان ليس للقاضي سلطه في توجيه نظر الخصوم لأوجه دفاعهم**

وذلك على نحو ما سيرد بالمنطوق

®) **وحيث عن طلب المدعى المحكّم بإلزام المدعى عليه المحكّم ضده بصفته بان يؤدي للمدعى المحكّم خمسون ألف دولار قيمه الفوائد المقررة بالقانون نظير قيمه أصل المبلغ المودع لدى المؤسسة المحكّم ضدها بواقع ٥% عملا بمقتضى أحكام المادة ٢٢٦ من القانون المدني اعتبارا من اول عام ٢٠١٧ سنويا وحتى تنفيذ الحكم الذي سيصدر في الدعوى .**

وحيث انه من المقرر قانونا بأحكام المادة ٢٢٦ مدني أن تشترط لسريان الفوائد القانونية من تاريخ المطالبة القضائية وان يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب وفسرت محكمة النقض بأنه معلوم المقدار أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطه تقديرية . ولما جاء من حساب لتلك الطلب بتقرير السيد الخبير المودع بأوراق الدعوى التحكيمييه بان اجمالى الفوائد هو ٥٠٠٠٠٠ دولار ولما كان أصل المبلغ مليون دولار ويبدأ تاريخ المطالبة القضائية يوم ٢٠٢٠/١/٩ اى انه يستحق الفوائد عن عام واحد وهو مبلغ ٥٠٠٠٠٠ خمسون الف دولار امريكى وما استجد عليها خلال الايام او العام التالي

ولما كان كذلك فان الهيئة تلزم المدعى عليه المحكّم ضده بمبلغ خمسون الف دولار امريكى أو ما يعادلها بالجنيه المصري وقت التنفيذ سواء الاختياري أو الجبري لقيمته الفوائد المقررة بالقانون نظير قيمه أصل المبلغ المودع لدى المؤسسة المحكّم ضدها بواقع ٥% عملا بمقتضى أحكام المادة ٢٢٦ من القانون المدني اعتبارا من تاريخ انتهاء مهله الإنذار وليس من تاريخ الامتناع عن سداد مستحقات المحكّم وحتى تاريخ ذلك القضاء وتتجدد الفوائد لنسبه السنة حتى تنفيذ الحكم الذي صدر في الدعوى بتاريخ اليوم ذلك أن المحكّم قضى له بأرباح عن السنوات ٢٠١٧ و ٢٠١٨ و ٢٠١٩ والفائدة التجارية تفقد تحقق أركانها لعدم المطالبة بأرباح عن السنوات التالية وحتى صدور الحكم أو حتى التنفيذ وإلا كان طلبها محسوبا لما تحقق من أرباح بالاضافه إلى أصل المبلغ باعتبار أن الفائدة فائدة ٥% في المسائل التجارية لتأخير المدين عن سداد دين الدائن مما لايجوز قانونا ازدواجهما معا في نفس السنوات المطالب بها ولم تطلب المحكّمه الارباح حتى تنفيذ الحكم الذى يصدر فى الدعوى لذا لا يكون من حق المحكّمه الفوائد القانونيه الا من تاريخ المطالبه القضائيه حتى تاريخ تنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى .

ولما تقرر قضاء بان ليس للقاضي سلطه في توجيه نظر الخصوم لأوجه دفاعهم فيكون من حق المحكّم الفوائد القانونية عن المدة اعتبارا من ٢٠٢٠/١/١٧ وحتى تنفيذ الحكم والزام المحكّم ضده بالفوائد القانونيه ٥% عملا بمقتضى النص الوارد بأحكام المادة ٢٢٦ مدني و على نحو ما سيرد بالمنطوق

**® \* وحيث أن المحكم يطالب المحكم ضده بصفته بمبلغ ٥٠٠٠٠٠٠ خمسمائة ألف دولار تعويضا عن الأضرار المادية والأدبية التي أصابتها نتيجة لحبسها مال المدعى بدون وجهه حق أو مبرر معقول أو قانوني**

\* ولما كان قد نصت المادة ١٦٣ من القانون المدني على انه :

((كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ))

وحيث أن المحكم قد أصيبت بإضرار جسام من حبس الأموال التي أودعتها طرف المؤسسة المحكم ضدها وهى أموال تخص عملاء له أتمنوه على تشغيل أموالهم وأودعها لديه بمقابل سندات كتابيه (شيكات بنكيه) حررها لهم ولكون إنه لم يوفى فقد لاحقوه جنائيا وقد وصلت أعداد أحكام الحبس الصادرة ضده المحكم المقدمه هي عشرون عاما في عدد سبع دعاوى جنائية وأصبحت طريده العدالة تاركة بلدها وبيتها وأبنائها وعملها وهويعمل بوظيفه مرمومه جدا بالحكومة لما هو ثابت بتحقيق الشخصية ) ونتج عن ذلك أضرار مادية وأدبيه ومعنوية

® وحيث أنه المحكم طلب ٥٠٠٠٠٠٠ فقط خمسمائة ألف دولار امريكى تعويض ولما كان من المقرر أن المسؤولية المدنية قد تكون عقديه وقد تكون تقصيريه فالمسئولية العقدية هي الجزاء المترتب على عدم تنفيذ العقد أو التزام فيه والمقرر فقها أن أركان المسئولية العقدية هي ذاتها أركان المسئولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببيه بين الخطأ والضرر ولا تتوافر المسئولية العقدية إلا نتيجة إخلال احد المتعاقدين بالتزامه على نحو سبب ضررا للعاقد الآخر فتقوم تلك المسئولية على الإخلال بالتزام عقدي ومن ثم يشترط لقيام المسئولية العقدية توافر ثلاث شروط ؟

١- أن يوجد عقد يربط بين المسئول والمضور . وهو كذلك

٢- أن يكون هذا العقد صحيحا . وهو مالم يثبت المحكم ضده بصفته خلاف ذلك

٣- أن يقع من الطرف المسئول إخلالا بأحد التزاماته الناشئة عن هذا العقد يرتب ضررا للطرف المضور فإذا تخلفت هذه الشروط أو بعضها امتنع قيام المسئولية العقدية. ولم يقدم المحكم ضده ما يوضح الدعوى واسانديها

(التقنين المدني في ضوء الفقه والقضاء للأستاذ محمد كمال عبد العزيز ص ٥٢٤)

ولما كان كذلك وقد تحققت الأركان الثلاثة ولم يقدم المحكم ضده اى سند يدحض أيا من تلك الأسباب وحيث أن استقرت أحكام محكمة النقض على انه أن التقدير وتوافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصل في الأوراق (طعن ٣٩/٢٠٩ ق جلسة ١٩٦٩/٦/٢)

وحيث أن التعويض المطالب به تنطبق عليه المسئولية العقدية في أحكامها فهي تطبق على موضوع الدعوى ولما كان قد تحققت الهيئة وانتهت سلفا في قضائها المتقدم إلى تقاعس المحكم ضده على الالتزامات التعاقدية وكان هذا الأمر مشوبا بالتعسف ولم يكن ما يبرره وبالتالي فقد وقع الإخلال بالالتزام التعاقدى ويكون طلب التعويض في محله وعلى سند من الواقع والقانون متعينا قبوله وتقديره يرتكن الأول عن الإخلال بالالتزامات التعاقدية مقدرا فيها حجم التعويض مما يتناسب مع الضرر المادي الذي تقدره الهيئة بأعلى عائد بنكى للمدخرات الدولاريه للسعر وهو ثلاثة في المائة عن كل سنة ٣× سنوات = ٩٪ + ٩٪ = عن الضرر الادبى باجمالى ١٨٪ من قيمه أصل المبلغ وهو المليون دولار اى أن التعويض ١٨×١٠٠٠٠٠٠٠ =

١٨٠٠٠٠ مائه وثمانون ألف دولار امريكى واعتبرت الهيئة أن هذا التعويض يختلف معياره عن عما قضت به الهيئة للمحتكم من أرباح اتفقيه وهى نتيجة لممارسه نوعيه تجاربه خاصة تختلف عما لحق المضرور من إضرار بالتعويض هو السبيل لإشباع المضرور لجبر ضرره والضرر هنا هو ما يصيب الوجدان ماديا وأدبيا ويقدره قاضى الموضوع بما لديه من أدله مطروحة أمامه وما يتكون لديه من وجدان مقدر في ذلك وضع المضرور ادبيا واجتماعيا والأضرار التي أصابته وتبعاً للأضرار التي أصابت المحتكم فان الأحكام الجنائية الصادرة ضده جميعها أحكام غيابية ولم ينفذ اى منها لذا ما لحق المحتكم من أضرار قدرتها الهيئة في الجانب المادي نحو انتقالاته وتكاليف أعاشته التي تتطلبها إنسان طريد العدالة والضرر الادبى والذي أصاب وجدان المحتكم وجعله ملاحق قضائيا وعرضه للحبس ومهدده ليلا ونهارا دائمة التنقل من بلد إلى بلد تاركه أهلها وأسرته وأبنائها بل وعملها مصدر إعاشته الاساسى ورزقها وكل هذا بفعل المؤسسة المحتكم ضدها حسبما مالم يثبت عكسه من المؤسسة المحتكم ضدها

وبناء على ما تقدم فان الهيئة تلزم المدعى عليه المؤسسة المحتكم ضدها بمبلغ مائه وثمانون ألفا دولار امريكى أو ما يعادلها بالجنيه المصرى وقت التنفيذ سواء الاختياري أو الجبري و على نحو ما سيرد بالمنطوق .

\* أما عن السند المقدم من المحتكم والذي تم تحريره سوى قبل تحرير العقد المقدم سند الدعوى التحكيمية أو بعده بلحظات لتاريخه وبتاريخ العقد فان الهيئة ترى انه العقد التي حررتة المؤسسة المدعى عليه المحتكم ضده لصالح المدعى المحتكم هو كافي و يضمن حقوق المدعى أصلا بما لا يجوز استخدام اثنين من المستندات لدين واحد باعتبار معاملة تجارية واحده وترى الهيئة أن السند لا يعدو أن يكون سندا آخر لإثبات حق أقرت به المؤسسة المحتكم ضدها بموجب عقد تم التوقيع عليه ومبهور بخاتم المؤسسة وهو سند دين يكفى لتقاضى الإرباح واسترداد أصل المبلغ والتعويض لإخلال المحتكم ضده بالتزاماته التعاقدية كيفما تم إثباته بحديثات الحكم والذي جعل الهيئة تعرض عنه ولا تعول عليه بالمنطوق .

® وحيث انه عن الرسوم والمصاريف واتعاب المحكم واتعاب المحاماة فالهيئة تقضى بان تلزم بها المدعى عليه المحتكم ضده عملا بنص أحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات والقانون ١٩٨١/١٧ وتعديلاته بالقانون ٢٠١٩/١٤٧

## فلهذه الأسباب

### حكمت الهيئة

أولا : بإلزام المدعى عليه المحتكم ضده بصفته بأداء مبلغ مليون دولار امريكى للمدعى المحتكم أو ما يعادلها بالجنيه المصرى وقت التنفيذ سواء الاختياري أو الجبري لقيمة حصته في الشراكة التي بينهما على أن يتم تنفيذ الحكم خلال اجل ستة أشهر من تاريخ استلام إنذار المحتكم الى المحتكم ضده وفقا للبند الرابع من العقد وكان يتعين تنفيذه فى ١٢/٧/٢٠٢٠ وعليه نلزم المؤسسة المحتكم ضدها بتنفيذه بالقوة الجبرية المحتكم ضده قضائيا بأنه اعتبارا من يوم الأحد الموافق ١٢/٧/٢٠٢٠ تكون المؤسسة المحتكم ضدها ملزمة قضائيا بتسليم المحتكم قيمه أموالها المقررة بالعقد وهى مليون دولار امريكى أو ما يعادلها بالجنيه المصرى وقت التنفيذ سواء الاختياري أو الجبري ونظرا لصدور الحكم بعد هذا التاريخ فان الالزام

يقع على عاتق المؤسسة المحكمتك ضدها من تاريخ الحكم والاعلان بالسند التنفيذي عقب ايداع الحكم المحكمة المختصة وانقضاء مده التسعون يوما المقرره قانونا للطعن .

ثانيا : بإلزام المدعى عليه المحكمتك ضده بصفته مستعجلة بأداء مبلغ تسعون الف دولار امريكى أو ما يعادلها بالجنيه المصري وقت التنفيذ سواء الاختياري أو الجبري للمدعى المحكمتك قيمه الأرباح عن الأعوام المطالب بها تحكيميا والذي يبدأ من ١/١ / ٢٠١٧ حتى نهاية ٣١/١٢/٢٠١٩

ثالثا : بإلزام المدعى عليه المحكمتك ضده بصفته بان يؤدي للمدعى المحكمتك ٥٪ قيمه الفوائد المقررة بالقانون نظير قيمه أصل المبلغ المليون دولار من تاريخ المطالبة القضائية بالإذار المرسل من المحكمتك إلى المحكمتك ضده وهى تفصيليا ١٠٠٠٠٠٠٠ دولار امريكى  $\times ٥\% = ٥٠٠٠٠٠$  خمسون ألف دولار امريكى أو ما يعادلها بالجنيه المصري وقت التنفيذ سواء الاختياري أو الجبري اعتبارا من ١٧/١/٢٠٢٠ نهاية مهله الإذار وحتى تاريخ ذلك القضاء وتتجدد الفوائد لنسبه السنة حتى تنفيذ الحكم الذي أصدرناه في الدعوى بشأن أصل المبلغ المدوع لدى المحكمتك ضده

رابعا : إلزام المدعى عليه المحكمتك ضده بصفته بأداء مبلغ مائه وثمانون الف دولار امريكى أو ما يعادلها بالجنيه

المصري وقت التنفيذ سواء الاختياري أو الجبري لقيمته التعويض عن الإضرار المادية والادبيه التي أصابت المدعى (المحكمتك) لحبس المدعى عليه ( المحكمتك ضده) أموال المدعى طوال الأعوام من أول ٢٠١٧ إلى تاريخ المطالبة بعام ٢٠١٩ لما لفته المحكمتك من ضرر ادبى ونفسى لملاحقتها جنائيا بسبب خطأ وفعل المؤسسة المحكمتك ضدها

خامسا : بإلزام المحكمتك ضده المدعى عليه بصفته بأداء الرسوم والمصاريف الاداريه واتعاب المحكم طبقا للبيان الدعوى المرفق بالحكم و يتم تحصيلها أثناء تنفيذ الحكم سواء اختياري أو جبري وتحميلها على المحكمتك ضده كونه خاسر الدعوى عملا بنص أحكام المادة ١٨٤ من قانون المرافعات ومبلغ خمسمائة جنيه أتعاب محاماة تورد

لنقابه المحامين عند إيداع الحكم عملا بأحكام قانون المحاماة رقم ١٩٨١/١٧ وتعديلاته بالقانون ٢٠١٩/١٤٧ ورفضت الهيئة فيما عدا ذلك من طلبات سواء كانت محدده او مضمونا والتي لم يتخذ اى اجراء قانونى بصدده من المحكمتك او المحكمتك ضده .

صدر الحكم بتاريخه وتحرر الحكم من عددعشرن صفحه وجهه واحد وتوقع عليه منا وختمنا صفحاته بختمنا مشتمله على الحيثيات والمنطوق والصفحة الاخير مشتمله على المطالبه وعملا بأحكام المادة ٤٤ من القانون ١٩٩٤/٢٧ الخاص بالتحكيم وصرحنا بتسليم كل من طرفي الدعوى نسخه معتمده للعمل بموجبها واتخاذ الإجراءات القانونية المقرره للمحكمتك لإيداع الحكم لوضع الصيغة التنفيذية وأن يحرر كاتب أول المحكمة المختصة محضر إيداع يسلم صورته رسميه منه للمحكوم له لتقديمها رفق أوراق طلب التنفيذ وصوره للخصم بعد سداد الرسوم والمصروفات والاتعاب المقررة ،،

سكرتير الهيئة  
بوصفنا المحكم الفردي الحر المعين من قبل طرفي التحكيم  
رئيس هيئة التحكيم / عماد فيليبس ميخائيل  
مستشار التحكيم الدولي

ملحق بالحكم قائمه بمطالبة يتم تحصيلها عند التنفيذ سوى اختياري او جبرى والمستندات التى يتم

ملاحظات	الجهة التي يتم السداد والتوريد باسم المكلف	اسم المكلف وسببه	المبلغ بالحروف	رقم
لاحكام ماده ١٨٤ من قانون المرافعات وقانون التحكيم ١٩٩٤/٢٧ وقانون المحاماه ١٩٨٣/١٧ والمعدل لقانون ٢٠١٩/١٤٧	لصالح نقابه المحامين	تحصل من المحكته ويتم تحميلها على المؤسسه المحكتم ضدها لصالح نقابه المحامين	خمسمائه جنيهه مصرى	٥٠٠

### المستندات التي يتم ايداعها مع صورته الحكم المعتمده :

- ١- اصل العقد سند الدعوى التحكيميه والمؤرخ فى ٢٠١٢/٣/١٨ بين طرفى التداعى
- ٢- صورته معتمده من عريضه الطلبات المعلنه معتمده من رئيس الهيئه وبخاتمته .
- ٣- صورته اعاده الاعلان وذلك لما شاب الاعلان بالطلبات من تغيير لمقر انعقاد جلسات التحكيم بالكورتى بعد تحديد مقر الانعقاد وتغييره بعد تحديد الجلسة الاجرائيه والتكليف بالاعلان بمعرفه محامى المحكته .
- ٤- صورته رسميه من حكم محكمه جنوب القاهره فى الدعوى رقم ٢٠١٩/١٩ م .  
تجارى كلى جنوب والذى يثبت من خلاله ثلاث امور اولا اختصاص المحكمه (محكمه جنوب القاهره ) بحكم بات اعمالا باحكام ماده ٩ من القانون ١٩٩٤/٢٧ لمراقبه اجراءات التحكيم او اى اجراء تحفظى ووضع الصيغه التنفيذيه وتنفيذ الحكم الصادر فى الدعوى التحكيميه الثانى اختصاص رئيس الهيئه التحكيم بنظر الدعوى الذى اصدر الحكم . الثالث موقف المؤسسه المحكتم ضدها السلبي بالامتناع عن تقديم دفاعها امام المحكمه لهدم الدعوى كما تدعى والتي استمرت المؤسسه فى ترديده بدون ان تقدم ما يثبت صحته او اهليه كصفه للطعن المقرر عملا باحكام المواد ٣ و ٧٦ من قانون المرافعات و ماتدعيه او تدفع به امام هيئه التحكيم اثناء نظر الجلسات وامام السيد الخبير ولم تقدم اى شى يثبت او يدعم دفاعها
- ٥- صورته من الحكم التمهيدى الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٤/٦ بنذب خبير حسابى .
- ٦- صورته من تقرير الخبير المودع بالدعوى التحكيميه ومحضر الايداع .
- ٧- اصل الاعلان بالحكم معلن للمؤسسه المحكتم ضدها .  
رئيس هيئه التحكيم
- ٨- شهاده سلبيه من محكمه الاستئناف العالى بعدم قيد دعوى بطلان حكم تحكيم عماد فيليبس ميخائيل خلال تسعون يوما من تاريخ الاعلان بالحكم وحتى تاريخ يوم الايداع .  
مستشار التحكيم الدولى

سابعا آليات الإيداع والتعليق على بعض الأمور التي تثار بعد الحكم  
**التعليق على المادة (٥٨) من قانون التحكيم ٢٧ / ١٩٩٤.**

**فقد نصت المادة على:**

لا يقبل تنفيذ حكم التحكيم إذا لم يكن ميعاد رفع دعوى بطلان الحكم قد  
انقضى أي تسعون يوماً.

لا يجوز الأمر بتنفيذ حكم التحكيم وفقاً لهذا القانون إلا بعد التحقق مما  
يأتي:

أ - أنه لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية في  
موضوع النزاع.

ب - أنه لا يتضمن ما يخالف النظام العام في جمهورية مصر العربية  
والعقار حدده النظام العام بمحكمة العقار

ج - أنه قد تم إعلانه للمحكوم عليه إعلانه صحيحاً

3. ولا يجوز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم

أما الأمر الصادر برفض التنفيذ فيجوز التظلم منه إلى المحكمة المختصة  
وفقاً لحكم المادة (٩) من هذا القانون، خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره  
وهذا نفاذاً لحكم الدستورية

**حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية البند ٣ من المادة ٥٨ (**

**من قانون التحكيم في المواد المدنية والتجارية الصادر بالقانون**

**رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ فيما نص عليه من عدم جواز التظلم من الأمر**

**الصادر بتنفيذ حكم التحكيم) في القضية رقم ٩٢ لسنة ٢١ ق دستورية**

**وقد جاء (بجلسة ٢٠٠١/١/٦) (الجريدة الرسمية العدد ٣ في ١٨ / ١ / ٢٠٠١)**

**بالمذكرة الإيضاحية**

يحق لمن كسب الدعوى طلب تنفيذه بعد انقضاء ميعاد التسعين يوماً  
المقرر لإقامة دعوى البطلان، ومع ذلك إذا أقيمت هذه الدعوى خلال  
الميعاد عاد إلى من صدر حكم التحكيم لصالحه حقه الأصلي في طلب  
تنفيذ الحكم مباشرة لكيلا يظل سلبياً بعد أن هاجمه خصمه بإقامة دعوى  
البطلان، ولما كان من الأرجح أن يطلب المدعي في هذه الدعوى وقف  
تنفيذ الحكم بصفه مستعجلة وهنا على إداره التنفيذ أن توقف التنفيذ حتى

تفصل المحكمة في دعوى البطلان وإلا يكون قد تدخلت الإدارة في سلطه القضاء المهيمنة على البلاد لحفظ الحقوق والحريات ، الأمر الذي قد يطيل الإجراءات، فقد استوجبت المادة (٥٦) الفصل في كل من طلب وقف التنفيذ ودعوى البطلان على وجه الاستعجال إلا انه الدعوى إذا استمرت في التداول بين بطلان الإجراءات التي قد ترفه أثناء التحكيم وقبل إصدار الحكم النهائي للتحكيم وبين دعوى بطلان الحكم التي ترفه بهد الإعلان بحكم التحكيم وخلال التسعون يوما ويطلب في كلاهما بصفه مستعجلة وقف وإلغاء الإجراءات وانعدام الأحكام التحكيمية لصدورهما من محكم غير معين ولا يوجد اتفاق وتم رده وتناولت المادتان ٥٧، ٥٨ إجراءات طلب تنفيذ حكم التحكيم، الأولي ببيان الجهة المختصة بالفصل في هذا الطلب والمستندات الواجب تقديمها، والثانية ببيان شروط منح الأمر بالتنفيذ وعدم جواز الطعن فيه إلا إذا صدر برفض التنفيذ فيكون عندئذ قابلا للطعن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وجاء حكم الدستورية لاحقاً انطلاقاً لمبدأ المساواة فأعطي الحق أيضاً في التظلم من إصدار الأمر لمن صدر ضده حكم التحكيم وأعلن بالسند التتفيدي.

### وجاء بتقرير اللجنة المشتركة

بالنسبة للمادة ٥٧ رأت اللجنة أن يجري تنظيم أحكام وقف تنفيذ حكم المحكمين في مادة مستقلة فنصت كقاعدة عامة على أن ترفع دعوى البطلان لا يترتب عليه حتماً وقف تنفيذ حكم التحكيم، وقد أجاز للمحكمة المرفوع أمامها دعوى البطلان أن تأمر بوقف تنفيذ حكم التحكيم إذا كان المدعي قد طلب ذلك في صحيفة دعواه وقف التنفيذ بصفه مستعجلة ، وكان طلبه قد أنبني على أسباب جدية.

وقد أناطت المادة بالمحكمة الفصل في هذا الطلب خلال ستين يوماً من تاريخ أول جلسة محددة لنظره، وأجازت لها عند أمرها بوقف التنفيذ أن تأمر بتقديم كفالة أو ضمان مالي كما حثت على أن تفصل المحكمة، في دعوى البطلان - المأمور بوقف تنفيذ حكم التحكيم فيها - خلال سنة أشهر من تاريخ صدور هذا الأمر، وتجدر الإشارة بأن المواعيد المبينة في هذه المادة مواعيد إرشادية قصد منها الحث على سرعة الفصل في دعوى البطلان ووقف التنفيذ ومن هنا يتضح ان التحكيم على الدوام يتعلق بمسائل مالية والتزامات والتزامات متقابلة يحكم بها قضاء اتفاقي بموجب اتفاق رضائي حر بين طرفي الخصومة فانه بذلك لا اعمال لوجود تحكيم في مسائل عقاريه او جنسيه او احوال شخصيه او التي لايجوز فيها الصلح او التي تخالف النظام العام عموماً وهذا حق مطلق للمحكمة التصدي له من تلقاء ذاتها بدون طلب او دفع (م ٢/٥٣ من قانون التحكيم )

## وبالنسبة للمادة ٥٨

- نظمت المادة طلب تنفيذ حكم المحكمين فاشترط للأمر بالتنفيذ أن يكون ميعاد دعوى البطلان (تسعين يوماً) قد انقضى وأوجبت التحقق من أن حكم المحكمين المطلوب تنفيذه لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية في ذات النزاع إعلاء لسلطان القضاء المصري في هذا الصدد، وألا يخالف حكم التحكيم قواعد النظام العام السائدة والمرعية في مصر، وأن يكون الحكم قد تم إعلانه إعلاناً صحيحاً لأطرافه بحيث يتصل علمه اليقيني به لتبدأ كافة المواعيد المترتبة عليه وقد عالجت الفقرة الثانية حالات التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم المحكمين فلم تجز التظلم من الأمر الصادر بالتنفيذ (وقضي بعدم دستورية هذه الفقرة) ورخصت للصادر لصالحه حكم التحكيم التظلم من الأمر الصادر برفض طلب التنفيذ وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره وأناطت بالمحكمة المشكلة بالمادة (٩) الفصل فيه

### وقد اثبت بمحاضر ومناقشات مجلس الشعب الاتي :

أبدى العضو / توفيق ز غلول ملاحظته على المادة (٥٨) ولاسيما البند (٢) والذي نص على أنه :  
"لا يجوز الأمر بتنفيذ حكم التحكيم وفقاً لهذا القانون إلا بعد التحقق مما يأتي

أنه لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية في موضوع النزاع فيكف الوصول إلى هذا؟ يعني أنه لا يتعارض... مين اللي هياخذ النقض والبحث والفحص وعقب وزير العدل بأن صاحب الشأن أو صاحب المصلحة يقول: سبق صدور حكم في هذه المسألة من المحكمة المصرية ويقدم هذا فلا يجوز أن تنفذ الحكم، هذا الأمر يخالف النظام العام في مصر ويقول هذه المسألة تخالف النظام العام انتهينا هذا أمر يحقق السيادة

وأضاف أنه لا يتصور أنه يكون المطلوب لف محاكم الجمهورية وإحضار شهادة سلبية بالألا توجد منازعة في هذا فليس هذا متصوراً ولا يحدث فالطرف الثاني هو اللي بيقدم وفي حدود الدعوى المطروحة

وأبدى الدكتور / إدوار غالي الذهبي تحفظاً مضمونه أن الإبقاء على النص كما هو بأسلوب الصيغة السلبية فسيكون فيه نسف لقانون التحكيم كله ولن ينفذ حكم تحكيم في مصر لأنه معناه إنني لازم ألف على محاكم مصر كلها محكمة محكمة وأجيب شهادة سلبية منها على أن الحكم اللي معايا لا



يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية هو التعبير في حاجة إلى تعديل في الصياغة فنستخدم أسلوب الإثبات بدلاً من أسلوب النفي، يعني يقول أنه إذا قدم المحكوم عليه ما يدل على أن الحكم يتعارض مع حكم سابق، لأن المحكوم ضده يقع عليه عبء إثبات أن الحكم يتعارض أولاً يتعارض أنا معاً حكم أثبت ليه وألف على المحاكم وأقول لها أديني شهادة

وعقب رئيس المجلس بأن الرأي له وجاهته لكن من الناحية التطبيقية ليست بالصورة التي يقولها فالمحكمة عندما تصدر أمراً بالتنفيذ نجد أن الشخص الصادر ضده حكم في التحكيم عليه أن يقدم للمحكمة ما يثبت أن تنفيذ الحكم يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية فإذا لم تثبت المحكمة أنه يخالف حكماً آخر ففي حدود ما هو معروض عليها أن تصدر حكمها أي أن المحكمة تحكم في حدود الملف، والبيئة على من ادعي، فإذا فشل الآخر فتكون المحكمة قد تحققت أنه لا يتعارض مع حكم آخر صدر من محكمة مصرية.

**وجدير بالذكر أن الفقرة الثالثة من المادة (٥٨) من قانون التحكيم المصري رقم ١٩٩٤/٢٧، كانت تنص على أنه**

**“ لا يجوز التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم. أما الأمر الصادر برفض التنفيذ فيجوز التظلم منه إلى المحكمة المختصة وفقاً لحكم المادة (٩) من هذا القانون خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدوره**

**علي أن المحكمة الدستورية قضت بعدم دستورية حظر التظلم من الأمر الصادر بتنفيذ حكم التحكيم مما يترتب عليه عدم أعمال الحظر المشار إليه في جانب من صدر الأمر بتنفيذ حكم التحكيم في مواجهته، واعتبار الحق في التظلم لأي من الجانبين جائزاً أمام المحكمة المختصة وذلك سواء كان التحكيم محلياً أو دولياً**

وسوف نشير إلى إجراءات تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في مصر طبقاً لقانون التحكيم رقم ١٩٩٤/٢٧

أ - من حيث المحكمة المختصة

وفقاً للمادة (٩) من قانون التحكيم تكون المحكمة التي يختص رئيسها بتلقي طلب الأمر بالتنفيذ هي - المحكمة المختصة أصلاً بنظر النزاع - إذا كان التحكيم داخلياً في علاقة وطنية بأشخاصها وموضوعها وسببها

أما إذا كان التحكيم دولياً في حدود ما جاء بالمادتين الثانية والثالثة من قانون التحكيم فينعد الاختصاص القضائي في شأن الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي لرئيس محكمة استئناف القاهرة أو أية محكمة استئناف أخرى يتفق عليها الأطراف. وطبقاً لنص المادة (٥٦) من قانون ١٩٩٤/٢٧ في شأن التحكيم يجوز لرئيس المحكمة المشار إليها نذب أحد قضاتها لإصدار الأمر بالتنفيذ

## ب - من حيث المستندات الواجب تقديمها

طبقاً لحكم المادة (٥٦) من قانون ١٩٩٤/٢٧ ، المشار إليها يتعين على طالب تنفيذ حكم التحكيم أن يرفق بطلبه مستندات محددة هي أصل الحكم الصادر من هيئة التحكيم أو صورة موقعة منه وصورة معتمده من المحكم وعلى مسؤوليته لما هو مرفق بأوراق الدعوى التحكيمية من اتفاق التحكيم لان قاضي الدولة يراقب إجراءات وأنا اعمل بصفه خاصة على تسجيل الجلسات صوت وصوره متى طلبت فأنها تكون تحت أمر ورقابه قضاء الدولة لان العمل القضائي يجب أن يكون مشمولاً بالنزاهة والشفافية والحيدة والاستقلال كما يجب أن يرفق ترجمة مصدق عليها من جهة معتمدة لحكم التحكيم إلى اللغة العربية ما لم يكن صادراً باللغة ذاتها صورة من محضر إيداع الحكم المراد تنفيذه طبقاً لحكم المادة (٤٧) من القانون ذاته

وتنص المادة (٤٧) في هذا الخصوص على أنه "يجب على من صدر حكم التحكيم لصالحه إيداع أصل الحكم أو صورة موقعة منه باللغة التي صدر بها، أو ترجمة باللغة العربية مصدقاً عليها من جهة معتمدة إذا كان صادراً بلغة أجنبية، وذلك في قلم كتاب المحكمة المشار إليها في المادة (٩) من هذا القانون ويحرر كاتب المحكمة محضراً بهذا الإيداع، ويجوز لكل من طرفي التحكيم طلب الحصول على صور من هذا المحضر

وأنا هنا اكرر واتمسك بضروره لما كان من متطلبات تنفيذ حكم التحكيم انه لا يقبل إيداعه إلا ما لم تنقضي مده التسعون يوماً المقررة للطعن على الحكم لذا فانه قد يكون هناك بالمنطق طعنا واشتمل على طلب مستعجل بوقف التنفيذ الأمر الذي يجب وقف تنفيذ الحكم لحين الفصل في الطلب العاجل المعروف على القضاء فلا يعمل بمقتضى حكم التحكيم حتى يكون قابلاً للتنفيذ خلاء من أي طعون سوى بالانعدام أو البطلان لذا يلزم تقديم شهادة سلبية من محكمه الاستئناف بعدم قيد طعن على حكم التحكيم كما انه يجب أن يودع معهم إعلان صحيح ثابت به استلامه المحتكم ضده صورته من الحكم الصادر ضده أما بشخصه أو استلام البريد المسجل "بحكم التحكيم"

## ج - من حيث المدة الواجب تقديم طلب تنفيذ حكم التحكيم

طبقاً لحكم المادة (٥٤) من قانون التحكيم لا يقل طلب تنفيذ الحكم إلى المحكمة المختصة إلا بعد مضي مواعيد رفع دعوى البطلان وهي تسعون يوماً من تاريخ إعلان الحكم للمحكوم عليه.

وإذا فرض ورفعت دعوى بطلان حكم التحكيم خلال المواعيد القانونية وهو الميعاد سالف الذكر فإنه يجوز قبول طلب تنفيذ الحكم حيث لا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ الحكم طبقاً لحكم المادة (٥٧) من قانون التحكيم رقم ١٩٩٤/٢٧ والتي تنص على أنه: "لا يترتب على رفع دعوى البطلان وقف تنفيذ حكم التحكيم..". على أن ذلك لا يمنع رافع دعوى البطلان أن يطلب من المحكمة وقف تنفيذ الحكم شريطة أن يطلب ذلك في صحيفة دعوى البطلان وللمحكمة أن تأمر بوقف تنفيذ الحكم المراد إبطاله إذا ما وجدت تأسيس هذا الطلب على أسباب نيره، وحدد المشرع المصري للمحكمة مدة سنتين يوماً للفصل في طلب وقف التنفيذ تحسب من تاريخ أول جلسة نظر فيها الطلب، وأجاز المشرع للمحكمة في حالة قرارها بوقف التنفيذ الحكم أن تطلب من المدعي ضماناً مالياً أو تقديم كفالة وألزم المشرع القاضي في حالة وقف تنفيذ الحكم أن تفصل في موضوع دعوى البطلان خلال ستة أشهر تحسب من تاريخ صدور الأمر بوقف التنفيذ. وقد أشارت إلى هذه الأحكام في شأن طلب وقف تنفيذ حكم التحكيم المادة (٥٧) من القانون

## د - من حيث سلطة المحكمة المختصة بنظر طلب تنفيذ حكم التحكيم

يحظر على المحكمة التي تنظر طلب تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي، فحص موضوع النزاع محل التحكيم. فليس لهذه المحكمة النظر في مدى صحة أو بطلان حكم التحكيم، وتتحصر سلطة المحكمة المختصة بطلب التنفيذ على إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم أو رفضه. وأساس ذلك أن المحكمة المختصة بنظر طلب التنفيذ ليست محكمة استئناف الموضوع

## هـ - من حيث شروط تنفيذ حكم التحكيم

طبقاً لحكم المادة (٢/٥٨) من قانون التحكيم رقم ١٩٩٤/٢٧ "لا يجوز الأمر بتنفيذ حكم التحكيم وفقاً لهذا القانون إلا بعد التحقق مما يلي

- أ - أنه لا يتعارض مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية في موضوع النزاع
- ب - أنه لا يتعارض مع ما يخالف النظام العام في جمهورية مصر العربية
- ج - أنه قد تم إعلانه للمحكوم عليه إعلاناً صحيحاً

ويضاف إلى ما سبق من شروط حددها قانون التحكيم رقم ٢٧/١٩٩٤، الشروط التي يتطلبها قانون المرافعات المصري رقم ١٣/١٩٦٨، حيث تنص المادة (٢٩٩) مرافعات على أنه "تسري أحكام المواد السابقة على أحكام المحكمين الصادرة في بلد أجنبي ويجب أن يكون الحكم صادراً في "مسألة يجوز التحكيم فيها طبقاً لقانون الجمهورية".

وسوف نتناول أحكام هذه الشروط تباعاً

### **الشرط الأول: عدم تعارض حكم التحكيم مع حكم سبق صدوره من المحاكم المصرية في النزاع ذاته**

إن توافر الشرط الأول أمر يتفق واحترام الأحكام الصادرة في مصر وعدم التضارب بينها، حيث يجب عدم إهدار ما يصدره القضاء من أحكام سابقة حازت حجة الأمر المقضي في النزاع ذاته. فلا شك أن للحكم القضائي السابق حجية مطلقة على حكم التحكيم اللاحق له عند تعارضهما وألا أهدرت قيمة وحجية الأحكام الصادرة من القضاء المصري وفي ذلك تنص المادة (٤/٢٩٨) مرافعات على أنه:

"لا يجوز الأمر بالتنفيذ إلا بعد التحقق مما يأتي

- ١- ..... ٢ - ..... ٣ - ..... ٤ - إن الحكم أو الأمر لا يتعارض مع حكم أو أمر سبق صدوره من محاكم الجمهورية، ولا يتضمن ما يخالف "النظام العام أو الآداب فيها".

وترتباً على ذلك إذا تقدم طلب تنفيذ حكم تحكيم أجنبي إلى المحكمة المختصة في مصر وأتضح سبق صدور حكم من القضاء المصري يتعارض مع حكم التحكيم وجب عدم منح الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي

ويثار التساؤل عن سلطة القاضي المصري في إصدار أمره بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي عند تنازل الطرف الصادر لصالحه حكم القضاء المصري عن التمسك به وعن الحقوق المحكوم له فيها، والواقع أننا نرجح سلطة القاضي في منح الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي لعدم تعلق

ذلك بالنظام العام حيث أن حماية المحكوم له في الدعوى الصادر فيها حكم في مصر هي أساس ومناطق حرمان القاضي من إصدار أمره بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي في حالة صدور حكم وطني متعارض مع حكم التحكيم لذا هنا المنطق يفرض نفسه من ضرورة إعلان الملزم بالحكم المراد تنفيذه أو تزييله بإعلان صحيح ثابت فيه وصول لعلم المطلوب بالتنفيذ عليه علما يقينا بالحكم المطلوب تزييله أو تنفيذه ، أما وقد قبل المحكوم له التنازل عنه فلا بد من أعمال حكم القانون في إصدار القاضي الوطني أمره بتنفيذ حكم التحكيم

على أن مجرد رفع دعوى أمام القضاء المصري في النزاع ذاته لا يمنع القاضي بإصدار أمره بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي حيث أن نص المادة (٤/٢٩٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية سالف الذكر حدد فقط حالة صدور حكم في النزاع ذاته متعارضاً مع حكم التحكيم. كما أن القول بغير ذلك قد يشجع الطرف الخاسر إلى سرعة رفع دعوى أمام القضاء الوطني للإفلات من تنفيذ حكم تحكيم أجنبي صدر ضده

علي أنه يظل دائماً للقاضي المرفوع أمامه طلب تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي الحرية في إصدار أمره بالتنفيذ من عدمه في حالة وجود نزاع قائم أمام القضاء المصري إذ يملك القاضي الوطني سلطة تقدير مدى جدية وجدوى النزاع المعروف على القضاء المصري ومدى التعارض المحتمل في حالة إصدار أمره بالتنفيذ ويثار التساؤل أيضاً عن سلطة القاضي المصري المعروف عليه طلب إصدار أمره بتنفيذ حكمين متعارضين من دولتين مختلفتين ويراد تنفيذ كل منهما داخل مصر؟

إن الرأي السائد في هذا الخصوص هو احترام القاضي للحكم الأجنبي الصادر بتاريخ سابق على الآخر، بمعنى الأخذ بمعيار أسبقية الحكم الأجنبي في التاريخ. على أنه يشترط لأعمال هذا المعيار أن يكون الحكم السابق في التاريخ مستوفياً للشروط التي يتطلبها القانون المصري لإصدار أمر التنفيذ مع الوضع في الاعتبار إلى أحكام المعاهدات والمواثيق الدولية لأنها هي الأولى بالرعاية (ماده ٣٠١ مرافعات)

### الشرط الثاني: عدم تعارض حكم التحكيم مع النظام العام أو حسن الآداب في مصر

طبقاً لنص المادة (٥٨/ب) من قانون التحكيم رقم ١٩٩٤/٢٧، يشترط لمنح الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي عدم تعارضه مع النظام العام وحسن الآداب داخل مصر. وهذه قاعدة مسلم بها وتعد قاعدة أمرية يلتزم القاضي الوطني بأعمالها قبل منح أمره بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي. وهذا

الشرط تنص عليه معظم الاتفاقيات الدولية المعنية بالاعتراف وتنفيذ الأحكام الأجنبية كما تنص عليه التشريعات الوطنية.

وتؤكد هذا الحكم المادة (٤/٢٩٨) من قانون المرافعات المدنية والتجارية. كما سبق القول.

كما نصت المادة (٢٨) من القانون المدني على أنه "لا يجوز تطبيق أحكام قانون أجنبي عينته النصوص السابقة إذا كانت هذه الأحكام مخالفة للنظام العام أو للأداب في مصر ومع ذلك فيؤخذ في الاعتبار أولاً المعاهدات والمواثيق الدولية هي التي تكون أولى بالاحترام وذلك عملاً بمقتضى "المادة ٣٠١ مرافعات".

وترتيباً على ذلك للقاضي الوطني منع إصدار أمره بتنفيذ حكم تحكيم أجنبي إذا رأي تعارضه مع فكرة النظام العام، أي الأسس الجوهرية السائدة في دولته والمراد تنفيذ حكم التحكيم الأجنبي فيها.

ويعتبر حكم التحكيم الأجنبي مخالفاً للنظام العام في دولة القاضي المصري في حالتين

### **الحالة الأولى: الإخلال بحق الدفاع من خلال إجراءات التقاضي وإصدار الحكم**

ففي هذه الحالة، إذا تأكد القاضي المنوط به إصدار الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي، وجود إخلال بحق الدفاع لأحد أطراف النزاع وأن هناك مخالفات قانونية لإجراءات التقاضي التي اتبعت في إصدار حكم التحكيم، فعليه رفض طلب الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي ويثار التساؤل عن مدى تسبب حكم التحكيم الأجنبي المراد تنفيذه داخل مصر سبباً من الأسباب المتعلقة بالنظام العام يمنع القاضي الوطني من إصدار أمره بتنفيذ الحكم من عدمه؟

إن القضاء الفرنسي كان يعتبر، لمدة طويلة، أن عدم تسبب حكم التحكيم الأجنبي أمراً يخالف النظام العام، على أنه أجاز ذلك فيما بعد واعتبر أن عدم تسبب حكم التحكيم لا يكون سبباً كافياً لعدم الأمر بتنفيذه طالما كانت الأوراق والمستندات المقدمة مع طلب التنفيذ كافية ليقف القاضي الوطني على مضمون الحكم وعدم تعارضه مع النظام العام

وطبقاً لحكم قانون التحكيم المصري رقم ٢٧/١٩٩٤، لا يعد تسبب حكم التحكيم من النظام العام، حيث نص في المادة (٤٣) منه على ضرورة تسبب حكم التحكيم، ثم أجاز أيضاً للأطراف الاتفاق على غير ذلك إذا كان القانون الواجب التطبيق على إجراءات التحكيم لا يشترط ذكر أسباب الحكم (م ٤٣/٢)

## الحالة الثانية: تعارض في مضمون حكم التحكيم الأجنبي مع النظام العام لدولة القاضي الوطني

إذا فرض وكان قانون دولة القاضي المعروض أمامه طلب تنفيذ حكم التحكيم يتعارض مع مضمون حكم التحكيم من حيث المبادئ الأساسية للنظام العام وحسن الآداب، فإن للقاضي الوطني أن يمتنع عن إصدار أمره بالتنفيذ

ويراعي في هذا الخصوص أن فكرة النظام العام وحسن الآداب فكرة مرنة تتغير وفق تغير الزمان والمكان وللقاضي مطلق تقدير مدى تعارض حكم التحكيم مع الأسس والمبادئ القائم عليها النظام القانوني المصري. فالقاضي له أن يأمر بالتنفيذ من عدمه وفق قناعته بعدم تعارض حكم التحكيم مع الأسس والمبادئ القائم عليها النظام القانوني المصري. وللقاضي رفض الأمر بتنفيذ حكم التحكيم إذا تأكد من مخالفته للنظام العام المصري ولو لم يطلب إليه الصادر ضده الحكم

ومن المتفق عليه سلطة القاضي المصري في تجزئة الحكم المطلوب تنفيذه إذا كان يقبل التجزئة في حالة مخالفة بعض أحكامه للنظام العام في مصر دون البعض الآخر

### الشرط الثالث: إعلان المحكوم عليه إعلاناً صحيحاً لتنفيذ حكم التحكيم

تشرط المادة (٥٨) من قانون التحكيم المصري سالف الذكر في فقرتها (ج) إعلان الطرف الصادر ضده حكم التحكيم بتنفيذ الحكم، ويجب أن يتم الإعلان صحيحاً وفقاً لإجراءات الإعلانات القضائية المنصوص عليها في القانون المصري وأخر تعديلات وهي ضرورة إثبات وصول علم المعلن إليه بالحكم علماً يقينياً

وقصد المشرع من هذا الشرط ضمان سلامة إجراءات التحكيم في آخر إجراء يخص حكم التحكيم وهو إعلان الطرف الخاسر بالحكم إعلاناً صحيحاً ذلك أن سلامة الإجراءات في جميع مراحل التحكيم تعد من الضمانات الأساسية للتقاضي وإن قاضي الدولة هنا عليه أن يراقب سلامه الإجراءات بدقة شديدة لأن هو أساس عمله بالنسبة لأحكام

المحكّمين فهو ليست محكمه درجه ثانيه بل يعمل **على ترسيخ قاعدة**

**قضائية وقانونيه بخلق توازن بين القضاء الخاص المقرر بمقتضى اتفقيه**

**يعمل بها كمواود دستورها بالبلاد وبين قضاء الدولة الذي يحمى الحقوق**

**والحريات ولهذا الغرض وهذا السعي يتطلب من القضاء الشامخ ابتداء توازن خلاق بحيث لا يفرض وصايته على الحكامين او يتوغل على العملية التحكيمية كونها تمارس من جهة قضائية بمقتضى اتفاقيه نيويورك الدولية وقانون التحكيم و أحكام المحكمة الدستورية فتتعقد محكمه التحكيم باتفاق رضائي بين طرفي النزاع سوى شرطا او مشارطه ليحقق قضاء الدولة التوازن الذي يحمى العدالة وقيم المجتمع ولا يسمح بإهدار حقوق الأطراف بعملية تفتقد لاسس العمل القضائي والنزاهة**

### **الشرط الرابع: المعاملة بالمثل**

طبقاً لنص المادة (٢٩٦) مرافعات فإن "الأحكام والأوامر الصادرة في بلد أجنبي يجوز الأمر بتنفيذها بنفس الشروط المقررة في قانون ذلك البلد". لتنفيذ الأحكام والأوامر المصرية.

ومؤدي ذلك ضرورة معاملة أحكام التحكيم الصادرة في دولة أجنبية تعامل مصر بنفس المعاملة التي تعامل بها أحكام التحكيم الصادرة في مصر عند تنفيذها في هذه الدولة الأجنبية.

**الشرط الخامس: أن تكون المحاكم المصرية غير مختصة أصلاً بنظر النزاع محل حكم التحكيم وأن تكون محكمة التحكيم مختصة بنظر هذا النزاع**

طبقاً لحكم المادة (١/٢٩٨) مرافعات لا يجوز الأمر بتنفيذ حكم التحكيم إلا بعد التحقق من أن محاكم جمهورية مصر العربية غير مختصة بالمنازعة التي صدر فيها الحكم أو الأمر وأن المحاكم الأجنبية التي أصدرته مختصة بها طبقاً لقواعد الاختصاص القضائي الدولي المقررة قانوناً وهنا تحضرنى واقعه شهيرة بمصر وهى موضوع بيع شركات عمر افندى للمستثمر المدعو سياج ما قبل عام ٢٠١٠ وطلبه التعويض من القضاء الادارى المصرى واذا لم يرضيه قضاءه لجااء للتحكيم والقضاء له بمبالغ يصعب تنفيذها من تعويضات وخسائر تكبدتها جمهورية مصر العربية

ويرى الفقه تفسير هذا الشرط تفسيراً ضيقاً حيث عادة يكون هناك ارتباط بين موضوع النزاع الصادر بشأنه حكم التحكيم وبين الدولة المصرية. وقد حددت المادة (٣٠) مرافعات تسع ضوابط لاختصاص المحاكم المصرية بالدعاوى الأجنبية، ولا نرى مجالاً لذكرها في هذه المناسبة



وفي شأن التحقق من اختصاص محكمة التحكيم بنظر النزاع، فإن الأمر يقتضي من القاضي المصري التحقق من القانون الواجب التطبيق على نزاع التحكيم، وأن هذا القانون ينص على اختصاص هيئة التحكيم

### **الشرط السادس: أن الخصوم في الدعوى التي صدر فيها الحكم قد كلفوا الحضور ومثلوا تمثيلاً صحيحاً**

حيث يشترط قانون المرافعات (المادة ٢/٢٩٨) تأكد القاضي قبل إصدار أمره بتنفيذ حكم التحكيم التأكد من تكليف أطراف الخصومة التي صدر بشأنها حكم التحكيم الحضور وأنهم قد مثلوا في هذه الخصومة تمثيلاً صحيحاً.

ولا يعد ذلك تدخلاً في موضوع النزاع أو رقابة على حكم التحكيم حيث ينحصر فحص القاضي الأمر بالتنفيذ على مجرد التأكد من وجود تكليف صحيح للخصوم بالحضور سواء حضر من كلف تكليفاً صحيحاً أم لم يحضر، وفي حالة الحضور على قاضي التنفيذ التأكد فقط من أن الخصوم تم تمثيلهم في الدعوى تمثيلاً صحيحاً

وأكدت ذلك الفقرة الثانية (ج) من قانون التحكيم المصري رقم ١٩٩٤/٢٧ حيث تنص على أنه "لا يجوز الأمر بتنفيذ حكم التحكيم وفقاً لهذا القانون إلا بعد التحقق مما يأتي: أ... ب... ج... أنه قد تم إعلانه للمحكوم عليه إعلاناً صحيحاً

### **الشرط السابع: أن يكون حكم التحكيم حائزاً لقوة الأمر المقضي به طبقاً لقانون المحكمة التي أصدرته**

واشترط هذا الشرط قصد به أن يكون طلب تنفيذ حكم التحكيم وارداً على حكم نهائي واجب النفاذ وفقاً لقانون حكم التحكيم.

وأساس هذا الشرط احتمال صدور حكم التحكيم من دولة يجيز تشريعها استئناف حكم التحكيم أو يجيز عرض النزاع ثانية على القضاء في حالات معينة

### **الشرط الثامن: قابلية النزاع للحل بطريق التحكيم**

ومفهوم ذلك ضرورة أن يكون النزاع محل التحكيم من المسائل التي يجوز فيها التحكيم وفقاً للقانون المصري، ذلك لوجود حالات لا يجوز حلها وفقاً للقانون المصري بطريق التحكيم وهي الحالات التي لا يجوز الصلح فيها وفي ذلك تنص المادة (٥٥١) من القانون المدني على أنه "لا يجوز

الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو بالنظام العام. ولكن يجوز الصلح على المصالح المالية التي تترتب على الحالة الشخصية، أو التي تنشأ عن ارتكاب إحدى الجرائم ومنها ما استجد بقانون التجارة ١٩٩٩/١٧".

إن الشروط سالفة الذكر الواجب توافرها والتحقق منها قبل إصدار القاضي المصري أمره بتنفيذ حكم التحكيم، واردة على سبيل الحصر، بمعنى أنه لا يجوز رفض طلب الأمر بتنفيذ حكم التحكيم الأجنبي لأسباب أخرى تخرج عن الأسباب الثلاثة سالفة الذكر. حيث تنحصر مهمة القاضي المصري في حالة طلب الأمر بتنفيذ حكم التحكيم في هذه الحالات فقط دون غيرها، لأنه ليس محكمة استئناف يعاد طرح موضوع النزاع أمامها كما أنه ليس جهة مختصة ببطلان حكم التحكيم أو أسباب بطلان الإجراءات فكلاهما لهما محكمة مختصة بنظرها

نتمنى أن نكون قد منّا شرحاً وافياً لكل ما يختص بالتحكيم  
يطلب الكتاب باحدى طرق الاتصال المسجله على الغلاف  
نشكركم لحفظ الحقوق المقررة للملكية الفكرية مع خالص

### تحياتي

ونصيحتي لكل من يعمل بالتحكيم لا بد ان يقراء بتمعن كل

ماسطرناه نفاذا لاحكام القانون

وعلينا جميعا ان سوى من يعمل محاميا عليه ان يتذكر القسم بان يمارس عمله بامانه وشرف ومن يمارس التحكيم القضائي فانه

عليه ان يتذكر دائما انه **اقسم امام الله** و امام الهيئه الموقره ان

يحترم الدستور والقانون والنظام العام والاداب ومبادئ احكام الشريعة الاسلاميه

والعرف المعمول به بجمهوريه مصر العربيه وان احكم بالعدل

**تحياتي وعظيم احترامي للجميع ونشكركم للمتابعه وحسن الاطلاع**

**مستشار / عماد ميخائيل**